استطلاع رأي
التقرير النهائي – آب/اغسطس 2014

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

استطلاع رأي حول القضايا الانتخابية في لبنان

التقرير النهائي

آب 2014

استطلاع رأي
التقرير النهائي – آب/اغسطس 2014

تقرير من اعداد:
مؤسسة البحوث والاستشارات

مقدّمة التقرير:
الجمعيّة اللبنانيّة من اجل ديمقراطية الانتخابات

متابعة انجاز التقرير:
الآنسة ماريلين كرم

تدقيق التقرير:
الاستاذ اديب نعمة
د. علي مراد

تدقيق لغوي:
الاستاذ محمّد حمدان

الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

حقوق النشر محفوظة
2014

مشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تم إصدار هذه المطبوعة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتوى هذه المطبوعة يعبر حصراً عن رأي الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات وهو لا يعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

كما قدّمت الاسكوا الدعم الفني لانجاز هذه الدراسة.

المحتويات

تمهيد / السياق الوطني العام للدراسة **9**

الملخص **18**

القسم الأول: خلفية الدراسة والمنهجية المتّبعة **26**

الفصل الأول: الوضع السياسي والأمني خلال فترة الدراسة 26

الفصل الثاني: تصميم الأدوات التقنية 27

- وسائط اختيار العيّنة 27
- تصميم الاستمارة 30

الفصل الثالث: تنفيذ العمل الميداني 30

الفصل الرابع: تجهيز البيانات وتحليلها 33

القسم الثّاني: نتائج استطلاع الرأي **35**

الفصل الأول: معلومات حول المستطلَعين 35

- خصائص عيّنة الأسر 35
- خصائص عيّنة المستطلَعين 38

الفصل الثاني : مواقف المستطلَعين من الواقع السياسي القائم 42

- الأولويات الوطنية 42
- الموقف تجاه المؤسسات السياسية 46

1) درجة الثقة بالمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني 46

2) درجة الرضى عن الهيئات الرسمية على المستويين المحلّي والوطني 49

3) تصوّرات المستطلَعين بشأن وظيفة النائب 53

■ الانتماء السياسي 55

1) النشاط السياسي 55

2) الثقة بالأطراف السياسية من حيث قدرتها فعلياً على خدمة المصلحة العامة 58

الفصل الثالث: المواقف الانتخابية للمستطلَعين 60

■ صنع القرار الانتخابي 60

1) السلوك الانتخابي السابق 60

2) مصدر الاستياء خلال الانتخابات النيابية السابقة 65

3) اتجاهات السلوك الانتخابي 66

4) معايير اختيار المرشحين 72

5) التوقعات العامة بشأن إجراء الانتخابات النيابية المقبلة 73

■ الإلمام بالنظام الانتخابي 75

1) طبيعة النظام الانتخابي المعمول به حالياً 75

2) الدوائر الانتخابية المعمول بها حالياً 76

3) الجهة المشرفة على الانتخابات النيابية 78

4) احترام سرّية الاقتراع 79

5) مفهوم التمثيل النسبي 81

■ التصورات بشأن الإصلاحات 87

1) النظام الانتخابي النسبي 88

2) تقييم مدى أهمية بعض الإصلاحات المحدّدة 92

3) مفاعيل الإصلاحات الانتخابية 96

الفصل الرابع: أنماط المستطلَعين بالنظر إلى مواقفهم 99

■ أنماط المستطلَعين 99

الفئة الأولى: المقترعون الناشطون سياسياً .....100.....

الفئة الثانية: المقترعون غير الناشطين سياسياً .....101.....

الفئة الثالثة: المستنكفون .....101.....

الفئة الرابعة: غير المقترعين من غير المكترثين بالسياسة .....102.....

الفئة الخامسة: المترددون من الناشطين سياسياً .....103.....

الفئة السادسة: المترددون من غير المكترثين بالسياسة .....103.....

■ المواقف السياسية والانتخابية لكل فئة 106

الخلاصة .....115.....

■ **ملاحق** **121**

لائحة الجداول

الجدول رقم 1: توزّع السكان في عامي 1997 و2004 .....29.....

الجدول رقم 2: توزّع عيّنة الدراسة المقدّر والفعلي .....32.....

الجدول رقم 3: توزّع العيّنة الجغرافي .....35.....

الجدول رقم 4: توزّع المستطلَعين بحسب تصريحهم عن الهوية الطائفية (نسبة مئوية) .....39.....

الجدول رقم 5: درجة أهمية مجموعة من المسائل بحسب رأي المستطلَعين .....44.....

الجدول رقم 6: درجة الثقة بالمؤسسات السياسية .....47.....

الجدول رقم 7: توزّع المستطلَعين الذين صرّحوا عن عدم ثقتهم بالمؤسسات بحسب العمر .....49.....

الجدول رقم 8: مستويات الرضى عن أداء عدد من السلطات المحلية والوطنية .....50.....

الجدول رقم 9: مستوى رضى المستطلَعين عن نواب دائرتهم الانتخابية بحسب الانتماء السياسي 52

الجدول رقم 10: مستوى الرضى عن نواب الدائرة الانتخابية للمستطلَعين بحسب الانتماء الطائفي 52

الجدول رقم 11: النشاط السياسي بحسب الطائفة 58
الجدول رقم 12: المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة بحسب الفئات العمرية 61
الجدول رقم 13: أسباب عدم الاقتراع في الانتخابات النيابية السابقة 64
الجدول رقم 14: مصدر الاستياء 66
الجدول رقم 15: نية الاقتراع بحسب العمر 68
الجدول رقم 16: نية الاقتراع بحسب الطائفة 69
الجدول رقم 17: الأسباب الرئيسية وراء نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة 71
الجدول رقم 18: الأسباب الرئيسية وراء عدم نية الاقتراع في الانتخابات النيابية المقبلة 72
الجدول رقم 19: هل تعتقد أنّ الانتخابات المقبلة سوف تحدث تغييراً في الطبقة السياسية؟ 73
الجدول رقم 20: درجة الثقة بسرية الاقتراع بحسب الفئات العمرية 79
الجدول رقم 21: درجة الثقة بسرية الاقتراع بحسب المستوى التعليمي 80
الجدول رقم 22: مدى الإلمام بنظام التمثيل النسبي بحسب مستوى التحصيل العلمي 82
الجدول رقم 23: توزّع المستطلَعين الذين يعتبرون أنفسهم على دراية بمفهوم النسبية على الرغم من إجاباتهم الخاطئة في الاختبار 86
الجدول رقم 24: ضرورة إصلاح النظام الانتخابي بحسب الفئات العمرية 87
الجدول رقم 25: ضرورة إصلاح النظام الانتخابي بحسب مكان الإقامة (المحافظة) 88
الجدول رقم 26: توزّع المحبّذين لمختلف الأنظمة الانتخابية بحسب الطائفة 90
الجدول رقم 27: توزّع المحبّذين لمختلف الأنظمة الانتخابية بحسب المحافظة 91
الجدول رقم 28: تقييم درجة أهمية عدد محدّد من الإصلاحات الانتخابية 94
الجدول رقم 29: تقييم المستطلَعين لدرجة أهمية بعض الإصلاحات الانتخابية بحسب الطائفة 96
الجدول رقم 30: مستوى تأثير الإصلاحات المحتملة 97
الجدول رقم 31: توزع المستطلَعين إلى ستّ فئات 100
الجدول رقم 32: أنماط المستطلَعين بالنظر إلى مواقفهم 105
الجدول رقم 33: عملية تحليل العوامل للمعايير المستخدمة لاختيار المرشحين 112

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني رقم 1: توزّع العيّنة بحسب العمر مقارنة بنتائج دراسة إدارة الإحصاء المركزي حول الأسرة للعام 2004 ..36.
الرسم البياني رقم 2: مستوى التحصيل العلمي لكل أفراد الأسرة بحسب الجنس لعامي 2004 و2014 .....37.
الرسم البياني رقم 3: توزّع المستطلَعين الذين أفادوا عن عدم ثقتهم بالمؤسسات بحسب الجنس 48
الرسم البياني رقم 4: مقارنة بين مستوى الرضى عن زعماء الطائفة التي ينتمي إليها المستطلَع ومستوى الرضى عن زعماء الطوائف الأخرى .....51.....
الرسم البياني رقم 5: مقارنة بين واجبات النواب والإنجازات المتوقعة منهم .....54.....
الرسم البياني رقم 6: توزّع المستطلَعين بحسب درجة النشاط السياسي .....55.....
الرسم البياني رقم 7: النشاط السياسي بحسب مستوى الدخل .....57.....
الرسم البياني رقم 8: المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة بحسب المحافظات .....62.....
الرسم البياني رقم 9: المشاركة في الانتخابات السابقة بحسب الطائفة .....63.....
الرسم البياني رقم 10: هل تنوي الاقتراع في الانتخابات النيابية المقبلة؟ .....66.....
الرسم البياني رقم 11: المستطلَعون الذين اقترعوا في الانتخابات السابقة ولديهم نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة .....67.
الرسم البياني رقم 12: نية الاقتراع بحسب مكان الإقامة (المحافظة) .....70.....
الرسم البياني رقم 13: تقييم درجة أهمية معايير اختيار المرشّح .....73.....
الرسم البياني رقم 14: نسبة الإجابات الصحيحة والخاطئة بحسب الطائفة .....77.....
الرسم البياني رقم 15: مدى الإلمام بتقسيمات الدوائر الانتخابية بحسب مستوى الانخراط السياسي .....78.....
الرسم البياني رقم 16: درجة الثقة بسرية الاقتراع بحسب المحافظة .....81.....
الرسم البياني رقم 17: الإلمام بنظام التمثيل النسبي بحسب النشاط السياسي .....83.....
الرسم البياني رقم 18: الإجابات الصحيحة والخاطئة عن الاختبار حول النسبية بحسب مستوى التحصيل العلمي .....84.
الرسم البياني رقم 19: الإجابات الصحيحة والخاطئة عن الاختبار حول النسبية بحسب النشاط السياسي .....85.
الرسم البياني رقم 20: النظام الانتخابي المفضّل (نسب مئوية) .....88.....
الرسم البياني رقم 21: توزّع المحبّذين للتمثيل النسبي مع لبنان دائرة واحدة بحسب الطائفة .....89.....
الرسم البياني رقم 22: توزّع المستطلَعين المحبّذين للتمثيل النسبي مع لبنان دائرة واحدة بحسب مكان الإقامة (المحافظة) .90

الرسم البياني رقم 23: توزّع المستطلَعين المحبّذين للتمثيل النسبي (بغض النظر عن نوع وحجم الدوائر) بحسب مستوى التحصيل العلمي ومستوى النشاط السياسي 92

الرسم البياني رقم 24: تقييم درجة أهمية لائحة من الإصلاحات الانتخابية 93

الرسم البياني رقم 25: تقييم المستطلَعين لدرجة أهمية إدراج الكوتا النسائية في الانتخابات البرلمانية بحسب المحافظة (مكان الإقامة) 95

الرسم البياني رقم 26: تصنيف درجات الثقة بحسب فئات المستطلَعين 107

الرسم البياني رقم 27: مستوى الرضى عن زعماء الطوائف السياسيين والروحيين بحسب فئات المستطلَعين 108

الرسم البياني رقم 28: التصورات حول مدى الإلمام بالتمثيل النسبي ونتائج اختبار معارف المستطلَعين 110

الرسم البياني رقم 29: التوقعات حول الآثار الإيجابية للانتخابات المقبلة بحسب فئات المستطلَعين 111

الرسم البياني رقم 30: عملية تحليل العوامل للمعايير المستخدمة لاختيار المرشحين بحسب فئات المستطلَعين 114

لائحة الملاحق

ملحق رقم 1 : الاستمارة 121

تمهيد / السياق العام الوطني للدراسة

في 24 أيار 2014 انتهت ولاية الرئيس الثاني عشر للجمهورية اللبنانية كما بدأت، حيث دخل الرئيس ميشال سليمان القصر الرئاسي وحيداً من دون أن يتسلّم الرئاسة من سلفه، وغادر قصر بعبدا من دون أن يسلّمه إلى خلفه. مجدداً، مع شغور المنصب الأول في الدولة اللبنانية، دخل لبنان في مسار سياسي ودستوري عنوانه الفراغ الذي لا يمكن لأحد اليوم أن يتكهّن كيفية الخروج منه، أو توقّع الفترة الزمنية التي سوف يستغرقها، ولا الإحاطة بمجمل النتائج التي تترتب عليه. مع فشل النواب بانتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهل الدستورية، تكون اكتملت الصورة القاتمة لإفلاس ممثلي الشعب الممدّد لهم بطريقة غير دستورية. إن شرعيّة موقع الرئاسة وقيمته الأولى مستمدة من الانتخاب ودوريته، ومن كون الرئيس هو المؤتمن على الدستور، والتفريط بذلك هو ضرب للتوازن بين المؤسسات الدستورية.

وتقتضي الموضوعية والأمانة، أن نستخدم مصطلحات أكثر دقّة في التعبير عن حقيقة المشكلة التي يواجهها لبنان وعن مدى عمقها. فتعبير الفراغ يبدو "محايداً" جداً وضعيفاً. فهو يوحي وكأن هذا الفراغ هو نتاج عفوي لسياق لا شأن لأصحاب القرار فيه، وكأن لا فاعلين سياسيين يتحملون مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة، سابقة او راهنة أو لاحقة، ونسب متساوية أحياناً ومتفاوتة أحياناً أخرى، عن ذلك. فالأصح القول إن أصحاب القرار هؤلاء، ساهموا ويساهمون، في "تفريغ" المؤسسات من دورها، وفي "تعطيل" عملية تجديدها، وإعادة إنتاج مؤسسات الحكم الدستورية؛ موضوعنا المباشر. كل فعل يحتاج إلى فاعل، وهذا الفاعل هو الذي يتحمل المسؤولية عن فعله، أو المسؤولية عن امتناعه عن مواجهة فعل التفريغ والتعطيل، أو المسؤولية عن فشله في اعتماد سياسات فعالة في مواجهتهما.

ما نواجهه حالياً من خروج معمم عن المسار الدستوري والديمقراطي في لبنان، هو مسار ممتد لسنوات خلت، يشترك في مسؤوليته المعطلون والممتنعون والمقصرون، الذين تبادلوا المواقع والأدوار خلال العشرية الأخيرة على الأقل.

هذا الوضع يتحول إلى خطر وجودي على لبنان الوطن، لاسيما في ظل التطورات الإقليمية الأخيرة، وأولها الانعكاسات المباشرة للأزمة السورية على لبنان، واستطراداً ما يحصل في العراق، من دون إغفال الأثر البنيوي العميق والمزمن للاحتلال الاسرائيلي، وللتحولات التي أطلقها الربيع العربي منذ نهاية 2010. أعادت هذه التطورات البحث في أسس بناء الدول والأنظمة، وفي العقد الاجتماعي المؤسس للدولة. وهمشت العوامل والأطراف الوطنية لصالح المشاريع الإقليمية أو الدولية الكبرى. وشككت في مفهوم الدولة المدنية الحديثة ومفهوم الديمقراطية. وأبرزت إلى السطح الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية والقومية والإنسانية. وتحدت ثقافة الاعتدال والحوار والتسامح من موقع التطرف والتعصب والاقصاء إلى حد القتل الجسدي. ومزجت الدين بالسياسة، والحيز العام بالحيز الخاص والشخصي...الخ. حتى حدود الأوطان نفسها التي كانت لفترة طويلة حصينة إزاء الاضطرابات السياسية هي مهددة اليوم، لا بل وجود الأوطان نفسها مهدد، ومنها لبنان، الذي بات عمليا بلا حدود.

أمام مثل هذه الأخطار الناجمة عن تطورات تتجاوز حدودنا، وخيارات ومواقف وأداء الأطراف السياسية اللبنانية ضمن التوصيف الذي أشرنا إليه، لا بد من التمسك أكثر من أي وقت مضى بعوامل الحصانة الداخلية، والدولية، التي تتيح الحفاظ على مقومات الوطن، وتزيد من فرص عبوره إلى مستقبل أكثر أماناً، بأقل خسائر ممكنة. وأول عناصر هذه الحصانة، هي استعادة المسار الدستوري وتفعيل المؤسسات. وهذا بدوره يعني استعادة القرار اللبناني إلى داخل لبنان، وإلى داخل الدولة.

إن مسار الانحراف الخطير عن مسار الدولة والوطن، تعزّز عندما فوّتنا فرصة بناء المؤسسات، وجعلها في موقع السلطة الفعلية. وخلال العشرية الأخيرة، تعزز نقل السلطة الفعلية من داخل الدولة إلى خارجها. وتعزز نقل القرار اللبناني من لبنان إلى الخارج. إن الحاكم الفعلي في لبنان اليوم، هو "مجلس قيادة" مشكل من زعماء الأحزاب والتيارات السياسية الكبرى في لبنان، الذين لا يتجاوز عددهم السبعة أو الثمانية أشخاص، والمنضوين ضمن ائتلافين متقابلين هما الثامن والرابع عشر من آذار. هؤلاء هم الحكام الفعليون، يملكون القوى العسكرية خارج الدولة، والقوة الشعبية والاجتماعية، والقوة المعنوية، والتحالفات والارتباطات الإقليمية، ويتصرفون بشكل فاقع لتقاسم الغنائم والحصص، وعلى رأسها الدولة نفسها وأجهزتها، بما هي الغنيمة الأولى والأكثر اهمية. والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى، من المواقف والخيارات السياسية الكبرى، وصولا إلى أي ملف جزئي في الدولة اللبنانية. إن الانحراف عن المسار الدستوري، والإيغال في مسار اضمحلال الدولة، يبدآن دائما بتفريغ الدولة ومؤسسات الحكم من عناصر القوة والسلطة، لصالح أطرافٍ وجهاتٍ ومؤسساتٍ خارجها. وبذلك تتحول رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان، وغيرها من المؤسسات، إلى مجرد واجهات لإضفاء الشرعية الشكلية والإخراج القانوني للقرارات التي يتخذها مجلس القيادة الحزبي؛ الحاكم الفعلي للبلاد. هذا ما حصل في اتفاق الدوحة، ومن ضمنه إقرار قانون انتخابات العام 2008 (الذي يصرون على تسميته قانون الستين، لرفع المسؤولية المباشرة عن أنفسهم في إقراره). وهذا ما حصل في مسار تشكيل الحكومات، وفي عدم إقرار قانون انتخابات جديد، والتمديد غير الدستوري للمجلس النيابي، وفي تعطيل المجلس الدستوري، وفي الفوضى العارمة والتعنت غير المقبول في معالجة ملف سلسلة الرتب والرواتب، وملف الجامعة اللبنانية والكهرباء...الخ، وفي تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية واستمرار هذا التعطيل بشكل متعمد، ومن دون مبررات، إلا مبرر فرض وجهة النظر والخيارات على الآخرين بالقوة وخارج الآليات الدستورية.

لقد بات واضحاً أن تعذّر انتخاب رئيس جديد، ومحاولات تمديد ثان للمجلس النيابي غير الدستوري، يشكلان مؤشراً خطيراً على عمق الأزمة السياسية في لبنان، وعلى تعطُّل آليات النظام، وفشل الطبقة السياسية التي يتعاقب ممثلوها على السلطة. كما انه لا يمكن فصل ما يجري حاليّاً عن مسار طويل من تعطيل مؤسسات الدولة الرئيسية. فقد عمدت الأحزاب السياسية الرئيسية إلى الاتفاق على التمديد غير الشرعي لمجلس النواب، ما شكل انتهاكاً صارخاً لمبدأ دورية الانتخابات، ومبدأ تجديد الوكالة الشعبية لممثلي الأمة.

صحيح أن الأمن والاستقرار هما الأولوية التي لا يتقدمها أي أمر آخر عند اللبنانيين، يضاف اليها هموم الحياة اليومية وتوفير لقمة العيش. وهذا حق. ونحن في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، لا نقارب الشأن الانتخابي من منظور أكاديمي، ولا من باب الترف، بل نضعه في السياق الذي أشرنا إليه، والذي نعتبر فيه أن العودة إلى المسار الدستوري وإلى مبدأ إعلاء القانون، هو الطريق لاستعادة الأمن والاستقرار، ولمعالجة المشكلات الحياتية للمواطنين، ولضمان بقاء لبنان. فإذا لم يكن هناك دستور ومؤسسات، فإن الفوضى والاستنسابية سوف تسودان؛ وإذا لم تكن قوة القانون هي العليا، فإن قانون القوة هو الذي سوف يستمر في التحكم بمصائر اللبنانيين ومصير لبنان.

فمع التمديد غير الدستوري لولاية المجلس النيابي في أيار 2013، ضرب بعرض الحائط مبدأ دورية الانتخابات، الذي يعتبر من أبرز خصائص أي نظام، والذي يضمن إعادة تشكيل السلطة، من خلال تجديد الوكالة الشعبية المعطاة للنواب من قبل المواطنين. لقد سبق للمجلس الدستوري أن شدد على هذا الحق، معتبراً إياه مبدأً دستورياً يجب احترامه. ورغم أن القوانين الانتخابية في لبنان قد نصت على دورية الانتخاب، فإن السلطة التشريعية أقدمت على انتهاك هذا المبدأ الدستوري مرتين في عهد الجمهورية الثانية؛ الأولى كانت عندما أصدرت القانونين رقم 654 و 655 عام 1997 اللذين قضيا بتجديد ولاية المجالس البلدية واللجان القائمة بأعمال المجالس البلدية والمختارين والمجالس الاختيارية حتى عام 1999. وعندما طعن عشرة نواب بهذين القانونين أمام المجلس الدستوري، قبل المجلس المذكور الطعن وقام بإبطال القانونين

بموجب قراريه رقم 1و97/2 تاريخ 1997/9/12 القاضيين بتمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية، معلناً أن حق الاقتراع هو حق دستوري، وأن مبدأ دورية الانتخابات هو من المبادئ الدستورية التي لا يجوز خرقها، وأن مبدأ الانتخاب هو التعبير الأفضل عن الديمقراطية، وبه تتحقق ممارسة الشعب سيادته، ومنه تستمد مؤسسات الدولة شرعيتها الدستورية، وأنه وإن كان يعود للمشترع أن يحدد مدة الوكالة الانتخابية، فهو لا يستطيع أن يعدل في مدة الوكالة الجارية إلاّ لأسباب مستمدة من ضرورات قصوى أي وجود ظروف استثنائية وتحت رقابة المجلس الدستوري.

ولأن الطبقة السياسية على دراية بالاجتهاد الثابت والصريح للمجلس الدستوري اللبناني، عمدت مجدداً إلى تعطيل المجلس الدستوري من أجل تعطيل النظر بالطعن المقدم أمامه. لهذا تؤكد الجمعية أن خرق السلطة السياسية مبدأ دورية الانتخابات يمس بمبدأ دستوري من جهة، ويهدد سير وعمل المؤسسات السياسية، وكل الحقوق والحريات الدستورية، من جهة أخرى.

اليوم، وبعد أن ذهبت هذه الطبقة السياسية الحاكمة بالبلاد إلى الشلل المؤسساتي الكامل، وزادت من احتمالات انهيار الدولة ومؤسساتها، وضرب آخر ما تبقى من ثقة الناس بالعمل التشريعي في لبنان، ومع تعطيل المؤسسات السياسية لا سيما مؤسسة المجلس النيابي، الذي حرم المواطنين من إبداء رأيهم من خلال الحديث مجدداً عن تمديد ثان للمجلس النيابي، ترى الجمعية أن أولى واجباتها تتمثل في تعزيز الجهود المبذولة من أجل التوجه أكثر من ذي قبل إلى المواطنين بطريقة مباشرة، واللجوء إلى وسائل نوعية للاطلاع على مواقف وتطلعات المواطنين.

لقد اعتمدت الجمعية على الدوام وسائل عديدة، تسمح لها بالتواصل مع المواطنين، من أجل نشر الثقافة الانتخابية والعمل على تعزيز معرفتهم بالنظم الانتخابية والمطالب الإصلاحية التي تناضل من أجل إقرارها. كما كان لعمل الجمعية المستمر دون انقطاع على مراقبة الانتخابات، قد أوجد نوعا من الثقة مع المواطنين.

ويمكن قياس هذه العلاقة من خلال الزيادة الملحوظة للاتصالات التي وردتنا في انتخابات العام 2009 من مواطنين أرادوا تقديم شكاوى عن مخالفات شاهدوها أو علموا بها. كما قامت بتنظيم الكثير من اللقاءات في كل المناطق، من أجل تعزيز معرفة مواقف المواطنين بالقضايا السياسية والانتخابية المطروحة، والعمل على نشر ثقافة الإصلاحات الانتخابية. وقامت الجمعية بالتواصل مع كل الجهات السياسية الممثلة في البرلمان، وغير الممثلة كذلك، من أجل إعلامها بمواقفنا الإصلاحية.

وفي إطار توجه الجمعية الاستراتيجي للعمل على تعزيز مشاركة المواطنين في العملية السياسية الديمقراطية، كان لا بد من بناء تصور حول مدى معرفة تصورات المواطنين في ما يتعلق بالعملية الانتخابية في لبنان ونظرتهم إلى المؤسسات السياسية وثقتهم بالنخب السياسية . لذلك، قامت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) وشركائها بتكليف مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) إجراء استطلاع للرأي، لاستكشاف مدى معرفة الناخبين وإلمامهم، – فضلاً عن نظرتهم وتصوراتهم– في ما يخصّ العملية الانتخابية في لبنان.

لقد أكدت هذه الدراسة عدداً من الأمور التي رصدتها الجمعية في مناسبات عديدة سابقة. فقد أظهرت نتائج المسح وخصائص فئات المواطنين المختلفة صورة جمهور الناخبين الذي يتملّكه شعور بالاستياء وخيبة الأمل تجاه العملية السياسية والمؤسسات. إذ إنه من الطبيعي أن تكون مستويات ثقة الشعب اللبناني بكلِ المؤسسات السياسية الرسمية متدنية جداً، ما يشير إلى فساد العملية الديمقراطية من خلال الشلل الذي أصاب المؤسسات السياسية الرسمية. كما انه، وعلى الرغم من أن الأمن والاستقرار، والأمور الحياتية الرئيسية تشكل الهاجس الأول للمواطن، إلا أن موضوع تغيير الطبقة السياسية ،وبالتالي أولوية تأمين انتخابات ديمقراطية تسمح للمواطن بإبداء رأيه، هو أيضاً من ضمن اهتماماتهم وأولوياتهم.

أخيراً، تؤكد الجمعية، أنه أمام عودة الحديث عن تمديد ثان للمجلس النتيابي الممد له أصلا بطريقة غير دستورية، ستخوض مع حلفائها معركة استعادة صوت وحق المواطن اللبناني، وحق الهيئات الناخبة، باستعادة سلطتها الدستورية في إعادة تشكيل السلطة السياسية. إن المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية، سوف يعملون تحت عنوان عريض وهو تجديد الوكالة الشعبية الممنوحة للسلطة السياسية، والتي يجب ان تترجم من خلال العمل على الضغط من أجل الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية، لإخراج لبنان من حالة المراوحة السياسية التي تشل وتعيق فعالية العمل المطلبي الاجتماعي والسياسي، ونؤكد رفض أي طرح يهدف إلى التمديد مجدداً للمجلس النيابي، واعتبار هذا العمل غير شرعي وغير دستوري. وقد بدأت الجمعية، وبالتنسيق مع خبراء قانونيين وناشطين، بدراسة كل الاحتمالات والآليات القانونية والقضائية والدستورية التي تسمح للمواطنين ان يستعيدوا زمام المبادرة، ويحصلوا مجدداً على الوكالة الشعبية التي لا شرعية ولا دستورية لأي مجلس نيابي من دونها.

الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

الامين العام

مكرم عويس

الملخّص التنفيذي

ضمن مشروع "التعبئة والمناصرة المدنية من أجل الإصلاح الانتخابي "، الذي يهدف الى تعزيز العملية الديمقراطية والسعي لإصلاح النظام السياسي والانتخابي، وزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية الديمقراطية، قامت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) بتكليف مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) إجراء استطلاع للرأي، لاستكشاف مدى معرفة الناخبين وإلمامهم، – فضلاً عن نظرتهم وتصوراتهم– في ما يخصّ العملية الانتخابية في لبنان.

ويهدف استطلاع الرأي بشكلٍ أساسي، إلى الاستقصاء عن مسائل تتعلّق بالنظام الانتخابي القائم والإصلاحات المقترحة عليه، والموقف من تأجيل الانتخابات، إضافة إلى نظرة اللبنانيين إلى مؤسسات الدولة والنخب السياسية ومواضيع أخرى سياسية وأمنية مرتبطة بالخيارات الانتخابية والسياسية للمواطنين.

1) خلفية الدراسة والمنهجية المتبعة

قامت مؤسسة البحوث والاستشارات، بدءاً من شهر أيلول من العام 2013، بالتحضير لإجراء هذا الاستطلاع حول السلوك الانتخابي للناخبين اللبنانيين، ومدى إلمامهم بحيثيات العملية الانتخابية. واستناداً إلى نتائج العمل المكتبي والمناقشات التي جرت بين فريقي مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE)، تولّى الفريق الأوّل تصميم الاستمارة بالتعاون الوثيق مع الفريق الثاني الذي وافق على الصيغة النهائية للاستمارة. وتتكوّن هذه الاستمارة من 52 سؤالاً يتطلّب إنجازها

نحو 30 دقيقة، عبر مقابلة شخصية مباشرة مع المُستطلَعين. تناول القسم الأوّل من الاستمارة معلومات حول خصائص الأسر، بما يشمل العمر ومستوى التعليم والنشاط وصلة القربى بالأسرة وغير ذلك من معطيات. أما القسم الثاني فيتضمّن أسئلة حول النظرة العامة إلى المؤسسات السياسية والانتماء السياسي للمُستطلَعين، بينما يتناول القسم الثالث السلوك الانتخابي السابق والمرتقب للمُستطلَعين.

تكوّنت العيِّنة النهائية من 9651 فرداً توزّعوا على 2433 أسرة، أي أن متوسط حجم الأسرة بلغ نحو 3،89 أفراد، مقارنة بنحو 4،27 أفراد عام 2004. وتتكوّن العيِّنة بشكلٍ رئيسي من أسر نواة، حيث سجّل لكلّ 1000 رب (ة) أسرة وجود 852 زوجاً/ زوجة، و1957 ولداً.

وبعد إتمام إجراء المقابلات الميدانية التي قام بها الباحثون، ومن ثَمَّ – إدخال البيانات، والتحقق منها ومعالجتها، كلّفت الجمعية مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) بتحليل النتائج وإعداد هذا التقرير. ويرتكز التحليل على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية (المتغيرات التفسيرية) التي استخدمت بشكلٍ منهجي لتفسير المتغيرات المستقلة؛ وقد استخرجت هذه المتغيرات من الاستمارات، والتي تضمنت: النوع الاجتماعي، العمر، المحافظة، التعليم ، النشاط، الدخل، الطائفة.

2) نتائج الاستطلاع:

على الرغم من أن الهواجس الأمنية والاقتصادية والمعيشية احتلت سُلَّم أولويات المواطنين، إلا أن الدراسة أظهرت كذلك، أن موضوع تغيير الطبقة السياسية يبقى أولوية بالنسبة لمعظم المستطلَعين. فقد وضع أغلب المواطنين عملية التغيير هذه، في سلم الاولويات التي تلي الشؤون الحياتية المباشرة، والتي لا تتأمن إلا من خلال اجراء وتأمين حدوث انتخابات ديمقراطية وتمثيلية صحيحة.. كما أنه من اللافت أن النسب المتقاربة

بين الحريات وتغيير الطبقة السياسية، يعني بشكل أو بآخر، تقارب الموضوعين بالنسبة للمواطنين وتقاطعهما.

أما بالنسبة لدرجة الثقة بالمؤسسات الحكومية، فيبيّن استطلاع الرّأي، أن ترتيب الحكومة (السابقة) ومجلس النواب، حلّ في أدنى المراتب لجهة درجة ثقة المواطنين بهاتين المؤسستين. فقد أفاد فقط 4% و6% تباعاً أنّ لديهم ثقة تامة بالحكومة ومجلس النواب. وأفاد نحو 36% من المواطنين أنّهم يثقون بمجلس النواب إلى حدّ ما و58% لا يثقون به بتاتاً.

الإنتماء السياسي وعلاقته بتشكل القرار الانتخابي

بالنسبة للنشاط السياسي، بيّنت الدراسة أن أكثر من ثلث المواطنين (35%) غير مهتمين بالسياسة على الإطلاق. وهي نسبة تعكس شعوراً عاماً بعدم الثقة بالسياسة والسياسيين. هذا إلى جانب أنّ نحو ربع المواطنين (24%) يتابعون السياسة، ولكنهم لا يميلون إلى أيّ من الأحزاب والتيارات اللبنانية الموجودة راهناً. وأخيراً، يلاحظ أنّ نحو ثلث المواطنين (30%) يدعمون بعض الفصائل والأطراف السياسية، ونحو 11% يحملون بطاقة عضوية في الأحزاب السياسية اللبنانية. وبكلام آخر، فان ما يقارب 60% من المواطنين هم بشكلٍ أساسي مستقلّون على الصعيد السياسي.

واللافت أيضاً، أنّه كلّما ارتفع دخل المواطن، كلّما كان احتمال اختياره أحد الأحزاب السياسية أكبر. وفي حين أن نحو 60% من ذوي الدخل المنخفض لا يثقون بأيّ طرف من الأطراف السياسية، فان هذه النسبة تنخفض إلى 33% فقط لدى ذوي الدخل المرتفع.

الإلمام بالنظام الانتخابي

بداية، طرح على المواطنين سؤال حول مدى إلمامهم بالنظام الانتخابي المعمول به حالياً في لبنان. وقد أعطى نحو 62% الإجابة الصحيحة أي بالتحديد: النظام الأكثري. أما بالنسبة للتمثيل النسبي، فقد أفاد نحو 10% فقط من أفراد العيِّنة أنهم على دراية تامة بالموضوع. وفي حين أفاد نحو 43% أنّهم ملمون إلى حدّ ما بمفهوم النظام الانتخابي النسبي، صرّح ما يقارب 47% عدم إلمامهم بهذا المفهوم. وأخيراً، بالنسبة لموضوع سرّية الاقتراع فإن معظم المواطنين يعتقدون أنّ السرية مصانة فعلياً في لبنان. ويعتقد أكثر من 40% منهم أنّ سرية الاقتراع مؤمنة إلى حدّ ما، في حين يثق نحو 20% منهم ثقة كاملة بوجود ضمانات لسرية الاقتراع. ويرى نحو 26% من المواطنين أنّ سرّية الاقتراع غير مؤمّنة، و 12% لا يؤمنون بوجود هذه الضمانات على الإطلاق. وتشير هذه النتائج إلى افتقار الناخبين إلى الوعي حول التقنيات غير القانونية في تشفير وفكّ رموز الأصوات، وبالتالي الحاجة إلى إجراء اقتراع رسمي موحّد.

تصورات المواطنين بشأن الإصلاحات الانتخابية

لدى سؤال المواطنين عن رأيهم بضرورة إجراء إصلاحات في النظام الانتخابي المعمول به راهناً، أفاد نحو 77% منهم أنّ الإصلاحات هي حاجة ضرورية، في حين رأى 23% منهم أنّه لا حاجة لإجراء أيّ إصلاحات. وقد طلِب من المواطنين الذين أفادوا بضرورة إصلاح النظام اختيار النظام الانتخابي الأمثل بنظرهم من بين لائحة من النظم الانتخابية المحتملة. وبالنتيجة، اختار نحو 28% من المواطنين النسبية مع لبنان دائرة واحدة، و 17% منهم اختاروا النسبية مع تقسيمات على أساس الدوائر الانتخابية الكبرى. وقد أكدت النتائج مجدداً أنّ مستوى التحصيل العلمي والنشاط السياسي عاملان مؤثران إيجاباً باتجاه تحفيز التمثيل النسبي.

ثم طلِب من المواطنين تقييم درجة أهمية مجموعة من الإصلاحات المحتملة المتعلقة بالعملية الانتخابية. وفقاً لتقييم المواطنين، نال استحداث هيئة مستقلّة تتولّى تنظيم الانتخابات والإشراف عليها، أعلى نسبة من حيث الأهمية الفائقة من قبل غالبية المواطنين (60%). وكذلك الأمر بالنسبة لمسألة تسهيل الاقتراع للمقيمين بعيداً عن مكان سجلات قيدهم ومسألة السماح بالاقتراع في مكان الإقامة بدلاً من مكان القيد. فقد أدرجت هاتان المسألتان ضمن خانة المسائل ذات الأهمية من قبل 57% من المواطنين. ويبدو أنّ الوصول إلى مراكز الاقتراع المحددة للناخبين بحسب القيود، يشكّل أحد الإشكاليات الأساسية بالنسبة لغالبية المواطنين.

في المقابل، يحتلّ اقتراع العسكريين واعتماد الكوتا النسائية وفقاً للمُستطلَعين أدنى المرتبات في سلّم الأهمية. فقد اعتبر نحو 37% فقط من المواطنين أنّ اعتماد الكوتا النسائية في المجلس النيابي هو أمر فائق الأهمية، وهي نسبة تقلّ بشكل ملموس عن النسب المتعلقة بالإصلاحات الأخرى المطلوبة، كتخفيض سن الاقتراع إلى 18 سنة مثلا الذي اعتبر أكثر من 50% من المواطنين أنه جزء من الإصلاحات المهمة للغاية.

ومن اللافت جداً أن يكون كبار السن أكثر تقدمية بشكلٍ ملحوظ، عندما يتعلّق الأمر بالتمثيل النسائي، بينما يميل الشباب ومتوسطو العمر بنسبة أقلّ نحو اعتبار الكوتا النسائية ذات أهمية كبرى. وفي الترتيب العام لدرجات الأهمية، جاءت تصنيفات كبار السن والشباب متشابهة جدّاً، في حين جاءت تصنيفات فئات متوسطي العمر في أدنى درجات سلّم الأهمية. ما يؤكّد مرّة أخرى أنّ الفئات الشابة، على عكس التوقعات، ليست أكثر تقدمية من كبار السن.

يميل المقترعون الناشطون سياسياً إلى تسجيل درجات ثقة أعلى نسبياً من تلك المسجّلة لدى باقي فئات المواطنين. وعلى سبيل المثال، يبدو أنّ المواطنين في هذه الفئة يميلون أكثر من المواطنين في باقي الفئات، إلى التعبير عن ثقتهم بالمجلس النيابي والحكومة والجيش والقوى الأمنية. وفي المقابل، فإنّ المواطنين من

غير المقترعين (غير المكترثين بالسياسة والمستنكفين) صنفوا بشكلٍ منهجي هذه المؤسسات في أدنى سلم درجات الثقة. وتشير هذه النتائج ربما إلى أنّ السلوك الانتخابي هو بشكلٍ من الأشكال مرتبط بدرجة الثقة بالمؤسسات الوطنية.

ويرى نحو ثلاثة أرباع المواطنين ضرورة إجراء إصلاحات في النظام الانتخابي. وفي الإطار نفسه، أفاد نحو نصف المواطنين عن عدم إلمامهم بمفهوم التمثيل النسبي، ما يؤشّر إلى الحاجة الملحّة للمزيد من جهود التوعية على هذا الصعيد. وترتفع هذه النسبة بشكلٍ جذري لدى الفئات الثلاث من المواطنين غير المهتمين بالسياسة، لتبلغ نحو 70% لدى المواطنين في فئة "غير المقترعين من غير المهتمين بالسياسة" وفئة "المترددين من غير المهتمين بالسياسة"، الذين أفادوا عن عدم إلمامهم بمفهوم النسبية. وأخيراً، بدا المواطنون في جميع فئاتهم، على القدر نفسه من اليأس حيال آفاق التغيير بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. كما توافقوا على درجة أهمية الإصلاحات المختلفة، بما فيها الكوتا النسائية وقسيمة الاقتراع الرسمية المطبوعة مسبقاً، وعبروا عن المستوى نفسه من الاستياء حيال الممارسات السلبية في العملية الانتخابية.

في النهاية لا بد من التوقف عند الأرقام التي تظهر أن نحو نصف المواطنين رأى أنّ الانتخابات النيابية لن تحدث تغييراً حقيقياً في الطبقة السياسية، في حين يرى نحو 11% فقط من المواطنين أنَ التغيير سوف يتحقق. ويرى نحو نصف المواطنين أنّ تأجيل الانتخابات النيابية لا مبررات له، في حين يعتقد نحو 11% فقط أنّ هذا التأجيل مبرر. ومن بين جميع المواطنين الذين أعطوا تبريرات لتأجيل الانتخابات، يعتقد نحو 45% منهم أنّ وراء التأجيل أسباباً أمنية، فيما يعيد نحو 31% السبب الى عدم اتفاق الأطراف المعنية على قانون الانتخاب، ونحو 22% الى أسباب تتعلّق بالضغوط الدولية والعوامل الخارجية، بينما يورد نحو 12% مبررات أخرى مختلفة. وتظهر النتائج أنّ 36% من المواطنين يتوقعون تأجيل الانتخابات مرّة أخرى، وبالتالي التمديد للمجلس النيابي الحالي. وأخيراً، يتوقّع ما يقارب نصف المواطنين إجراء الانتخابات الرئاسية في حينها، في حين يعتقد نحو 19% منهم أنّه سوف يتمّ تأجيلها.

3) الخلاصات النهائية

بالنظر إلى نتائج الدراسة يمكن استخلاص المؤشرات التالية:

أوّلاً: على الرغم من أن الأمور الحياتية الرئيسية، والهواجس الامنية والاقتصادية والمعيشية احتلت سلم أولويات المواطنين، إلا أن الدراسة أظهرت أن موضوع تغيير الطبقة السياسية بقى أولوية بالنسبة لمعظمهم. فقد وضع أغلب المواطنين عملية التغيير هذه في سلم الاولويات التي تلي الشؤون الحياتية المباشرة، والتي لا تتأمن الا من خلال اجراء وتأمين حدوث انتخابات ديمقراطية وتمثيلية صحيحة. كما انه من اللافت ان النسب المتقاربة بين الحريات وتغيير الطبقة السياسية، يعني بشكل أو بآخر تقارب وتقاطع الموضوعين بالنسبة للمواطنين.

ثانياً: اظهرت نتائج المسح وخصائص فئات المواطنين المختلفة صورة جمهور الناخبين الذي يتملّكه شعور بالاستياء وخيبة الأمل تجاه العملية السياسية والمؤسسات.. ان مستويات ثقة الشعب اللبناني بكلِ المؤسسات السياسية الرسمية تبدو متدنية جداً، ما يشير إلى فساد العملية الديمقراطية. وبالفعل، فإنّ المؤسسة الوحيدة التي لا تزال تحظى بثقة كلّ الفرقاء اللبنانيين هي الجيش اللبناني الذي يمثّل بالنسبة للمُستطلَعين الدعامة الأخيرة التي تمنع انهيار الدولة بالكامل. فمن المعلوم انه كلما ازداد ترهل المؤسسات السياسية وتعمقت الانقسامات وارتفعت معدلات الفساد، ينحى الناس باتجاه الاحتماء بالمؤسسة العسكرية بصفتها تعبر بطريقة ما عن الاندماج الوطني وعن ترفع عن الخلافات السياسية. الّا انه وعلى الرغم من سيادة الشعور بعدم الثقة وعدم الرضى عن كافة المؤسسات التي تشكّل دعائم النظام السياسي، يلجأ المواطنون، على ما يبدو، إلى استخدام طرق بديلة في تعاملهم مع شعورهم بالاستياء. وفي الواقع، فان نحو نصف المواطنين هم من الناخبين الناشطين سياسياً الذين اختاروا أن يبقوا منخرطين في العملية الانتخابية. ويميل هؤلاء بدرجة أعلى

إلى أن يكونوا من الذكور والناشطين في العمل، وبالتالي من المس‌تقرين في الصلات الاجتماعية التي تحيك النسيج الطائفي والسياسي. وعلاوة على ذلك، بغض النظر عن أيّ إصلاح قد يتحقق أو ربما لن يتحقق ، فإنّ نسبة المواطنين الذين أفادوا بأنّهم اقترعوا في الانتخابات السابقة هي مماثلة لنسبة المواطنين الذين عبروا عن نيتهم بالمشاركة في الانتخابات القادمة،.

ثالثا: ان موقف المواطنين من المؤسسات والسلطة، لم يؤدّ الى تعديل السلوك الانتخابي الذي لا يزال القسم الكبير منهم مرتبطاً بطريقة عضوية بالسياسيين وغير مستعد على ما يبدو للقطع معهم، ما يشير الى نوع من التسليم بالواقع أو انهم غير مستعدين للانخراط في مسار تغييري. وتظهر هذه المسألة بشكل جليّ في نظرة المواطنين الى وظيفة ودور النواب. ويستدل من الارقام، أنه على الرغم من أنّ الغالبية العظمى من المواطنين يدركون ما هي الوظائف الرئيسية للنواب، كإقرار قانون انتخابي جديد وإصدار قانون مدني للأحوال الشخصية، إلا أن أكثر من نصف عدد المواطنين يعتبرون أنّ وظيفة النائب تشمل تأمين فرص العمل وتسهيل إنجاز المعاملات. الأمر الذي يعكس عدم اعتبارهم أنّ مثل هذه الأعمال هي وجه من وجوه المحسوبية أوالمحاباة. وتظهر التناقضات بشكل واضح في حالة الاشخاص غير الناشطين سياسياً او غير المهتمين، والذين على الرغم من ذلك، يشاركون في الانتخابات، إلا أنهم يتبعون في نهاية المطاف الحالة والزبائنية والعائلية القائمة.

رابعاً: يتبين أن القسم الأكبر من المواطنين غير مستعدين للانخراط الجدي في معركة سياسية، او حتى أخذ موقف سياسي رافض لهذا المسار الذي تعتمده الطبقة السياسية في لبنان. ويبدو أن مرد ذلك يعود الى التركيبة الزبائنية وشبكة الفساد والخدمات التي بناها قسم كبير من الطبقة السياسية، ما كوّن نوعاً من العلاقة غير المتكافئة بين المواطن وبين من يمثله ومن ينتخب. حتى إنه يمكن القول إن الدراسة بيّنت كما لو أن الأدوار باتت معكوسة، حيث إن العلاقة باتت وكأن المواطن يمارس واجبه تجاه السياسيين الذين يؤمنون له الخدمات الأساسية التي من المفترض ان يحصل عليها من دون الحاجة الى وسائط. ولذلك يصبح من غير

المستغرب أن تسجّل الدراسة أن لدى النساء والشباب من الجنسين والفئات المهمشّة اقتصادياً ميل أكبر بكثير لعدم الانخراط في العملية السياسية، وذلك ربما يعود إلى تصوّرهم أن ليست هناك مكاسب أو منافع محتملة لمشاركتهم في هذه العملية.

خامساً: على الرغم من عمق الانقسام السياسي في لبنان، وما شهده من استقطابات حادة، وارتفاع نسبة الاقتراع في الانتخابات الماضية، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة بين المواطنين والعملية السياسية. فقد أظهرت أرقام المسح أنّ أكثر من ثلث المواطنين غير مهتمين بالسياسة على الإطلاق، وهي نسبة تعكس شعوراً عاماً من عدم الثقة بالسياسة والسياسيين. هذا إلى جانب أنّ نحو ربع المواطنين يتابعون السياسة، ولكنهم لا يميلون إلى أيّ من الأحزاب والتيارات اللبنانية الموجودة راهناً. كما يلاحظ أنّ نسبة لا تتعدى ثلث المواطنين منحازة بشكل تام لأطراف سياسية بعينها، ونحو عشر المواطنين يحملون بطاقة عضوية في الأحزاب السياسية اللبنانية. ما يعني أن أكثر من نصف المواطنين هم بشكلٍ أساسي مستقلّون على الصعيد السياسي، وثلثهم يبقون خارج العملية الانتخابية، إمّا لأنهم يرفضون المشاركة في ظلّ شروط العملية الانتخابية الراهنة، أو لأنهم بكل بساطة لا يكترثون بالسياسة عموماً. ما يعني ان عمل الجمعية وحلفائها يجب ان يتوجه الى هذه الفئات التي، بابتعادها عن السياسة، تعبر بشكل أو بآخر عن رفض للواقع السياسي القائم. ويمكن ان تكون مهتمة بالمبدأ بأي مشروع إصلاحي انتخابي يعيد الاعتبار للعملية الديمقراطية.

سادساً: لقد أكدت الدراسة الموقف الذي يلاحظ وجود ترابط بين كل من التحصيل العلمي وزيادة الانخراط السياسي من جهة، ومستويات الرضى عن النواب من جهة أخرى. فقد تبيّن أن حاملي الشهادات الجامعية هم أكثر ميلاً إلى الرضى عن نوابهم من الذين لا يتعدّى تحصيلهم العلمي المرحلة الابتدائية. كما تبين أنّ الدخل المنخفض يترافق مع وجود احتمال أعلى من الإجابات غير الصحيحة، وهذا الأمر يتماشى مع تدني درجة الاهتمام بالسياسة المسجّلة لدى المواطنين من ذوي المداخيل الأكثر انخفاضاً. وتظهر النتائج ارتفاع نسبة الإجابات الصحيحة مع إرتفاع مستويات الدخل. وتشكل هذه المسألة أحد المواضيع التي ستعمل

الجمعية عليها من أجل اعداد برامج تدريبية تأخذ بالاعتبار مختلف درجات الإلمام بالنظم الانتخابية بغية الوصول الى أوسع شريحة ممكنة.

سابعاً: إن المواطنين المنتمين إلى الأحزاب السياسية، يميلون إلى الرضى عن نواب دائرتهم الانتخابية مرتين أكثر من المواطنين الذين لا يهتمون بالسياسة بشكلٍ عام. وما يؤكد هذا الاستنتاج هو حقيقة أنّ المواطنين الذين يعتقدون أنّ تحالف 8 آذار أو تحالف 14 آذار قادران على تحقيق الإنجازات هم أكثر ميلاً إلى الرضى عن نوابهم مقارنة بالمواطنين الذين لا يثقون بأيّ من هذين التحالفين. ومن ضمن مجموع المهتمين بالسياسة لوحظ عدم وجود تباينات كبيرة في النظرة الى السياسيين بحسب الخصائص الاجتماعية–الاقتصادية للمُستطلَعين، حيث لا يوجد في الواقع تباين حقيقي بين المواطنين في الميل إلى دعم أحد التحالفين السياسيين على اختلاف الجنس، أو العمر، أو مستوى التحصيل العلمي، أو مستوى الدخل أو النشاط في العمل. في المجمل، وتشكل هذ الارقام تحدياً بالنسبة للجمعية وللحلفاء من أجل ايجاد المداخل والخطاب والآليات المناسبة التي تسمح بالوصول الى كل الفئات الاجتماعية والى مختلف المستويات العلمية.

ثامناً: سمحت الدراسة بتبيان أمور جديدة ومخالفة للمواقف السائدة في مجال العلاقة بين الواقع الاقتصادي–الاجتماعي للمواطنين وبين مدى اهتمامهم بالشأن العام. فعلى خلاف ما يظنّه الكثيرون، تبيّن ان مستوى الدخل يشكّل حالياً أحد العوامل التي تزيد من احتمال الإنخراط في السياسة. أمّا نسبة من يهتمون بالسياسة، لكن من دون دعم أيّ من الأحزاب السياسية، فهي تنخفض أيضاً كلّما ارتفع صعوداً سلّم الدخل. من جهة، وفي ظل حدة الاستقطاب السياسي القائم، لم تعد المطالب الاقتصادية والاجتماعية في سلم اولويات القوى السياسية الرئيسية اضافة الى ضعف احزاب المعارضة التقليدية الممثلون في البرلمان والتي من المفترض بها الدفاع عن مصالح الفئات الأكثر تهميشاً. ومن جهة أخرى، وعلى عكس الأشخاص من ذوي الدخل المتوسط او المرتفع، فإن العلاقة التي نسجتها الأحزاب السياسية الرئيسية مع المواطنين الأقل دخلاً قد أدت الى

تكبيلهم بعلاقة نفعية مباشرة، ما أدى الى تقليص هامش الحرية السياسية لدى من هم أقل دخلا. كل هذا يؤدي حتما الى ابتعاد اصحاب الدحل المحدود عن العملية السياسية.

تاسعاً: اظهرت الدراسة ان مسألة المشاركة السياسية للمرأة لا زالت تشكل تحدّياً رئيسياً. فقد احتلت مشاركة المرأة في الحياة السياسية مرتبة متدنية، ما يحمل دلالات ومؤشرات سلبية عن ازدياد مستويات العنف السياسي، والتي من شأنها عادة اخراج المرأة من دائرة الاهتمام السياسي لصالح مقاربة أكثر ذكورية. كما تبين هذه النتائج مجدداً ضرورة العمل على موضوع الكوتا النسائية. ان عملية إشراك المرأة في الحياة السياسية من خلال قرارات سياسية واتخاذ اجراءات خاصة ومؤقتة تزيد من مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي مختلف مراحل العملية الانتخابية.

عاشراً: بالنسبة لمشاركة الشباب في الحياة السياسة، فقد اظهرت الدراسة، على عكس المواقف السائدة، أنّ الشباب يميلون بدرجات أقلّ بكثير للاهتمام بالسياسة: فقد أفاد ما يقارب نصف من هم دون الـ 25 من عمرهم عن عدم اهتمامهم بالسياسة، في حين تنخفض هذه النسبة إلى الثلث في باقي الفئات العمرية. ان نسبة المواطنين المنتمين إلى الأحزاب السياسية لا تتجاوز 7% في الفئة العمرية ما دون 25 سنة، كما أنهم الأقّل استعداداً للاقتراع من المواطنين في الفئات العمرية الأعلى. كما كان من اللافت جداً وعلى عكس المتوقع، أن يكون كبار السن أكثر تقدمية في مواضيع عدة كالمشاركة السياسية للنساء، بينما يميل الشباب ومتوسطو العمر بنسبة أقلّ نحو إعتبار الكوتا النسائية ذات أهمية كبرى. لذلك يتوجب على الجمعية وحلفائها تقييم وتحليل المقاربة السابقة وإيجاد وسائل أكثر فعالية من أجل تعزيز اهتمام الشباب بالشأن العام بشكل عام وبالإصلاحات الانتخابية على وجه التحديد.

القسم الأول: خلفية الدراسة والمنهجية المتبّعة

كلّفت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) إجراء استطلاع رأي لاستكشاف مدى معرفة الناخبين وإلمامهم ، فضلاً عن نظرتهم وتصوراتهم في ما يخصّ العملية الانتخابية في لبنان.

ويهدف استطلاع الرأي ، بشكلٍ أساسي، إلى الاستقصاء عن مسائل تتعلّق بالنظام الا نتخابي القائم والإصلاحات المقترحة عليه، والموقف من تأجيل الانتخابات، إضافة إلى نظرة اللبنانيين إلى مؤسسات الدولة والنخب السياسية ومواضيع أخرى سياسية وأمنية، فضلاً عن نظرتهم إلى الظروف الاجتماعية . الاقتصادية.

قامت مؤسسة البحوث والاستشارات، بدءاً من شهر أيلول من العام 2013، بالتحضير لإجراء هذا الاستطلاع حول السلوك الانتخابي للناخبين اللبنانيين، ومدى إلمامهم بحيثيات العملية الانتخابية.

الفصل الأول . الوضع السياسي والأمني خلال فترة الدراسة

تزامنت فترة تنفيذ الدراسة . بدءاً من شهر تشرين الثاني 2013 . مع حالة من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الأمني. فعلى الصعيد السياسي، كانت حكومة الرئيس السابق نجيب ميقاتي قد قدمت استقالتها في 22 آذار 2013. وبالرغم من مسارعة رئيس الجمهورية إلى تكليف السيد تمام سلام بتشكيل الحكومة الجديدة في 6 نيسان 2013، فإن هذه الحكومة لم ترَ النور إلا في شباط 2014، أي بعد عشرة أشهر. أما على الصعيد الأمني، فقد تزامنت فترة تنفيذ الأعمال الميدانية مع تفاقم قياسي للوضع الأمني. فقد تعرضت

السفارة الإيرانية في بيروت إلى تفجير انتحاري أدى إلى استشهاد 26 شخصاً، بمن فيهم أحد المسؤولين الإيرانيين الرسميين. كما أدى تفجير انتحاري آخر

في مدينة بيروت، بعد شهر على التفجير الأول، إلى استشهاد وزير المال السابق الدكتور محمد شطح في كانون الأول 2013. وتبعت ذلك تفجيرات انتحارية متنوعة في مناطق مختلفة في البلاد، وبخاصة في الضاحية الجنوبية للعاصمة ومحافظة البقاع. وقد نجم عنها سقوط عشرات الشهداء والجرحى (تفجيران في الضاحية وتفجير في الهرمل واطلاق صواريخ على عرسال، إضافة إلى تفجيرات متنقلة في مدينة طرابلس).

الفصل الثاني . تصميم الأدوات التقنية

وسائط اختيار العيّنة

إنّ دقة النتائج ومدى تمثيلها على المستوى الوطني، هما أمران يعتمدان اعتماداً شبه كلي على مدى ملاءمة المنهجية المتبعة في اختيار العيّنة. وعدم وجود قاعدة إحصائية للمعاينة في لبنان يستوجب في كلّ مرة تطوير قاعدة معاينة يجري تصميمها خصيصاً لكل دراسة من الدراسات المطروحة للتنفيذ. ولذلك، عمدت مؤسسة البحوث والاستشارات إلى بلورة مقاربة منهجية تأخذ في الاعتبار عدم امكان الحصول على بيانات إحصائية حديثة من المصادر الرسمية.

تتكوّن العيّنة الإحصائية من 2433 استمارة، بحسب الشروط التعاقدية للدراسة. بالنظر إلى أنّ الدراسة تتناول موضوع الانتخابات، فإنّ عاملَي الجنسية والعمر، لعبا دوراً كبيراً في تشكيل العيّنة. وقد تمّ بالتالي اختيار الوحدة الإحصائية (أي المستجوَب) وفقاً للمعايير الآتية:

- إختيرت عيّنة من الأسر اللبنانية المقيمة في مسكنها الرئيسي.
- تمّ عشوائياً اختيار فرد واحد فقط من أفراد الأسرة، ممن هم في سنّ الثامنة عشرة وما فوق، بعد تجميع المعلومات الديمغرافية الأساسية حول جميع أفراد الأسر.

تمّ توزيع العيّنة بحسب المحافظات، استناداً إلى نتائج دراسة الأحوال المعيشية للأسر اللبنانية للعام 2004، الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي. جرى توزيع الا ستمارات على الأقضية في كل من المحافظات، وفقاَ للتوزّع السكاني (على مستوى الأقضية) الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي في العام 1997[1]. تبع ذلك توزيع الاستمارات بحسب المناطق العقارية في كل من الأقضية، استناداً إلى نتائج دراسة إدارة الإحصاء المركزي حول التوزّع السكاني في لبنان للعام 1997. وجرى تحديد عدد الاستمارات الخاصة بكلّ منطقة عقارية بحسب الوزن الديمغرافي لكلّ منطقة عقارية داخل القضاء، مع استيفاء شرطين أساسيين، هما:

- ألاّ يقل عدد الا ستمارات الخاصة بكلّ منطقة عقارية عن أربع استمارات، وذلك لتعظيم عاملَي الوقت والجهد المطلوبيْن من المحقّق الميداني؛
- أن يتمّ التركيز بالتالي أكثر على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمتوسطة، في مقابل تركيز أقل على المناطق شبه الخالية من السكان.

تسمح هذه المقاربة باختيار عيّنة ممثلة للأسر المقيمة في لبنان، مع الإشارة إلى أن هذه العيّنة تمثّل السكان المقيمين وليس السكان المسجّلين. وبالتالي، فهي تسمح باستخلاص نتائج على قدر كبير من صحة التمثيل إحصائياً على مستوى المحافظة.

[1] تتوزّع العينة في دراسة إدارة الإحصاء المركزي للعام 2004 بحسب المحافظة. ولذلك، استند توزّع العينة بحسب القضاء على معطيات دراسة "الأحوال المعيشية" للعام 1997 كونها تعرض أحدث المعطيات المتوفرة على هذا المستوى.

وبذلك تكون مؤسسة البحوث والاستشارات قد اختارت العيّنة استناداً إلى أحدث ما هو متوفّر من إحصاءات حول توزّع الأسر، أي إلى دراسة "الأوضاع المعيشية للأسر اللبنانية" للعام 2004 (دائرة الإحصاء المركزي . 2006). (تظهر النتائج باللون الرمادي في الجدول أدناه):

الجدول رقم 1: توزّع السكان في عامي 1997 و2004

	دراسة الأحوال المعيشية – 2004				دراسة الأحوال المعيشية – 1997				عيّنة 1997	عيّنة 2004
	توزّع السكان		توزّع الأسر		توزّع السكان		توزّع الأسر			
بيروت	10.38%	389,661	11.56%	101,695	10.07%	403,337	11.06%	93,090	277	**289**
جبل لبنان	39.99%	1,501,282	42.20%	371,289	37.64%	1,507,559	39.97%	336,427	999	**1055**
الشمال	20.48%	768,709	18.45%	162,344	20.15%	807,204	17.48%	147,088	437	**461**
البقاع	12.55%	471,137	11.68%	102,797	13.47%	539,448	12.69%	106,843	317	**292**
الجنوب	10.68%	401,075	10.16%	89,423	11.79%	472,105	11.30%	95,120	283	**254**
النبطية	5.91%	221,920	5.94%	52,306	6.88%	275,372	7.50%	63,109	187	**149**
لبنان	**100%**	**3,753,785**	**100%**	**879,854**	**100%**	**4,005,025**	**100%**	**841,677**	**2500**	**2500**

وكما أشير إليه أعلاه، استندت مؤسسة البحوث والاستشارات . على مستوى القضاء . إلى توزّع السكان بحسب دراسة "الأوضاع المعيشية" (إدارة الإحصاء المركزي، 1997). ووفقاً لهذه الدراسة، تتضمّن الأراضي اللبنانية 1643 منطقة عقارية، منها 193 منطقة تمّ استثناؤها لكونها خالية بالكامل من السكان. وبناء عليه، تشكّلت قاعدة العيّنة من 1448 منطقة عقارية. ويبيّن الجدول رقم (2) توزّع العيّنة بحسب المنطقة العقارية.

تصميم الاستمارة

تهدف مراجعة الوثائق الأساسية . المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ ذات الصلة بموضوع الدراسة . إلى تعزيز قدرات فريق الدراسة على الإحاطة بهذه المفاهيم كي يتمكّن من تصميم وتطوير الأدوات التقنية المثلى للدراسة.

واستناداً إلى نتائج العمل المكتبي والمناقشات التي جرت بين فريقي مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE)، تولّى الفريق الأول تصميم الا ستمارة بالتعاون الوثيق مع الفريق الثاني ، الذي وافق على الصيغة النهائية للا ستمارة. وتتكوّن هذه الاستمارة من 52 سؤالاً يتطلّب إنجازها نحو 30 دقيقة، عبر مقابلة شخصية مباشرة مع المستطلَعين. (راجع الملحق رقم 1 للاطلاع على الاستمارة المفصلة).

ويتناول القسم الأول من الاستمارة معلومات حول خصائص الأسر، بما يشمل العمر ومستوى التعليم والنشاط وصلة القربى بالأ سرة وغير ذلك من معطيات. أما القسم الثاني فيتضمّن أسئلة حول النظرة العامة إلى المؤسسات السياسية والا نتماء السياسي للمستطلَعين، بينما يتناول القسم الثالث السلوك الانتخابي السابق والمرتقب لهؤلاء المستطلَعين.

الفصل الثالث . تنفيذ العمل الميداني

بعد إنجاز الأدوات التقنية، قامت مؤسسة البحوث والاستشارات بتدريب **30 محققاً ميدانياً** على فهم الاستمارة واستخدامها بشكلٍ صحيح، بغية الحصول على إجابات دقيقة ووافية وذات صلة وثيقة بالأسئلة، تجنّباً لأيّ سوء فهم أو سوء تفسير لهذه الأسئلة. وأجرت المؤسسة (CRI) اختباراً تجريبياً تضمّن ملء نحو 50 استمارة، للتأكّد من الفهم الصحيح للأسئلة، ومن أنّ هذه الأخيرة تتيح الحصول على المعلومات المطلوبة.

واستناداً إلى هذا الاختبار، أجريت تعديلات نهائية على الا ستمارة، وتمّت برمجة الانطلاق بالعمل الميداني الذي خصص لإنجازه نحو أربعة أسابيع.

وتظهر مقارنة التوزع المحدّد مسبقاً للعيّنة مع توزعها الفعلي المحقّق، التزاماً كبيراً بالتوزّع الأصلي المقدّر بحسب القضاء في جميع المناطق تقريباً. ومع ذلك، سجّل وجود بعض التفاوت في **طرابلس**، حيث بلغ حجم

العيّنة الأصلية المقدّرة نحو 151 استمارة، في حين لم ينجز منها سوى 70، مع الإشارة إلى أن هذا التفاوت يعود، بشكلٍ أساسي، إلى تردّي الأوضاع الأمنية السائدة في هذه المنطقة، خلال فترة تنفيذ العمل الميداني. وقد تكرّرت محاولات مؤسسة البحوث والاستشارات لمعالجة هذا التعثّر في استكمال العيّنة المخصصة لطرابلس، وعمدت إلى إرسال فريق آخر من المحققين، وخصّصت وقتاً إضافياً لإنجاز المهمة. ولكن، ولسوء الحظّ، واجه الفريق الثاني أيضاً صعوبات ميدانية منعته من إنجاز المهمة كاملة ، ولم يتمكن من إنجاز سوى 70 استمارة. وهذا ما يجعل النتائج المتعلقة بطرابلس غير ممثّلة بشكلٍ كامل من الناحية الإحصائية، وينبغي بالتالي التعامل معها بشيء من الحذر (راجع الجدول أدناه).

الجدول رقم 2: توزّع عيّنة الدراسة المقدّر والفعلي

المحافظة	القضاء	مجموع المناطق العقارية	المناطق العقارية الخالية	المناطق العقارية المأهولة	مجموع السكان عام 1997	نسبة السكان عام 1997	توزّع العيّنة المقدّر	**توزّع العيّنة الفعلي**
بيروت	بيروت	13	1	12	403,338	100%	289	292
مجموع بيروت		**13**	**1**	**12**	**403,338**	**100%**	**289**	**292**
البقاع	بعلبك	99	22	77	227,758	42%	124	117
	الهرمل	12	4	8	36,002	7%	19	20
	راشيا	43	15	28	33,146	6%	19	21
	البقاع الغربي	44	8	36	65,520	12%	35	36
	زحلة	65	8	57	177,037	33%	95	95
	المجموع	**263**	**57**	**206**	**539,463**	**100%**	**292**	**289**
جبل لبنان	عالية	83	16	67	163,869	11%	116	121
	بعبدا	57	2	55	520,164	35%	364	371
	الشوف	109	19	90	153,317	10%	107	100
	المتن	103	4	99	428,166	28%	300	296
	جبيل	107	15	92	80,501	5%	56	64
	كسروان	84	12	72	161,291	11%	113	113
	المجموع	**543**	**68**	**475**	**1,507,308**	**100%**	**1056**	**1065**
النبطية	بنت جبيل	38	3	35	66,119	24%	36	40
	حاصبيا	23	3	20	31,003	11%	18	18
	مرجعيون	34	5	29	52,926	19%	28	28
	النبطية	52	5	47	125,321	46%	69	73
	المجموع	**147**	**16**	**131**	**275,369**	**100%**	**151**	**159**
الشمال	عكّار	168	4	164	253,170	31%	145	145
	البترون	76	6	70	46,124	6%	26	26
	بشرّي	24	1	23	21,242	3%	12	12
	الكورة	43	0	43	48,215	6%	28	27
	المنية- الضنية	63	10	53	118,681	15%	69	69
	طرابلس	17	1	16	264,894	33%	151	70
	زغرتا	52	5	47	55,129	7%	31	31
	المجموع	**443**	**27**	**416**	**807,455**	**100%**	**462**	**380**
الجنوب	جزين	80	17	63	20,248	4%	12	12
	صيدا	79	7	72	250,898	53%	135	131
	صور	75	2	73	200,949	43%	108	105
	المجموع	**234**	**26**	**208**	**472,095**	**100%**	**255**	**248**
المجموع العام		**1643**	**195**	**1448**	**4,005,028**		**2505**	**2433**

الفصل الرابع . تجهيز البيانات وتحليلها

طوّرت مؤسسة البحوث والاستشارات برنامجاً لإدخال البيانات، وصمّمت نماذج إدخال ذات صلة بأسئلة الاستمارة تشتمل على إجراءات ووسائط للتحكّم، تقلّص الأخطاء المحتملة لدى إدخال البيانات. وقام فريق متمرّس بترميز الاستمارات وإدخالها بمجرّد وصول أوّل مجموعة من الاستمارات المنجزة إلى مكاتب المؤسسة (CRI).

بعد اكتمال عملية إدخال البيانات والمعطيات الإحصائية، جرى تنظيف هذه الأخيرة ، عبر عمليات مقارنة وتدقيق، استهدفت الكشف عن أيّ تناقض أو تنافر محتمل في الأرقام. ومع انتهاء هذه المرحلة، أصبحت قاعدة المعطيات الإحصائية النهائية جاهزة لاستخلاص النتائج وتحليلها. وقد أجري . في مرحلة أولى . تحليل إحصائي أولي عبر الجداول المتقاطعة، وتطرّق التقرير إلى أهمّ ما تمّ التوصل إليه من نتائج. عدد كبير من أسئلة الدراسة يحتمل ثلاثة احتمالات (إجابات)، جرى ترتيبها من (1) إلى (3) (مثلا": 1= غير راضٍ؛ 2= راضٍ إلى حد ما؛ 3= راضٍ تماما)، وقد احتسبت النتائج بالنسبة المئوية لكل من الا حتمالات (الإجابات) بالاضافة إلى معدل مثقل. إن هذا المعدل هو في الواقع المعدل المثقل لهذه النتائج، وهو يعكس، في معدل واحد، النتائج الثلاث المثقلة بالوزن النسبي لكل منها.

وإضافة إلى ذلك، وبغية تقييم الأثر الإحصائي لمجموعة من المتغيرات على المواقف المختلفة ومستوى الوعي والسلوك، تمّ استخدام معامل الانحدار اللوجستي الثنائي ، لاختبار مدى احتمال تأثير مجموعة من المتغيرات . كالجنس، والعمر، والدخل، والمشاركة في القوى العاملة، والتعليم، والا نتماء الطائفي، ومكان الإقامة (المحافظة)، ومكان القيد (المحافظة)، والنشاط السياسي، والا نتماء السياسي . على أحد المتغيرات التابعة.

Log(p/1

b0. =(p+*b1 الجنس*b2+الفئة العمرية*b3+ الدخل*b4+ناشط في العمل*b5+ التعليم*b6+ الطائفة*b7 + مكان الإقامة *b8+مكان القيد*b9+ النشاط السياسي*b10+ الانتماء إلى تيار/حزب سياسي

وقد أدرجت نتائج معاملات الانحدار في كلّ قسم بحسب الاقتضاء، فيما تمّ إدراج جداول الانحدار في الملحق.

القسم الثّاني: نتائج استطلاع الرأي

يتناول هذا القسم من التقرير خصائص جميع الأفراد الذين تتكوّن منهم الأسر التي زارها فريق الدراسة. ويشكّل هؤلاء الأفراد قاعدة عيّنة الأشخاص المؤهلين للإجابة عن أسئلة الاستمارة، والذين سوف يتمّ اختيار واحد منهم بشكلٍ عشوائي في الأسرة الواحدة. ويعتبر كلّ فرد من أفراد الأسرة في سن الثامنة عشرة من عمره وما فوق، والمتواجد في المنزل في وقت المقابلة، مؤهلاً للمشاركة.

الفصل الأول . معلومات حول المستطلَعين

خصائص عيّنة الأسر

تكوّنت العيّنة النهائية من 9651 فرداً توزّعوا على 2433 أسرة، أي أن متوسط حجم الأسرة بلغ نحو 3،89 أفراد مقارنة بنحو 4،27 أفراد عام 2004[2]. ويظهر الجدول أدناه التوزّع الجغرافي لعيّنة الأسر:

الجدول رقم 3: توزّع العيّنة الجغرافي

المحافظة	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة
بيروت	296	4.23
جبل لبنان	1060	3.71
الشمال	80	4.12
البقاع	290	4.27
الجنوب	248	3.67
النبطية	159	3.6
لبنان	**2433**	**3.89**

[2] إدارة الإحصاء المركزي، وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006: "الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان-2004".

وتتكوّن العيّنة بشكلٍ رئيسي من أسر نواة، حيث سجّل لكلّ 1000 رب (ة) أسرة وجود 852 زوجاً / زوجة، و1957 ولداً، و 64 قريباً أو نسيباً؛ وهناك 114 أسرة فقط مؤلفة من فردٍ واحد، أي ما يوازي نحو 4،7% من إجمالي حجم العيّنة، و104 ربات أسرة، أي ما يوازي 9% من العيّنة مقارنة بـ 14% عام 2004.

تتسم العيّنة بالتوازن لجهة العمر والجنس: تظهر مقارنة توزّع عيّنة الدراسة بحسب العمر مع توزّع عيّنة دراسة الأوضاع المعيشية للأسر للعام 2004[3]، انخفاضاً في حجم الفئة العمرية ما دون 25 سنة، جرى تعويضه عبر زيادة حصة الفئة العمرية ما بين 25 و34 سنة. وتتّسم العيّنة نسبياً بالتوازن بحسب الجنس، حيث تبلغ نسبة الإناث 48% مقابل 52% للذكور. وينطبق هذا التوازن، إلى هذا الحدّ أو ذاك، على الفئات العمرية كافة.

الرسم البياني رقم 1: توزّع العيّنة بحسب العمر مقارنة بنتائج دراسة إدارة الإحصاء المركزي حول الأسرة للعام 2004 (نسبة مئوية)

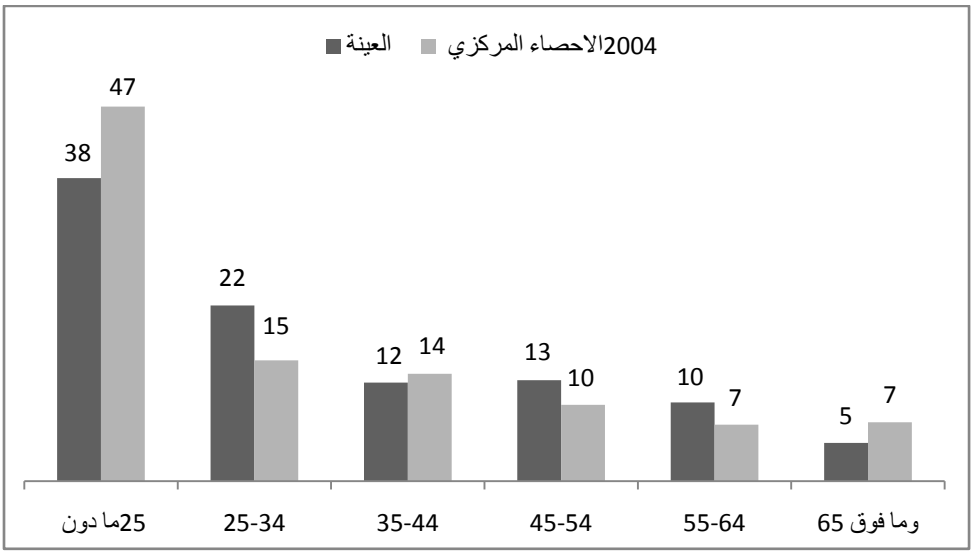

[3] المرجع السابق نفسه

يسجّل ارتفاع في مستوى التحصيل العلمي مع حفاظ على التكافؤ بين الجنسين: تظهر المقارنة بين نتائج هذه الدراسة ودراسة عام 2004 على صعيد مستوى التحصيل العلمي، أنّ التكافؤ لا يزال قائماً بين الجنسين على مستويات التعليم كافة. ولكن يسجّل مزيد من التقدّم في مجال التحصيل العلمي لكلا الجنسين، حيث انخفضت نسبة الحاصلين على مستوى التعليم الابتدائي من 33% إلى 15% لدى الذكور، ومن 27% إلى 14% لدى الإناث. وفي المقابل، ارتفعت نسبة الحاصلين على مستوى التعليم الجامعي من 12% إلى نحو 33% لدى كلا الجنسين خلال عشر سنوات.

الرسم البياني رقم 2: مستوى التحصيل العلمي لكل أفراد الأسرة بحسب الجنس لعامي 2004 و2014

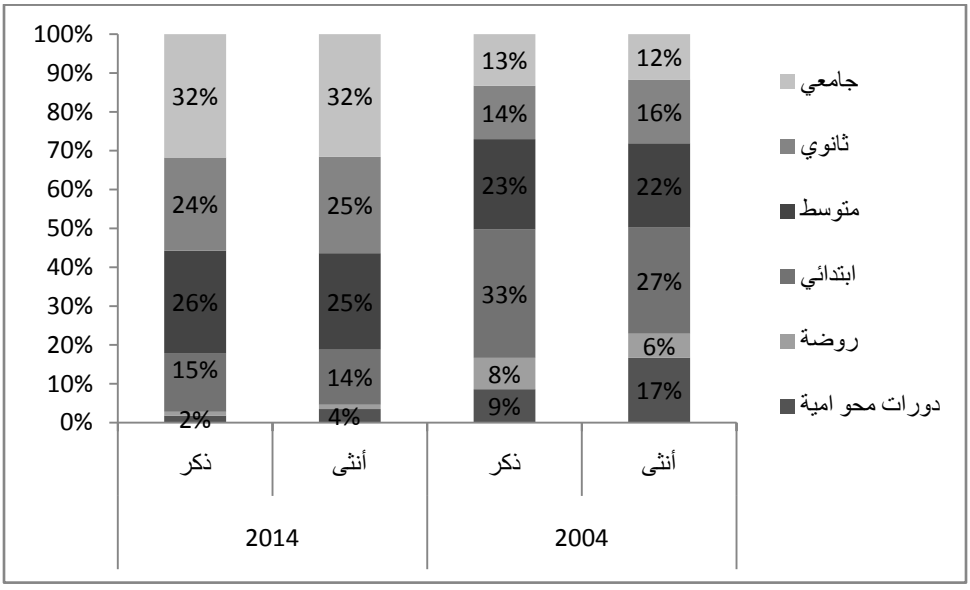

الميل لدى الذكور لتأخير سن الزواج: يلاحظ بوضوح ارتفاع سن الزواج، حيث تبلغ نسبة غير المتزوجين في الفئة العمرية 25 – 34 نحو 58% مقارنة بـ 48% في العام 2004. ولا يبدو أنّ هذه الزيادة ذات صلة بتأخر سن الزواج لدى الإناث فقط بل هي مرتبطة أيض اً بتأخر سن الزواج لدى الذكور. وفي الواقع، يتبيّن

أنّ نسبة الإناث غير المتزوجات في الفئة العمرية 25 – 34 قد ارتفعت من 40% إلى 44% فقط خلال عشر سنوات، في حين أنّ نسبة الذكور غير المتزوجين في الفئة العمرية نفسها قد ارتفعت من 58% إلى 70% خلال الفترة نفسها.

ارتفاع معدّل النشاط لدى الإناث: ثمّة ميل واضح لدى الإناث للانضمام إلى فئة العاملين، إذ انخفضت نسبة الإناث في سن الخامسة عشرة وما فوق اللواتي أفدن أنهن متفرغات للأ عمال المنزلية من 60% عام 2004 إلى 48% عام 2014. هذا بالإضافة إلى أنّ نسبة الإناث العاملات حالياً بلغت نحو 26% مقارنة بنسبة 18% قبل عشر سنوات. وأخيراً، يسجّل أيضاً ارتفاع نسبة الطالبات من 14% عام 2004 إلى نحو 19% راهناً.

انخفاض نسبة الأجراء من إجمالي عدد العاملين: تظهر الدراسة أن نسبة الأجراء قد انخفضت من نحو 62% عام 2004 إلى نحو 52%، في حين ارتفعت نسبة أرباب العمل والعاملين لحسابهم من 34% إلى 39%. وهذا التغيّر في طبيعة تكوين العاملين ، غالباً ما يترافق مع زيادة نسبة الفقر، نتيجة فقدان الدخل المستقر والتقديمات والمكاسب التي ترافق عادة العمل النظامي. ويظهر استقرار في توزّع العاملين بين القطاعين العام والخاص، حيث تبلغ نسبة العاملين في القطاع الخاص نحو 86% مقابل 14% في القطاع العام.

خصائص عيّنة المستطلَعين

بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية . الاجتماعية الأساسية لأفراد الأسرة كافة، تتضمّن الاستمارة عدداً من الأسئلة المخصصة لعيّنة المستطلَعين الذين تمّ اختيارهم من ضمن كلّ أسرة (2433). (يمكن الاطلاع على الخصائص الديمغرافية . الاجتماعية كافة، لعيّنة المستطلَعين في ملحق التقرير).

ويظهر توزّع عيّنة المستطلَعين بحسب الطائفة ، أنّ أكبر المجموعات الطائفية هي ثلاث: الطائفة الشيعية (25%)، الطائفة المارونية (19%)، الطائفة السنية (17%). خصصت ثلاث فئات للمسيحيين، واحدة للموارنة، والثانية للمذاهب المسيحية الاخرى [4] والثالثة للمسيحيين الذين لم يصرحوا عن مذهبهم. كما خصصت أربع فئات للمسلمين، واحدة للسنة، والثانية للشيعة والثالثة للمذاهب الإسلامية الأخرى[5] والرابعة للمسلمين الذين لم يصرحوا عن مذهبهم.

إلاّ أنّ هذه النسب لا تعكس بشكلٍ دقيق الحجم النسبي لهذه الطوائف على المستوى الوطني، للسببين الرئيسيين الآتيين:

1. تعذّر إتمام 81 استمارة في طرابلس، ومن المرجّح أنه لو أنجزت الاستمارات المخصصة لطرابلس كافة، لكانت حصة السنة ارتفعت إلى نحو 20%.
2. هناك عدد من المستطلَعين الذين حصروا إجاباتهم في تحديد الديانة دون الطائفة (مسلم مسيحي)، وآخرون رفضوا الإجابة عن هذا السؤال. وبالآتي كان من الممكن أن يزداد حجم هذه الطوائف الثلاث لو أجابت هاتان الفئتان من المستطلَعين عن السؤال حول الهوية الدينية والطائفية.

الجدول رقم 4: توزّع المستطلَعين بحسب تصريحهم عن الهوية الطائفية(نسبة مئوية)

العيّنة (2433)						
المسيحيون= 859 (35%)			المسلمون= 1405 (58%)			
الموارنة= 459 (19%)	المذاهب المسيحية الأخرى = 243 (10%)	طوائف مسيحية غير محدّدة = 133 (6%)	السنة = 408 (17%)	الشيعة= 608 (25%)	الطوائف الإسلامية الأخرى=133 (5%)	طوائف إسلامية غير محدّدة = 256 (11%)	لا إجابة = 169 (7%)

[4] كاثوليك، أرثوذكس، أرمن كاثوليك، أرمن أرثوذكس، آشوريين، بروتستانت، سريان، سريان أرثوذكس، سريان كاثوليك، كلدان كاثوليك، لاتين

[5] دروز، علويون

دخل الإناث أدنى من دخل الذكور: جرى تجميع المعطيات حول الدخل من عيّنة المستطلَعين الذين تمّ اختيارهم لملء الاستمارة. وتظهر النتائج أنّ 43% تقلّ مداخيلهم الشهرية عن مليون ونصف مليون ليرة لبنانية، وهو دخل لا يكفي لتأمين مستوى معيشي لائق. ويلاحظ حضور نسبي أكبر للإناث في فئات الدخل الدنيا، حيث بلغت نسبة من يقلّ دخلهنّ الشهري عن مليون ليرة لبنانية نحو 23% في مقابل 17% لدى الذكور. هذا بالإضافة إلى أنّ ما يزيد ع لى 12% من الذكور هم من الذين يفوق دخلهم الشهري أربعة ملايين ليرة لبنانية، في حين لا تتجاوز هذه النسبة لدى الإناث 7،7%.

يتناول التقرير في أقسامه اللاحقة، النتائج التحليلية التي تسلط الضوء على مختلف جوانب السلوك الانتخابي وعملية اتخاذ القرار لدى المستطلَعين الذين تمّ اختيارهم (2433)[6]، وتغطي هذه النتائج المحاور الآتية:

- الأولويات الوطنية بالنسبة للمستطلَعين
- الموقف تجاه المؤسسات السياسية
- الهوية الطائفية والانتماء السياسي
- صنع القرار الانتخابي
- مدى الاطلاع أو الإلمام بالنظام الانتخابي
- التصورات بشأن الإصلاحات
- التوقعات العامة

ويرتكز التحليل على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية . الاجتماعية (المتغيرات التفسيرية) التي استخدمت بشكلٍ منهجي لتفسير المتغيرات المستقلة؛ وقد تمّ استخراج هذه المتغيرات من الا ستمارات، وهي تتضمّن ما يأتي (راجع الملاحق لمزيد من التفاصيل):

[6]لكلّ عنوان من العناوين المطروحة في الاستمارة، أجرِيَت عملية تقاطع بين مجموعة متغيرات تفسيرية/ اجتماعية - ديمغرافية ومتغيّر درجة الاهتمام. ولكن لم نورد في صلب التقرير سوى النتائج الهامة والبارزة.

- الجنس
- العمر
- المحافظة
- التعليم
- النشاط
- الدخل
- الطائفة

الفصل الثاني. مواقف المستطلَعين من الواقع السياسي القائم

الأولويات الوطنية

طُلِب من المستطلَعين تقييم درجة أهمية مجموعة من المسائل الوطنية والاجتماعية والسياسية وفقاً لسلّم درجات من ثلاثة مستويات: "ثانوية"، "مهمّة"، فائقة الأهمية". وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ نحو ثلاثة أرباع المجيبين اعتبروا معظم المسائل والموضوعات التي طرحت عليهم على قدر من الأهمية، ما قد يشير إلى عدم الرضى بشكل عام عن معظم مجالات الحياة العامة.

فقد اعتبر معظم المجيبين أنّ المسائل المتعلقة بالاستقرار الأمني وفرص العمل والصحة والتعليم والكهرباء والمياه هي مسائل فائقة الأهمية. فما يزيد عن 80% من المستطلَعين اعتبروا هذه المسائل "فائقة الأهمية"، بينما اعتبر 1% فقط أنها مسائل ثانوية.

في المقابل، احتلت مشاركة المرأة السياسية المرتبة الأخيرة لجهة الأهمية، حيث يعتقد نحو 45% فقط من المستطلَعين أنّ مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة السياسية العامة تشكّل مسألة "فائقة الأهمية". وبلغت نسبة المستطلَعين الذين اعتبروا مشاركة المرأة مسألة ثانوية نحو 18%، ولكن مع لفت النظر إلى أن هذه المسألة سجلت أعلى نسبة في ما يتعلّق بأهميتها الثانوية من بين المسائل الأخرى كافة المذكورة في الفقرة أدناه (تليها مسألة الفساد التي بلغت نسبة المستطلَعين الذين يعتبرونها من المسائل ذات الأهمية الثانوية نحو 10% فقط). ولدى مقارنة الإجابات حول مسألة مشاركة المرأة بحسب الجنس، تبيّن أن الإناث اللواتي يعتبرن أنّ مشاركتهن السياسية هي ذات أهمية كبرى، هن أعلى من عدد الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث على هذا الصعيد نحو 58% مقابل 36% من الذكور فقط.

أمّا المسائل الأخرى كالنقل، والحقوق السياسية لذوي الاحتياجات الخاصة، والفساد، والبيئة، فقد احتلت مرتبة أدنى نسبياً في سلّم الأهمية، حيث اعتبر ما يقلّ عن 70% من المستطلَعين أن هذه المسائل هي" فائقة الأهمية".

جاءت تصنيفات درجة الأهمية لدى الذكور والإناث متقاربة جداً. وتظهر تباينات طفيفة لدى مقاربة بعض المسائل كالمشاركة السياسية للنساء. كما سبقت الإشارة في الفقرة أعلاه . والفساد (نحو 74% من الإناث اعتبرن أنّ الفساد مسألة فائقة الأهمية مقابل 62% فقط من الذكور)، والتعليم (86% من الإناث اعتبرن أنّ التعليم مسألة فائقة الأهمية مقابل 80% فقط من الذكور).

لا يشكّل العمر عامل تمايز ذا دلالة في تقييم درجة الأهمية، ولكن بدا المستطلَعون البالغون في العمر، عموماً، معنيين أكثر بمعظم المسائل المطروحة عليهم مقارنة بمن هم في عمر الشباب [7]. فنحو 76% من المستطلَعين في فئة كبار السن اعتبروا مسألة تغيير النخب السياسية مسألة فائقة الأهمية مقابل 63% فقط من فئة الشباب. وفي حين أنّ الشباب هم في غالبيتهم معنيون بدرجة أقلّ من كبار السن إزاء بعض المسائل، إلّا أنّ تقييمهم لدرجة أهمية هذه الأخيرة جاء أعلى من تقييم كبار السن. وهذا ما ينطبق على الموقف من مشاركة المرأة السياسية والتعليم والكهرباء والمياه. وفي الواقع، إن نحو 53% ممن هم في فئة الشباب، اعتبروا أنّ مشاركة المرأة مسألة فائقة الأهمية مقابل 45% ممن هم أكبر سناً. وكذلك بالنسبة للتعليم، حيث بلغت نسبة الشباب الذين اعتبروا هذه المسألة فائقة الأهمية نحو 87% مقابل 80% لدى من هم في الفئات العمرية الأعلى.

[7] بغية تسهيل عملية التحليل، تمّ تجميع المستطلعين وفق ثلاث فئات عمرية: الشباب (ما دون 25 من العمر)، متوسطو العمر (بين 25 و54 من عمرهم)، وكبار السن (من هم في سن 55 وما فوق).

الجدول رقم 5: درجة أهمية مجموعة من المسائل بحسب رأي المستطلَعين

الموضوع	ثانوي	مهم	فائق الأهمية
استقرار الوضع الأمني	1%	13%	86%
الصحة	1%	15%	84%
فرص العمل	1%	15%	84%
التعليم	1%	17%	82%
الكهرباء	1%	18%	81%
المياه	1%	18%	80%
التقاعد	3%	19%	77%
النمو الاقتصادي	2%	22%	76%
السكن	2%	22%	76%
القدرة الاقتصادية الفردية	2%	23%	75%
شبكة الطرقات	2%	24%	74%
تغيير الطبقة السياسية	7%	21%	72%
الحريات	4%	25%	72%
النقل العام/المواصلات	3%	29%	68%
حقّ الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في ممارسة حقهم السياسي	6%	28%	67%
الفساد	10%	24%	66%
البيئة	5%	29%	65%
مشاركة المرأة في السياسة	18%	37%	45%

النقاط البارزة

- تأتي مسألة الأمن على رأس المسائل ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لمعظم المستطلَعين، في حين تأتي مسألة مشاركة النساء في أدنى المراتب.
- لا يبدو أنّ الأولويات تتأثر كثيراً بعامل الجنس (الجنس)، مع استثناءات تتعلق بمشاركة النساء والفساد والتعليم، التي جاء تقييمها أعلى، وإن بشكلٍ طفيف، لدى الإناث.

الموقف تجاه المؤسسات السياسية

1) درجة الثقة بالمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني

طُلِب من المستطلَعين تقييم درجة ثقتهم بأداء مجموعة من المؤسسات العامة، وفقاً للمستويات الآتية: "لا ثقة على الإطلاق، "أثق إلى حدّ ما"، "أثق تماماً".

الجيش هو إلى حدٍ بعيد المؤسسة التي نالت أعلى درجة من الثقة من قبل الناخبين: فقد أفاد نحو 70% من المستطلَعين أنهم يثقون ثقة تامة بالجيش اللبناني. وجاءت مؤسسة قوى الأمن بالدرجة الثانية بفارق كبير جداً حيث أفاد نحو 36% فقط من المستطلَعين أنّ لديهم ثقة تامة بهذه المؤسسة.

وحلّ ترتيب الحكومة ومجلس النواب في أدنى المراتب لجهة درجة ثقة المستطلَعين بهاتين المؤسستين . فقد أفاد فقط 4% و6% تباعاً أنّ لديهم ثقة تامة بالحكومة ومجلس النواب. وأفاد نحو 36% من المستطلَعين أنّهم يثقون بمجلس النواب إلى حدّ ما و 58% لا يثقون به بتاتاً ، في مقابل 28% و68% تباعاً للحكومة. وهذه النسب هي مؤشرات واضحة على تدني ثقة الشعب اللبناني بمجلسه النيابي وحكومته ، حيث إنّ كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية سجلتا أدنى مستويات الثقة بالمقارنة مع الجيش وقوى الأمن والقضاء.

نسبة ضئيلة فقط من المستطلَعين لديهم ثقة بالهيئات غير الحكومية والأحزاب السياسية . نحو 12% لديهم ثقة تامة بالهيئات غير الحكومية و 6% فقط لديهم ثقة بالأحزاب السياسية. ومن اللافت، في المقابل، أنّ نسبة أكبر من المستطلَعين (20%) عبروا عن ثقتهم التامة بالنقابات والاتحادات العمالية.

الجدول رقم 6: درجة الثقة بالمؤسسات السياسية

المؤسسة	لا أثق	أثق إلى حدٍ ما	أثق تماماً	المعدّل
الجيش	7%	23%	70%	2.63
قوى الأمن	23%	41%	36%	2.13
القضاء	37%	41%	22%	1.85
النقابات المهنية (المحامون، المهندسون، الأطباء...)	37%	42%	21%	1.85
النقابات العمالية	39%	41%	20%	1.80
الجمعيات الحقوقية غير الحكومية	50%	38%	12%	1.63
الأحزاب والتيارات السياسية	61%	34%	6%	1.47
مجلس النواب	58%	36%	6%	1.45
الحكومة[8]	68%	28%	4%	1.35

يلحظ لدى الذكور، بشكلٍ منهجي، ميل للتعبير عن درجة ثقة بالمؤسسات أدنى من تلك التي نلحظها لدى الإناث. ففي حين أبدى نحو 60% من الذكور عدم ثقتهم بالمجلس النيابي، صرّح 54% فقط من الإناث عن عدم ثقتهن بهذه المؤسسة. وكذلك بالنسبة للحكومة (72% من الذكور مقابل 63% من الإناث) ولمعظم المؤسسات الأخرى.

[8] تجدر الإشارة إلى أن التحقيق الميداني تمّ في ظلّ حكومة الرئيس نجيب ميقاتي المستقيلة في شهر آذار/مارس 2013

الرسم البياني رقم 3: توزّع المستطلَعين الذين أفادوا عن عدم ثقتهم بالمؤسسات بحسب الجنس

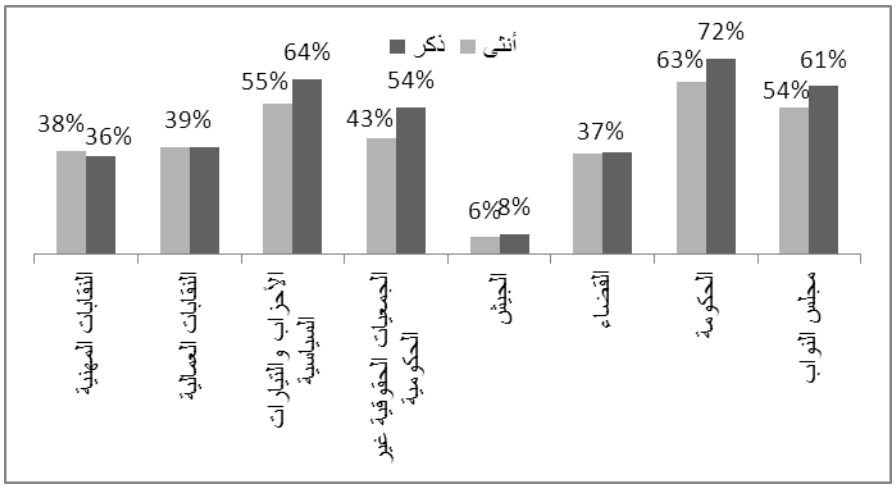

سجّلت **تفاوتات متباينة في درجات الثقة بالمؤسسات السياسية بحسب العمر، مع الإشارة إلى أن** الحكومة نالت، بشكلٍ لافت، أقلّ درجات الثقة بين الشباب. فقد عبّر نحو 70% من الشباب المستطلَعين عن عدم ثقتهم بالحكومة مقابل 60% من المستطلَعين في فئة كبار السنّ. وهذا ما ينطبق إلى حدّ كبير على الثقة بالقضاء ومجلس النواب.

الجدول رقم 7: توزّع المستطلَعين الذين صرّحوا عن عدم ثقتهم بالمؤسسات بحسب العمر

المؤسسة	فئة الشباب ما دون 25 سنة	فئة متوسطي العمر 25 . 54 سنة	فئة كبار السن 55 سنة وما فوق	المجموع
مجلس النواب	59%	59%	54%	58%
الحكومة	70%	70%	60%	68%
القضاء	40%	38%	31%	37%
الجيش	8%	7%	5%	7%
قوى الأمن	24%	24%	17%	23%
الجمعيات الحقوقية غير الحكومية	47%	50%	49%	50%
الأحزاب والتيارات السياسية	63%	61%	59%	61%
النقابات المهنية	38%	37%	34%	37%
النقابات العمالية	40%	40%	36%	39%

2) درجة الرضى عن الهيئات الرسمية على المستويين المحلّي والوطني

طُلِب من المستطلَعين تقييم درجة رضاهم عن أداء السلطات المحلية والوطنية وفقاً لسلم من ثلاث درجات:1) غير راضٍ، 2) راضٍ إلى حدّ ما، 3) راضٍ تماماً.

سجلّت درجات رضى متدنية إزاء السلطات الوطنية والمحلية والزعماء عموماً. وجاءت أعلاها على مستوى السلطات المحلية. وفي حين حصل المخاتير على أعلى نسبة من الرضى التام (نحو 27%)، لم يحصل الزعماء السياسيون ونوّاب المنطقة المنتخبون على الرضى التام إلا من نحو 14% و9% من المستطلَعين تباعاً.

أبدى المستطلَعون درجات رضى أعلى عن أداء زعماء طوائفهم مقارنة بزعمائهم السياسيين ونوّابهم. ففي حين أبدى جزء ضئيل من المستطلَعين الرضى التام عن زعمائهم السياسيين ونوّابهم |(14%)، فان أكثر من

20% عبروا عن رضاهم التام عن زعماء طوائفهم الروحيين. وكما كان متوقّعاً، أبدى أكثر من 60% عدم رضاهم عن الزعامات الروحية للطوائف الأخرى.

الجدول رقم 8: مستويات الرضى عن أداء عدد من السلطات المحلية والوطنية

	غير راض(ية)	إلى حدٍ ما	راض(ية) تماماً	المتوسط
المخاتير في بلدتك دائرتك الانتخابية	27%	46%	27%	2
زعماء طائفتك الروحيون	43%	36%	21%	1.78
المجلس البلدي في منطقة سكنك	40%	44%	16%	1.76
المجلس البلدي في بلدتك . دائرتك الانتخابية	42%	44%	14%	1.73
زعماء طائفتك السياسيون	50%	36%	14%	1.64
نواب دائرتك الانتخابية	53%	39%	9%	1.56
زعماء الطوائف الأخرى الروحيون	63%	31%	6%	1.43
زعماء الطوائف الأخرى السياسيون	72%	24%	4%	1.32

تجدر الإشارة إلى أنّ درجة الرضى عن زعماء الطائفة التي ينتمي إليها المستطلَع، سواء السياسيين منهم أو الروحيين، جاءت على الدوام أعلى من درجة رضاه عن زعماء الطوائف الأخرى. وفي الواقع، يلحظ أنّ معدّل درجة الرضى عن زعماء الطائفة التي ينتمي إليها المستطلَعون هو، وبشكلٍ منهجي، أعلى بنحو 30 نقطة.

الرسم البياني رقم 4: مقارنة بين مستوى الرضى عن زعماء الطائفة التي ينتمي إليها المستطلَع ومستوى الرضى عن زعماء الطوائف الأخرى

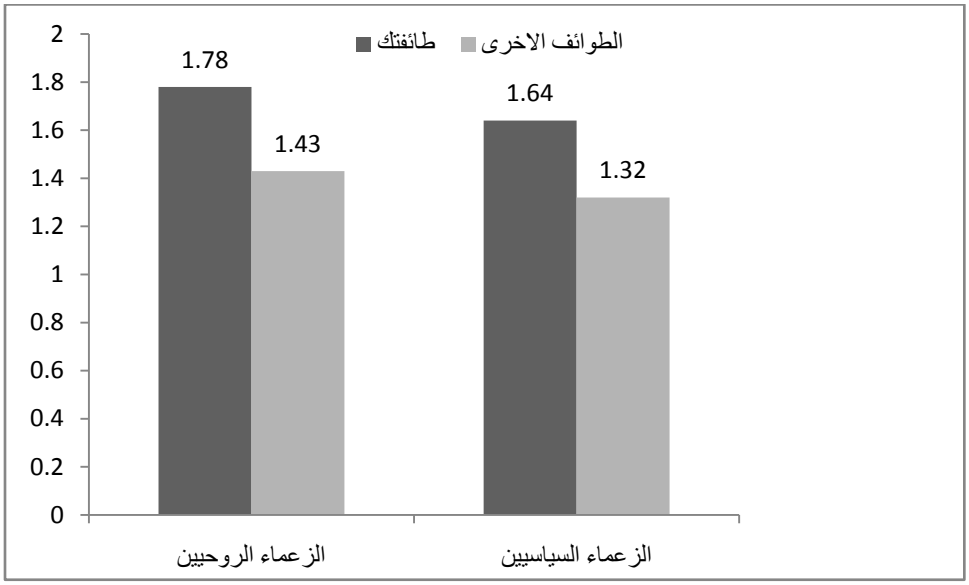

يلاحظ وجود ترابط بين كل من التحصيل العلمي وزيادة الانخراط السياسي من جهة، ومستويات الرضى عن النواب من جهة أخرى. فحاملو الشهادات الجامعية هم أكثر ميلاً إلى الرضى عن نوابهم (59%) من الذين لا يتعدّى تحصيلهم العلمي المرحلة الابتدائية (51%). هذا بالإضافة إلى أنّ المستطلَعين المنتمين إلى الأحزاب السياسية يميلون إلى الرضى عن نواب دائرتهم الا نتخابية مرتين أكثر من المستطلَعين الذين لا يهتمون بالسياسة بشكلٍ عام. وما يؤكد هذا الاستنتاج هو حقيقة أنّ المستطلَعين الذين يعتقدون أنّ تحالف 8 آذار أو تحالف 14 آذار قادران على تحقيق الإنجازات ، هم أكثر ميلاً إلى الرضى عن نوابهم مقارنة بالمستطلَعين الذين لا يثقون بأيّ من هذين التحالفين.

الجدول رقم 9: مستوى رضى المستطلَعين عن نواب دائرتهم الانتخابية بحسب الانتماء السياسي

	8 آذار	14 آذار	لا انتماء
غير راض(ية)	44%	48%	61%
إلى حدٍ ما	44%	43%	34%
راض(ية) تماماً	13%	10%	5%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**

وفي ما يتعلّق بالطائفة، يلاحظ أنّ الموارنة هم ثلاث مرات أكثر ميلاً للرضى عن نوابهم من المستطلَعين الذين لم يعلنوا عن انتمائهم الديني. كما يلاحظ أنّ المقيمين في الشمال اللبناني هم مرتين أقلّ ميلاً للرضى عن نوابهم مقارنة بالمقيمين في بيروت، بينما المقيمون في الجنوب هم أكثر ميلاً للرضى عن نوابهم مقارنة أيضاً بالمقيمين في بيروت. وأخيراً، يبدو أنّ الإناث بشكل عام هنّ أكثر ميلاً للرضى عن نواب دائرتهنّ الانتخابية من الذكور (راجع ملحق نتائج معاملات الانحدار)

الجدول رقم 10: مستوى الرضى عن نواب الدائرة الانتخابية للمستطلَعين بحسب الانتماء الطائفي[9]

الطائفة	المعدّل
الموارنة	1.67
الشيعة	1.64
المسيحيون	1.61
المسلمون	1.54
غير معلن	1.4
السنة	1.35

[9] خصصت فئتان للمسيحيين، واحدة للموارنة، والثانية لجميع المذاهب المسيحية الأخرى بما في ذلك المسيحيون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم. كما خصصت ثلاث فئات للمسلمين، واحدة للسنة، والثانية للشيعة والثالثة للمذاهب الاسلامية الاخرى بما في ذلك المسلمون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم.

3) تصوّرات المستطلَعين بشأن وظيفة النائب

يعتبر أكثر من نصف عدد المستطلَعين أنّ وظيفة النائب تشمل تأمين فرص العمل وتسهيل إنجاز المعاملات: فعلى الرغم من أنّ الغالبية العظمى من المستطلَعين (ما يتجاوز نسبة 90%) يدركون ما هي الوظائف الرئيسية للنواب كإقرار قانون انتخابي جديد وإصدار قانون مدني للأحوال الشخصية....، إلاّ أنّه يبدو أنّهم لا يعتبرون أنّ تأمين فرص العمل للناخبين وإنجاز معاملاتهم الرسمية مهمتان تقعان خارج نطاق الوظيفة المباشرة للبرلمان. وهذا ما قد يعكس عدم اعتبارهم أنّ مثل هذه الأعمال هي وجه من وجوه المحسوبية أو المحاباة.

ويلاحظ، بشكلٍ لافت، وجود فجوة بين واجبات النواب كما يراها المستطلَعون، والإنجازات التي يتوقع هؤلاء أن يحققهاالنواب على صعيد هذه الواجبات. ففي حين أنّ أكثر من ثلاثة أرباع المستطلَعين يعتقدون أنّ النواب مسؤولون عن سنّ القوانين المتعلقة بالا نتخابات والأحوال الشخصية وبرامج التقاعد، فإنّ أقلّ من 20% من المستطلَعين يتوقعون تحقيق إنجازات على هذه الأصعدة. هذا، إلى جانب درجة الأولوية العالية التي أولاها المستطلَعون للعديد من هذه المسائل، ما يفسّر درجات الثقة والرضى المتدنية التي تطرقنا إليها في الأقسام السابقة.

الرسم البياني رقم 5: مقارنة بين واجبات النواب والإنجازات المتوقعة منهم

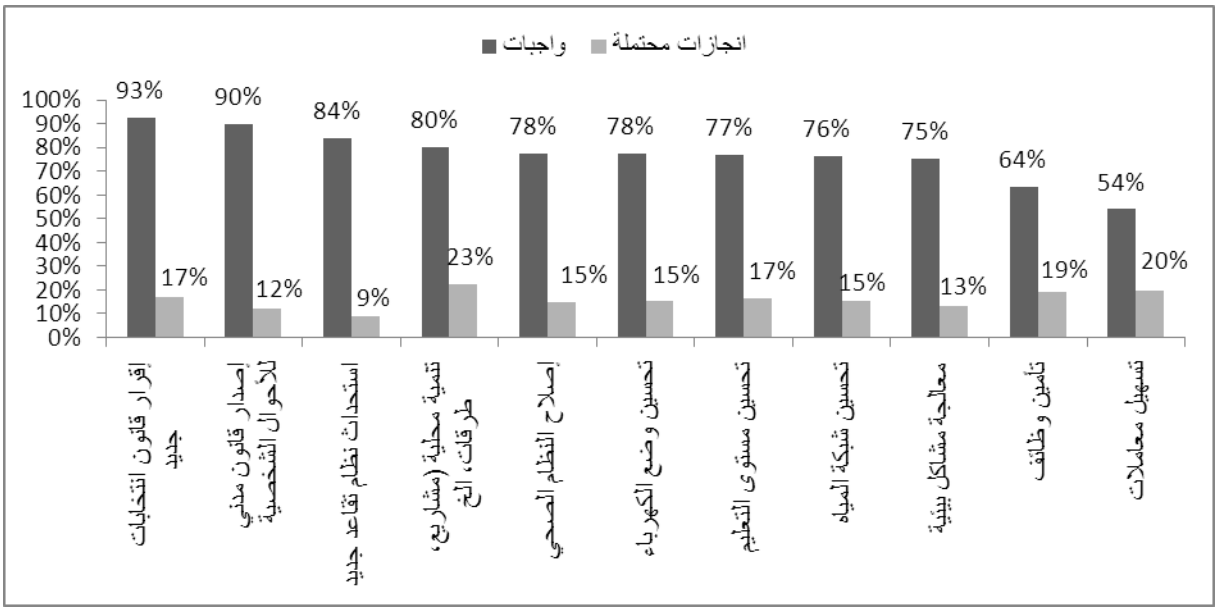

النقاط البارزة

- نال الجيش اللبناني أعلى درجات الثقة، في حين نال كلّ من البرلمان والحكومة درجات ثقة متدنية جداً.
- يشير تدني مستويات الثقة والرضى عن الزعماء السياسيين إلى خلل كبير على صعيد الممارسة الديمقراطية.
- إنّ مستويات الرضى عن زعماء طائفة المستطلَع هي، وبشكلٍ منهجي، أعلى من مستويات الرضى

عن زعماء الطوائف الأخرى.

- سجّلت فجوة هائلة بين نظرة المستطلَعين إلى الواجبات الكبيرة التي يعتبرون أنها تقع على عاتق النواب، وتوقعاتهم بالنسبة إلى تحقيق أي إنجازات على مستوى هذه الواجبات.

الانتماء السياسي

1) النشاط السياسي

أوّل ملاحظة تجدر الإشارة إليها، هي أنّ أكثر من ثلث المستطلَعين (35%) غير مهتمين بالسياسة على الإطلاق، وهي نسبة تعكس شعوراً عاماً من عدم الثقة بالسياسة والسياسيين. هذا إلى جانب أنّ نحو ربع المستطلَعين (24%) يتابعون السياسة ولكنهم لا يميلون إلى أيّ من الأحزاب والتيارات اللبنانية الموجودة راهناً. وأخيراً، يلاحظ أنّ نحو ثلث ال مستطلَعين (30%) يدعمون بعض الفصائل والأطراف السياسية، ونحو 11% يحملون بطاقة عضوية في الأحزاب السياسية اللبنانية. وبكلام آخر، فان ما يقارب 60% من المستطلَعين هم بشكلٍ أساسي مستقلّون على الصعيد السياسي.

الرسم البياني رقم 6: توزّع المستطلَعين بحسب درجة النشاط السياسي

إنّ نسبة الإناث اللواتي لا يهتممن بالسياسة هي، بشكلٍ واضح، أعلى من نسبة الذكور (44% و29% تباعاً). وفي المقابل، بلغت نسبة الذكور الذين ينتمون إلى حزب سياسي نحو 13%، في حين لم تتجاوز نسبة الإناث على هذا الصعيد 8%. ومع ذلك، لا تترجم نسبة الذكور إلى الإناث 40/60 على مستوى قيادة الأحزاب اللبنانية حيث يغلب بشكلٍ ملحوظ ميل كبير بلقجاه الذكور.

ليس بمستغرب أنّ الشباب يميلون بدرجات أقلّ بكثير للاهتمام بالسياسة: فقد أفاد ما يقارب نصف من هم دون الـ 25 من عمرهم عن عدم اهتمامهم بالسياسة، في حين تنخفض هذه النسبة إلى الثلث في باقي الفئات العمرية. هذا فضلاً عن أنّ نسبة ال مستطلَعين المنتمين إلى الأحزاب السياسية لا تتجاوز 7% في الفئة العمرية دون 25 سنة لترتفع إلى 19% في الفئة العمرية 55 – 64 سنة.

يشكّل مستوى الدخل أيضاً أحد العوامل التي تزيد من احتمال الانخراط في السياسة[10]. ففي حين أنّ 45% من ذوي الدخل المنخفض لا يبدون اهتماماً بالسياسة، تنخفض هذه النسبة إلى 30% بين ذوي الدخل المرتفع. أمّا نسبة من يهتمون بالسياسة لكن من دون دعم أيّ من الأحزاب السياسية، فهي تنخفض أيضاً كلّما ارتفع صعوداً سلّم الدخل. وفي المقابل، يميل ذوو الدخل المرتفع من ال مستطلَعين مرتين أكثر إلى دعم وتشجيع بعض الأطراف السياسية مقارنة بذوي الدخل المنخفض. كذلكً، تجدر الإشارة إلى أن التباينات هي الأبرز بين فئة الدخل المنخفض (ما دون مليون ليرة لبنانية) وفئتي الدخل الأخريين.

[10] بهدف تسهيل عملية التحليل، تمّ تجميع مستويات الدخل ضمن ثلاث فئات: الدخل المنخفض (ما دون مليون ليرة لبنانية)، الدخل المتوسط (بين مليون و4 ملايين ليرة لبنانية)، الدخل المرتفع (ما يفوق 4 ملايين ليرة لبنانية).

الرسم البياني رقم 7: النشاط السياسي بحسب مستوى الدخل

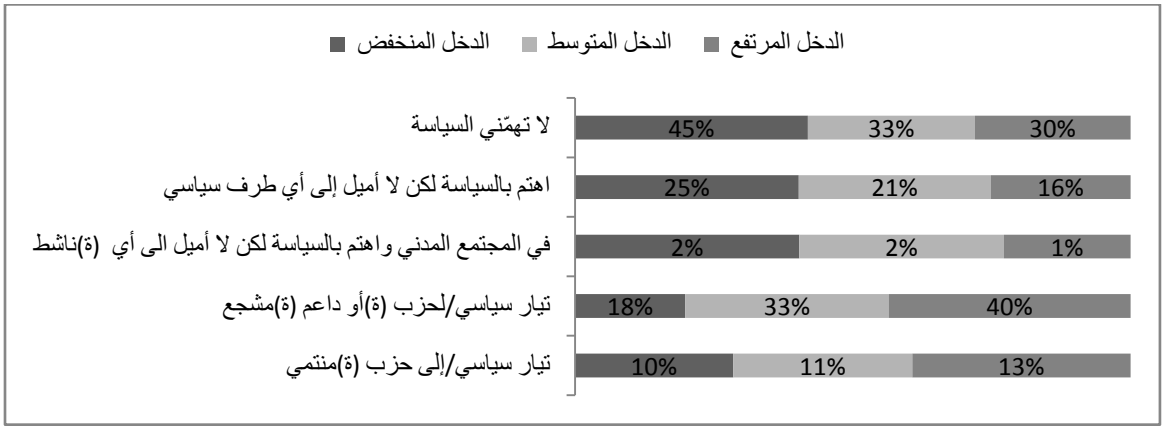

سجّلت في البقاع أعلى نسبة من المستطلَعين الذين ينتمون إلى حزب سياسي (31%)، وجاءت أدناها في الشمال (3%) ولكن مع أعلى نسبة للمستطلَعين المشجعين لتيارات وأحزاب سياسية (53%). وأخيراً سجّل في كل من بيروت وجبل لبنان والنبطية معدلات أعلى من المتوسط العام لل مستطلَعين الذين أفادوا عن عدم اهتمامهم بالسياسة (نحو 40%).

يسجّل ميل أكبر لدى النشطاء في العمل للاهتمام بالسياسة منه لدى غير النشطاء: ففي حين أفاد نحو 43% من غير الناشطين اقتصادياً أنهم غير مهتمين بالسياسة، تنخفض هذه النسبة إلى 32% لدى الناشطين اقتصادياً.

سجّل لدى الموارنة أعلى نسبة من المستطلَعين الذين يدعمون أحد الأحزاب السياسية، في حين سجّل لدى المستطلَعين الذين لم يصرّحوا عن انتمائهم الديني أعلى نسبة من عدم الاهتمام بالسياسة.

الجدول رقم 11: النشاط السياسي بحسب الطائفة[11]

	مسلم	مسيحي	غير معلن	سني	ماروني	شيعي	**المجموع**
منتمي(ة) إلى حزب/تيار سياسي	13%	14%	10%	9%	8%	11%	11%
مشجع(ة) أو داعم(ة) لحزب/تيار سياسي	14%	32%	9%	33%	49%	28%	30%
ناشط(ة) في المجتمع المدني وأهتم بالسياسة لكن لا أميل إلى أي طرف سياسي	2%	1%	6%	2%	1%	3%	2%
أهتم بالسياسة لكن لا أميل إلى أي طرف سياسي	28%	20%	20%	22%	12%	27%	22%
لا تهمّني السياسة	43%	33%	55%	33%	30%	30%	35%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

2) الثقة بالأطراف السياسية من حيث قدرتها فعلياً على خدمة المصلحة العامة

لدى السؤال عن الطرف السياسي الذي يعتقدون أنّه الأكثر قدرة على تحقيق إنجازات تصبّ في المنفعة العامة، أفاد نحو 47% من المستطلَعين أنهم لا يثقون بأيّ من الأطراف السياسية اللبنانية. أمّا النصف الباقي من العيّنة المستطلَعة فتوزّعت مناصفة بين التحالفين السياسيين الرئيسيين (8 و14 آذار)[12].

لوحظ عدم وجود تباينات كبيرة في النظرة إلى السياسيين بحسب الخصائص الاجتماعية . الاقتصادية للمستطلَعين: لا يوجد في الواقع تباين حقيقي بين المستطلَعين في الميل إلى دعم أحد التحالفين السياسيين على اختلاف الجنس، أو العمر، أو مستوى التحصيل العلمي، أو مستوى الدخل أو النشاط في العمل.

[11] خصصت فيئة للمسيحيين، واحدة للموارنة، والثانية لجميع المذاهب المسيحية الأخرى بما في ذلك المسيحيون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم. كما خصصت ثلاث فئات للمسلمين، واحدة للسنة، والثانية للشيعة والثالثة للمذاهب الإسلامية الأخرى بما في ذلك المسلمون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم

[12] تمّ تعديل هذه النتائج آخذين بالحسبان عدم إنجاز الاستمارات كافة المخصصة لطرابلس بسبب الأوضاع الأمنية (أنجز 70 استمارة من أصل 151)

من اللافت أيضاً أنّه كلّما ارتفع دخل المستطلَع، كلّما كان احتمال اختياره أحد الأحزاب السياسية أكبر. وفي حين أن نحو 60% من ذوي الدخل المنخفض لا يثقون بأيّ طرف من الأطراف السياسية، فان هذه النسبة تنخفض إلى 33% فقط لدى ذوي الدخل المرتفع.

لوحظ وجود تفاوت بارز بين المحافظات في مدى الثقة بقدرة الأطراف السياسية على تحقيق الإنجازات. وقد سجّلت محافظات الجنوب وجبل لبنان وبيروت أعلى نسبة من المستطلَعين الذين عبّروا عن قلّة ثقتهم بقدرات أيّ من الأطراف السياسية على تحقيق الإنجازات. وعلاوة على ذلك، تشير نتائج الانحدار الخطي إلى أنّ الإقامة في محافظتي الجنوب والنبطية تزيد من احتمال الميل إلى الثقة بقوى 8 آذار، مع وجود تأثير مماثل ولكن أقلّ وضوحاً في محافظتي جبل لبنان والشمال. وتجدر الإشارة إلى أن عدم إنجاز كامل عدد استمارات طرابلس بسبب الأوضاع الأمنية، قد أدى إلى حرف العيّنة بعيداً عن قوى 14 آذار في محافظة الشمال (راجع الملحق الخاص بنتائج الانحدار).

النقاط البارزة

- تظهر النتائج أنّ أكثر من نصف المستطلَعين لا يثقون بقدرة أيّ من الأطراف السياسية على تحقيق إنجازات لصالح المنفعة العامة. وهذه النتيجة تتماشى مع حقيقة أنّ أكثر من نصف اللبنانيين هم إمّا غير مهتمين بالسياسة أو غير محبّذين لأيّ من الأطراف السياسية.
- أن تكون شاباً، أو فقيراً، أو غير ناشط في العمل، امرأة، أو من الذين لم يعلنوا عن هويتهم الدينية، فإنّ ذلك يعني أنّك أكثر ميلاً إلى عدم الاهتمام بالسياسة أو إلى التقليل من هذا الاهتمام.

الفصل الثالث: المواقف الانتخابية للمستطلَعين

صنع القرار الانتخابي

1) السلوك الانتخابي السابق

أفاد نحو 65% من المستطلَعين أنهم اقترعوا في الانتخابات البرلمانية السابقة في لبنان، مقابل 35% لم يقترعوا لأسباب مختلفة. ولمزيد من الدقة، فإن 12% من الذين لم يقترعوا قد اختاروا بقرار عدم المشاركة، و17% لم يتمكّنوا من الاقتراع، و6% كانوا غير مهتمين بالانتخابات.

إنّ نسبة الذكور الذين شاركوا في الانتخابات السابقة هي أعلى، وإن بشكلٍ طفيف من نسبة مشاركة الإناث. فقد أفاد نحو 68% من المستطلَعين الذكور أنّهم اقترعوا في الا نتخابات النيابية السابقة مقابل نحو 60% من الإناث. وجاءت نسب الذكور والإناث متقاربة بالنسبة لعدم الاهتمام بالانتخابات (7% و 5% تباعاً).

لم يتمكّن الجزء الأكبر من المستطلَعين في فئة الشباب (72%) من الاقتراع في الانتخابات السابقة. وهذا يعود بشكلٍ عام إلى أنّ هؤلاء الشباب كانوا دون 21 سنة من عمرهم . السن القانوني للانتخاب . في وقت إجراء الانتخابات الماضية. وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم المستطلَعين في الفئتين العمريتين الأخريين (أكثر من 70%) قد شاركوا في الا نتخابات، وأنّ نسب من أفادوا أنّهم غير مهتمين بالا نتخابات قد تساوت في الفئات العمرية الثلاث (نحو 5%)[13].

[13] بغية تسهيل عملية التحليل، تمّ تجميع المستطلعين وفق ثلاث فئات عمرية: الشباب (ما دون 25 من العمر)، متوسطو العمر (بين 25 و54 من عمرهم)، وكبار السن (من هم في سن 55 وما فوق).

الجدول رقم 12: المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة بحسب الفئات العمرية

هل اقترعت في الانتخابات النيابية السابقة؟	الشباب	متوسطو العمر	كبار السن
نعم	14%	73%	74%
كلا، اخترت عدم الاقتراع	9%	14%	10%
كلا، لم أتمكن من الاقتراع	72%	8%	10%
كلا،لا تهمني الانتخابات	5%	5%	6%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**

نسبة مشاركة المقيمين في كلّ من محافظتي بيروت وجبل لبنان كانت متدنية نسبياً: فقد بلغت نسبة الذين اقترعوا في الانتخابات السابقة من المستطلَعين المقيمين في محافظتي النبطية والشمال نحو 80%، مقارنة بنحو 56% فقط في جبل لبنان و 61% في بيروت. وكذلك، بلغت نسبة المستطلَعين في جبل لبنان وبيروت الذين أفادوا عن عدم اهتمامهم بالسياسة، نحو 10% و7% تباعاً، وهي أعلى النسب المسجّلة على مستوى المحافظات. ومن اللافت أنّه، على الرغم من أنّ ال مستطلَعين المقيمين في جبل لبنان بدوا أقلّ ميلاً إلى الاقتراع من المقيمين في بيروت، إلاّ أنّ ال مستطلَعين المسجلين في قيود جبل لبنان بدوا أكثر ميلاً إلى الاقتراع، مقارنة بهؤلاء المسجلين في قيود بيروت، وكذلك الأمر بالنسبة لل مستطلَعين المسجلين في قيود محافظة الشمال (راجع ملحق نتائج الانحدار).

الرسم البياني رقم 8: المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة بحسب المحافظات

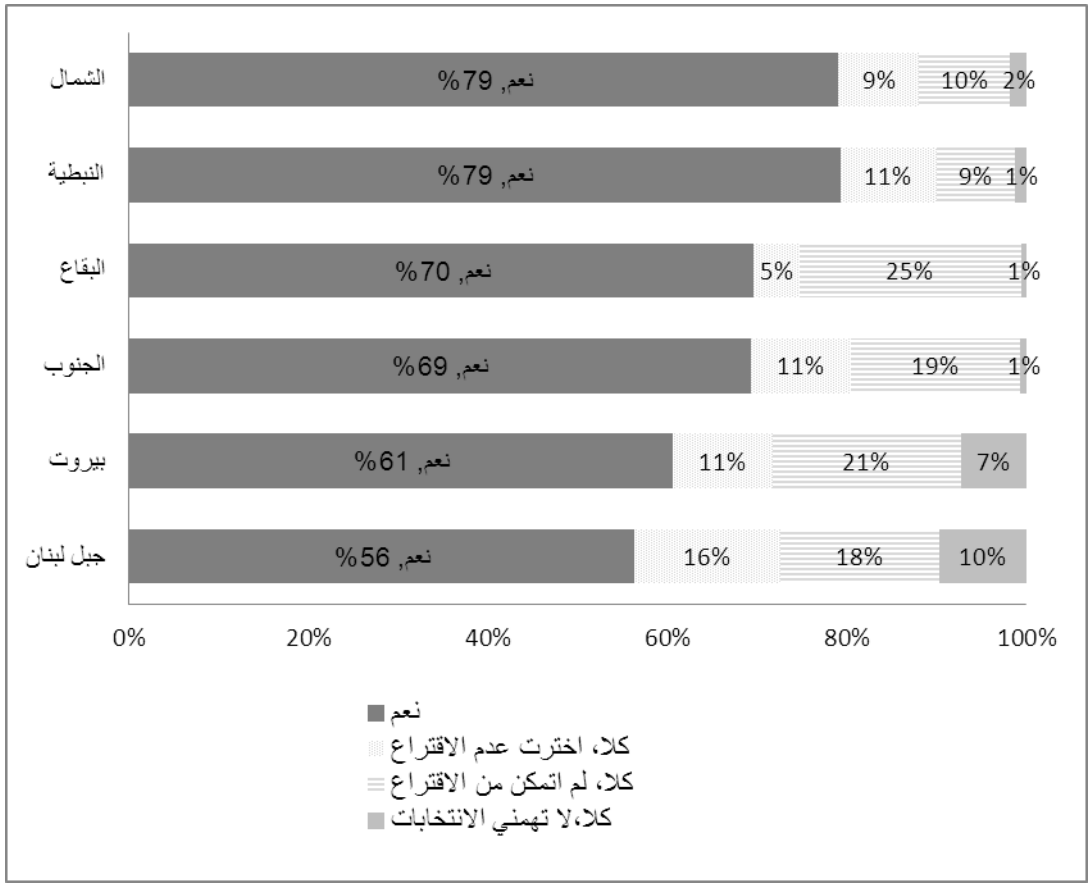

تجدر الإشارة إلى أنّ أعلى معدّل لعدم المشاركة في الانتخابات الماضية، قد سجّل لدى المستطلَعين الذين امتنعوا عن الإعلان عن انتمائهم الديني. وفي الواقع، بلغت نسبة الذين امتنعوا عن التصويت في الانتخابات السابقة من بين المستطلَعين الذين لم يصرحوا عن ديانتهم، نحو 34%؛ ولمزيد من الدقة، اختار 25% من هؤلاء عدم المشاركة، و 9% منهم عبّروا عن عدم اهتمامهم بالانتخابات بشكلٍ عام. ويبدو أنّ

رفض الإعلان عن الانتماء الديني، قد يكون مؤشراً على النفور من الأحزاب السياسية/الطائفية الموجودة راهناً، والذي تتمّ ترجمته عبر الامتناع عن التصويت.

سجّل المستطلّعون السنة والشيعة أعلى معدلات مشاركة في الانتخابات السابقة. فنحو 70% من السنة والشيعة أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الأخيرة، مقابل 63% من الموارنة والمسيحيين والمسلمين الآخرين[14]. وفي المقابل، امتنع نحو 17% من المسيحيين عن التصويت، وهي النسبة الأعلى المسجّلة بين الطوائف، يليهم المسلمون بنسبة 14%.

الرسم البياني رقم 9: المشاركة في الانتخابات السابقة بحسب الطائفة

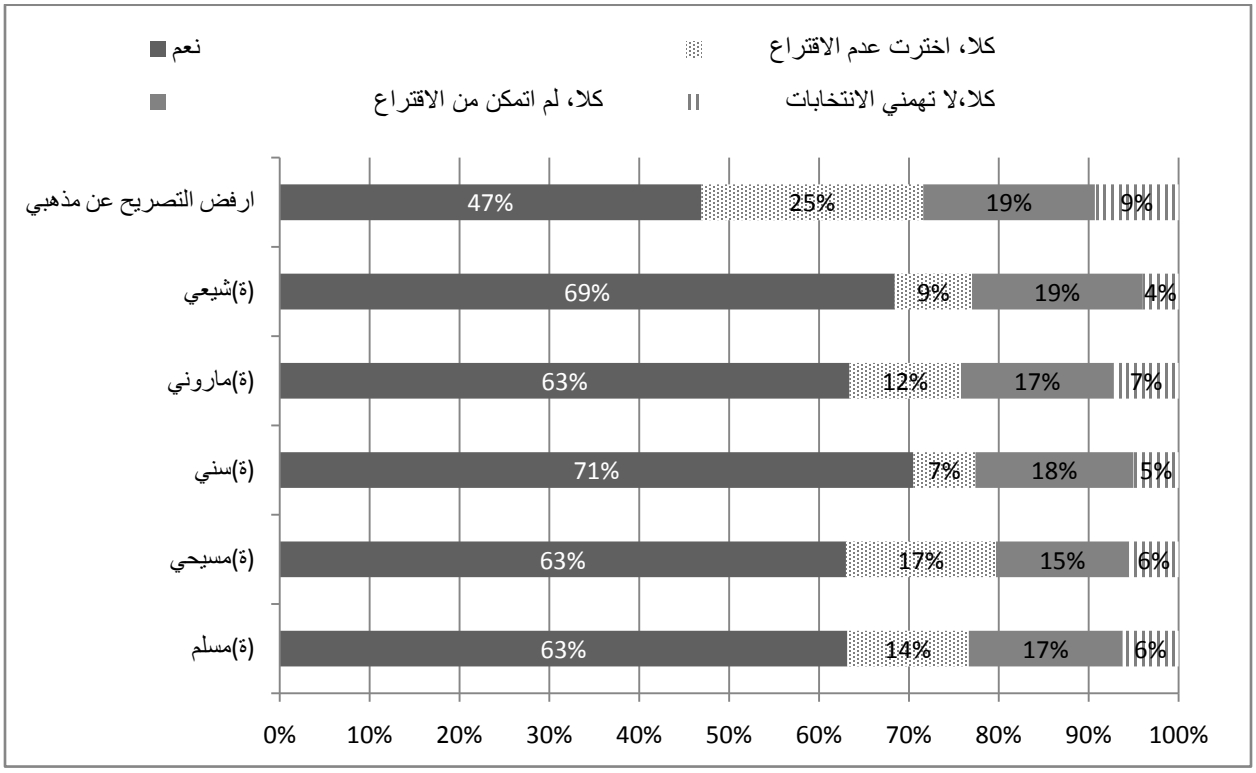

[14] تشمل فئة "المسيحيين" جميع الطوائف المسيحية باستثناء الموارنة الذين يتمثّلون في فئة على حدة، بالإضافة إلى الذين أفادوا بأنهم ينتمون إلى الديانة المسيحية من دون تحديد الطائفة. وكذلك بالنسبة إلى فئة "المسلمين" التي تشمل كلّ المسلمين باستثناء السنة والشيعة، والذين صرّحوا بانتمائهم إلى الديانات المسلمة من دون تحديد الطائفة.

وكما هو متوقع، يتبيّن أنّ النشاط السياسي يزيد من احتمال المشاركة في الا نتخابات: وفي الواقع، إنّ احتمال أن يكون الذين يهتمون بالسياسة قد اقترعوا في الا نتخابات السابقة هو أعلى مرتين مقارنة بالذين لا يهتمون بالسياسة. وتزيد الاحتمالات بما يوازي خمسة أضعاف وسبعة أضعاف لدى أنصار وأعضاء الأحزاب السياسية تباعاً.

أفاد نحو 65% من المستطلَعين الذين لم يتمكّنوا من الاقتراع في الا نتخابات السابقة، أنهم لم يكونوا في ذلك الحين قد بلغوا السن القانونية للانتخاب (21 سنة)، في حين أفاد نحو 10% أنهم كانوا خارج البلاد، ونحو 9% أنهم كانوا يخدمون في السلك العسكري، ونحو 5% أنه لم يكن اسمهم وارداً على لوائح الشطب.

الجدول رقم 13: أسباب عدم الاقتراع في الانتخابات النيابية السابقة

في حال لم تتمكن(ي) من الاقتراع، ما هو السبب الرئيسي آنذاك	%
عدم بلوغي سن الاقتراع (21 عاماً)	65
كنت خارج لبنان	10
كنت موقوفاً على ذمة التحقيق	1
أنتمي إلى السلك العسكري	9
كنت مريضاً في المستشفى (أو المنزل)	4
صعوبة الاقتراع بسبب احتياجات إضافية	3
البعد بين مركز الاقتراع ومكان السكن	3
لم يكن اسمي وارداً على لوائح الشطب	5
غيره، حدد	1
المجموع	**100**

2) مصدر الاستياء خلال الانتخابات النيابية السابقة

طُلِب من المستطلَعين تقييم مدى استيائهم من بعض الممارسات خلال الانتخابات النيابية السابقة.

اعتُبر شراء الأصوات مصدراً للاستياء الشديد من قبل معظم المستطلَعين (2.63):عبّر أكثر من 60% من المستطلَعين عن انزعاجهم الشديد من محاولات ترهيب الناخبين في مراكز الاقتراع، كما عبّرت نسبة مماثلة من المستطلَعين تقريباً عن استيائهم الشديد من الصعوبة التي يواجهها ذوو الا حتياجات الخاصة في الوصول إلى مراكز الاقتراع.

جاءت مسألة عدم وجود عدد كبير من النساء المرشحات في أدنى سلّم درجات الاستياء الشديد، حيث بلغت نسبة الذين عبروا عن شدّة انزعاجهم من هذا الأمر نحو 35% فقط. وتفاوتت هذه النسبة بحسب الجنس، إذ عبرّ نحو 48% من المستطلَعات عن شدّة استيائهنّ من عدد المرشحات الإناث الضئيل، مقابل 27% من المستطلَعين الذكور. وفي الإطار نفسه، أفاد نحو 38% من العيّنة المستطلَعة عن استيائهم الشديد لعدم تضمين البرامج الانتخابية قضايا النساء (53% من الإناث مقابل 29% من الذكور فقط).

الجدول رقم 14: مصدر الاستياء

	غير مستاء	مستاء إلى حدٍ ما	شديد الاستياء	مجموع	المعدّل
شراء الأصوات	11%	16%	73%	100%	2.63
محاولات ترهيب الناخبين عند أبواب مراكز الاقتراع	12%	26%	62%	100%	2.5
صعوبة العملية الانتخابية لذوي الإعاقات السمعية والبصرية والذهنية	11%	33%	56%	100%	2.44
غياب شفافية الإنفاق عموماً	16%	30%	55%	100%	2.39
تفاوت الإنفاق الانتخابي بين المرشحين	17%	33%	51%	100%	2.34
كثرة صور المرشحين على الطرقات وفي الأماكن العامة	21%	26%	53%	100%	2.32
إمكانية الوصول لكل المواطنين على اختلاف قدراتهم لمراكز الاقتراع.	17%	35%	48%	100%	2.31
عدم التساوي في الوقت والمساحة المخصصين لكل مرشح في وسائل الإعلام	20%	36%	44%	100%	2.25
الفرز الطائفي والجنسي لمراكز الاقتراع	21%	36%	44%	100%	2.23
تقصير الإعلام في التوعية الانتخابية	20%	39%	41%	100%	2.21
عدم تضمين قضايا النساء في البرامج الانتخابية	24%	38%	38%	100%	2.15
عدم وجود عدد كبير من المرشحات النساء	26%	39%	35%	100%	2.09

3) اتجاهات السلوك الانتخابي

أفاد ما يعادل 56% من المستطلَعين أنّ لديهم نية الاقتراع في الانتخابات البرلمانية المقبلة، مقابل 29% ليست لديهم نية الاقتراع، و16% لم يتخذوا قرارهم بعد.

الرسم البياني رقم 10: هل تنوي الاقتراع في الانتخابات النيابية المقبلة

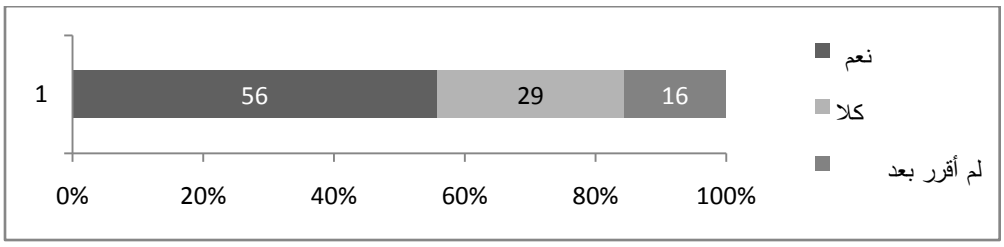

إنّ نسبة الذين شاركوا في الانتخابات الماضية تساوي نسبة الذين ينوون المشاركة في الانتخابات المقبلة (دون الأخذ بالاعتبار الذين لم يقرروا بعد). لدى مقارنة السلوك السابق والنوايا المستقبلية، لم يلحظ أيّ تغيير في السلوك الانتخابي أو الميل نحو الاقتراع. فنحو 65% من المستطلَعين اقترعوا في الانتخابات السابقة، ولديهم نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة، ما يشير إلى اتجاه مستقر طويل الأمد من المحتمل أن يستمرّ في حال لم تجرِ إصلاحات جذرية في النظام الانتخابي.

الرسم البياني رقم 11: المستطلعون الذين اقترعوا في الانتخابات السابقة ولديهم نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة

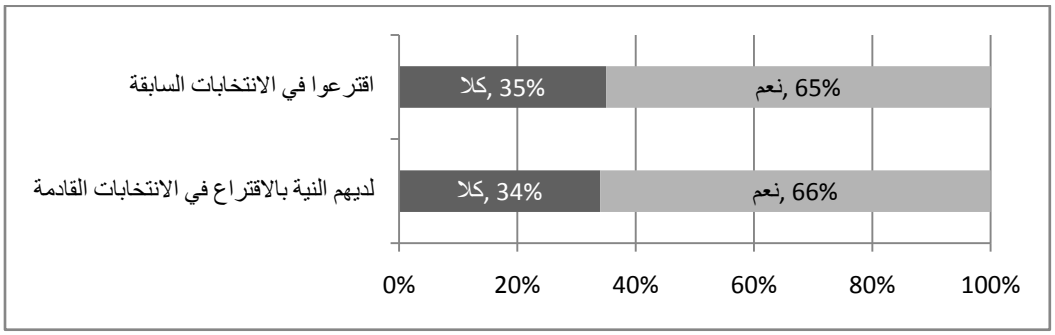

أنّ المستطلَعين الشباب هم أقّل استعداداً للاقتراع من ال مستطلَعين في الفئات العمرية الأعلى: فقد سجّلت لدى من هم دون سن الـ 25 أعلى نسبة من المستطلَعين الذين ينوون عدم المشاركة في الانتخابات المقبلة، وكذلك أعلى نسبة للذين لم يتخذوا قرارهم بعد. وقد بلغت نسبة الشباب الذين لديهم نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة نحو 44%، وهي النسبة الأدنى على هذا الصعيد مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وقد سجلّت أعلى نسبة من ال مستطلَعين الذين لديهم نية الاقتراع (59%) في الفئة العمرية 35 – 44 سنة، وكذلك في الفئة العمرية 55 ـ 64.

الجدول رقم 15: نية الاقتراع حسب العمر

	دون 25 سنة	34-25	44-35	54-45	64-55	65 سنة وما فوق
نعم	44%	57%	59%	57%	59%	57%
كلا	37%	26%	30%	29%	25%	25%
لم أقرر بعد	19%	16%	12%	15%	16%	18%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

إنّ احتمال الاقتراع هو أضعف لدى ال مستطلَعين الذين لم يعلنوا عن ديانتهم مقارنة بال مستطلَعين الذين حدّدوا الطائفة التي ينتمون إليها. أمّا المسلمون الذين رفضوا الإعلان عن طائفتهم، فإنّ استعدادهم للمشاركة في التصويت يبدو ضعيفاً.

يبرز ترابط إيجابي بين كل من عاملي الانتماء الطائفي والنشاط السياسي من جهة، ونية التصويت من جهة أخرى. فإعلان المستطلَع عن ديانته، يعزّز من احتمال اقتراعه في الا نتخابات المقبلة. وقد أظهرت النتائج أنّ 30% من المستطلَعين الذين لم يصرّحوا عن انتمائهم الديني لديهم النية بالتصويت، مقابل 66% من السنة ونحو 60% من الموارنة والشيعة والمسيحيين. ومن اللافت أنّ الموارنة، وعلى الرغم من أنّهم كانوا ميالين أكثر إلى عدم الاقتراع في الا نتخابات السابقة، يبدون ميلاً أكبر إلى الاقتراع في الا نتخابات المقبلة، ما يشير إلى زيادة اهتمامهم بالانتخابات. أضف إلى ذلك أنّ احتمال إدلاء الأعضاء الحزبيين والأنصار السياسيين بأصواتهم في الا نتخابات المقبلة هو أعلى بما يوازي ستة أضعاف وأربعة أضعاف تباعاً مقارنة بالمستطلَعين غير المهتمين بالسياسة، بما يتماشى مع نتائج السلوك الانتخابي في الانتخابات الماضية.

الجدول رقم 16: نية الاقتراع حسب الطائفة[15]

	المسلمون	المسيحيون	غير معلن	السنة	الموارنة	الشيعة
نعم	40%	58%	30%	66%	61%	61%
كلا	36%	28%	47%	24%	24%	26%
لم أقرر بعد	24%	14%	23%	10%	15%	13%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

يلاحظ أنّ السكّان المقيمين في كلّ من الشمال والبقاع هم الناخبون الأكثر استعداداً للاقتراع في الانتخابات المقبلة، في حين أنّ السكان المقيمين في جبل لبنان هم الأقلّ استعداداً للقيام بذلك. فنحو 75% من المقيمين في شمال لبنان و 70% من المقيمين في البقاع لديهم نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة. وربما يعود ذلك إلى سكنهم بالقرب من مكان سجلات قيدهم في مقابل 46% فقط من المقيمين في جبل لبنان ونحو 55% من المقيمين في كلّ من بيروت والجنوب.

[15] خصصت فئتان للمسيحيين، واحدة للموارنة، والثانية لجميع المذاهب المسيحية الأخرى بما في ذلك المسيحيون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم. كما خصصت ثلاث فئات للمسلمين، واحدة للسنة، والثانية للشيعة والثالثة للمذاهب الاسلامية الاخرى بما في ذلك المسلمين الذين لم يصرحوا عن مذهبهم

نية الاقتراع حسب مكان الإقامة (المحافظة)

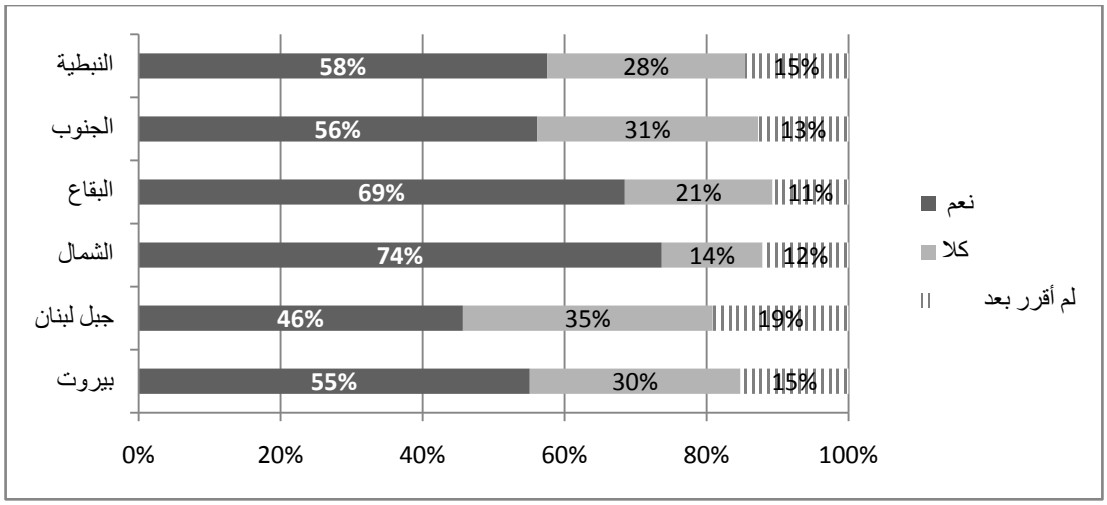

لدى سؤال المستطلَعين عن أسباب قرارهم بالمشاركة في الا نتخابات المقبلة، أعلن نحو 48% من المستطلَعين عن رغبتهم بدعم أحد الأحزاب أو التيارات. وذكر نحو 17% أنّ السبب الرئيسي وراء نيتهم بالاقتراع هو أنّ الانتخابات تشكّل فرصة للتغيير الديمقراطي، في حين عبّر نحو 14% عن اعتقادهم أنّ المشاركة في الانتخابات هي واجب عليهم.

الجدول رقم 17: الأسباب الرئيسية وراء نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة

إذا نعم، ما هو السبب الرئيسي؟	%
دعماً للتيار/ للحزب الذي أنتمي إليه أو أشجعه	48
في مقابل خدمات سابقة قدمها المرشح	5
لمنع وصول تيار أو حزب منافس إلى الحكم	5
نظراً إلى أن الاقتراع واجب	14
المقاطعة غير مجدية	5
تفادياً لمزيد من العواقب السلبية	4
الانتخابات فرصة للتغيير الديمقراطي	17
غيره، حدد	2
المجموع	100

وفي المقابل، أفاد نحو 30% من بين المستطلَعين الذين ليس لديهم نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة أنهم لن يقترعوا لأنهم يعتقدون أنّ الانتخابات لن تحدث أيّ تغيير في الوضع الراهن للبلد، كما أفاد نحو 18% أنّهم غير ممثلين بأيّ من المرشحين إلى الانتخابات النيابية، ولذلك ليست لديهم النية بالتصويت لأي واحد منهم. ومن الأسباب الرئيسية أيضاً لامتناع المستطلَعين عن التصويت هو اعتراضهم على النظام السياسي الراهن (12%)، وعدم وجود منافسة في دائرتهم الانتخابية المحسومة النتائج مسبقاً (10%).

الجدول رقم 18: الأسباب الرئيسية وراء عدم نية الاقتراع في الانتخابات النيابية المقبلة

المعيار	%
الانتخابات لن تغيّر شيئاً في وضع البلد	30
لا يمثلني أي من المرشحين	18
اعتراضاً على النظام السياسي برمته	12
المعركة الانتخابية في دائرتي محسومة مسبقاً	10
عدم نزاهة الانتخابات	9
لن أستطيع للسبب نفسه	8
اعتراضاً على قانون الانتخابات إذا بقي على ما هو عليه	5
غيره، حدد	4
لا تهمني السياسة/ الانتخابات	3
لا ثقة بالمرشحين	1
المجموع	100

4) معايير اختيار المرشحين

إنّ البرنامج الانتخابي للمرشح ومدى الثقة بقدراته وأدائه كنائب، شكّلا . بالنسبة إلى المستطلَعين . المعيارين الرئيسيين لاختيار المرشح والتصويت له. وهذا أمر مثير للدهشة ، نظراً إلى ندرة البرامج الا نتخابية. ووفقاً للمستطلَعين، هناك معايير رئيسية أخرى لاختيار المرشّح تتضمّن مستواه التعليمي، إذ اعتبر نحو 60 % من المستطلَعين هذا المعيار مهم اً للغاية. وكذلك الأمر بالنسبة لقدرة المرشح على تقديم خدمات إنمائية لدائرته الانتخابية، الذي اعتبره نحو 60% من المستطلَعين من المعايير الفائقة الأهمية.

الرسم البياني رقم 12: تقييم درجة أهمية معايير اختيار المرشّح

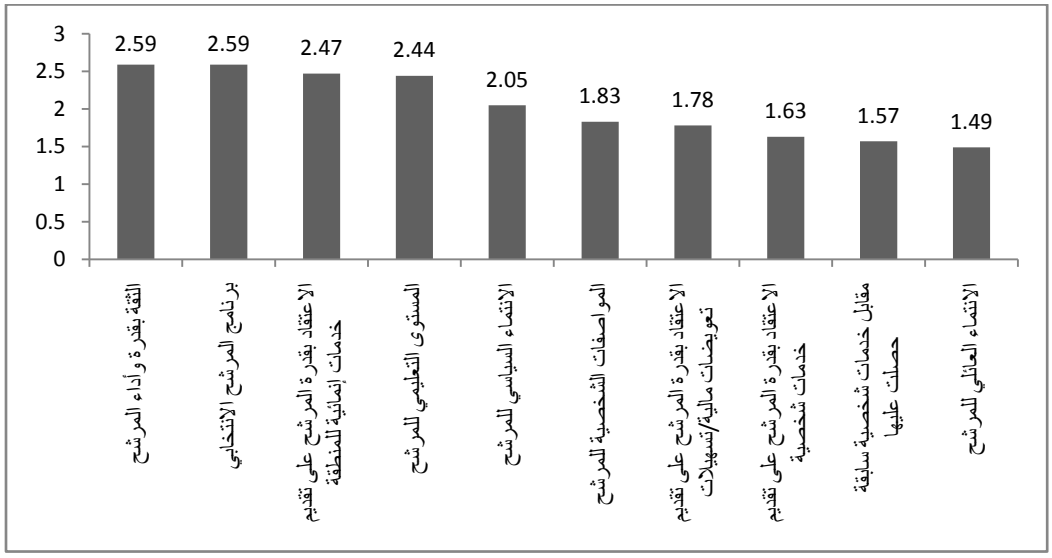

5) التوقعات العامة بشأن إجراء الانتخابات النيابية المقبلة

يعتقد نحو نصف المستطلَعين أنّ الانتخابات النيابية لن تحدث تغييراً حقيقياً في الطبقة السياسية، في حين يرى نحو 11% فقط من المستطلَعين أنَ التغيير سوف يتحقق.

الجدول رقم 19: هل تعتقد أنّ الانتخابات المقبلة سوف تحدث تغييراً في الطبقة السياسية؟

الجواب	%
نعم	11
نعم بشرط إصلاح قانون الانتخابات	23
كلا	50
لا أعرف	17
المجموع	100

ويرى نحو نصف المستطلَعين أنّ تأجيل الانتخابات النيابية لا مبررات له، في حين يعتقد نحو 11% فقط أنّ هذا التأجيل مبرر. ومن بين جميع المستطلَعين الذين أعطوا تبريرات لتأجيل الا نتخابات، يعتقد نحو 45% منهم أنّ وراء التأجيل أسباباً أمنية، فيما يعيد نحو 31% السبب إلى عدم اتفاق الأطراف المعنية على قانون الانتخاب، ونحو22% إلى أسباب تتعلّق بالضغوط الدولية والعوامل الخارجية، بينما يورد نحو 12% مبررات أخرى مختلفة.

وتظهر النتائج أنّ 36% من المستطلَعين يتوقعون تأجيل الا نتخابات مرّة أخرى، وبالتالي التمديد للمجلس النيابي الحالي. وأخيراً، يتوقّع ما يقارب نصف ال مستطلَعين إجراء الانتخابات الرئاسية في حينها، في حين يعتقد نحو 19% منهم أنّه سوف يتمّ تأجيلها.

النقاط البارزة

- أفاد نحو 65% من المستطلَعين أنهم اقترعوا في الانتخابات النيابية السابقة ، التي سجّلت أدنى مستويات مشاركة لدى المقيمين في بيروت وجبل لبنان.
- اعتُبر شراء الأصوات مصدراً للاستياء الشديد من قبل معظم المستطلَعين. وفي المقابل، نالت مسألة عدم وجود عدد كبير من النساء المرشحات في الانتخابات السابقة، على أدنى سلّم درجات الاستياء الشديد.
- سجّلت أعلى نسبة من الناخبين الذين لديهم النية بالاقتراع لدى المقيمين في محافظتي الشمال والبقاع، في حين سجّلت أدناها لدى المقيمين في محافظة جبل لبنان.

الإلمام بالنظام الانتخابي

1) طبيعة النظام الانتخابي المعمول به حالياً

طرح على المستطلَعين سؤال حول النظام الانتخابي المعمول به حالياً في لبنان. وقد أعطى نحو 62% الإجابة الصحيحة أي بالتحديد: النظام الأكثري. وتظهر النتائج أنّ الإناث هنّ أقل ميلاً من الذكور للإجابة بشكلٍ صحيح (54% مقابل 68%)، وأنّ احتمال عدم معرفة الإجابة عن السؤال هو أكبر لدى الإناث (28% مقابل 16% لدى الذكور). أماّ من حيث الفئات العمرية، فإنّ احتمال الإجابة الصحيحة عن السؤال هو أدنى لدى المستطلَعين في فئتي الشباب وكبار السن (50% مقارنة بالمتوسط البالغ 60%).

وكما هو متوقّع، فإنّ احتمال الإجابات الصحيحة لدى المستطلَعين الحاصلين على مستوى التعليم الجامعي يصل إلى الضعفين مقارنة بالمستطلَعين الحاصلين على مستوى التعليم الا بتدائي (راجع نتائج معاملات الانحدار الخطي في الملحق). وفي الواقع، إنّ نسبة المستطلَعين الذين لا يعرفون الإجابة عن السؤال تنخفض من 30% لدى المستطلَعين الذين لم يتجاوز تحصيلهم العلمي المستوى الا بتدائي إلى نحو 18% لدى المستطلَعين الحاصلين على مستوى التعليم الجامعي.

سجّلت في كلّ من محافظتي بيروت وجبل لبنان أدنى نسبة من الإجابات الصحيحة (نحو 50%)، في حين سجّلت في محافظة البقاع أعلى نسبة من الإجابات الصحيحة (88%). ويلاحظ أنّ احتمال الإجابة الصحيحة لدى المقيمين في محافظات الشمال والجنوب والنبطية هو مرتان أو ثلاث مرات أكبر منه لدى المقيمين في محافظة بيروت. ومن اللافت أنّ المستطلَعين في البقاع لديهم ميل للإجابة الصحيحة يوازي سبعة أضعاف ميل المستطلَعين في بيروت.

ومن المثير للاهتمام أنّ الدخل المنخفض يترافق مع وجود احتمال أعلى من الإ جابات غير الصحيحة، وهذا الأمر يتماشى مع تدني درجة الاهتمام بالسياسة المسجّلة لدى المستطلَعين من ذوي المداخيل الأكثر انخفاضاً. وتظهر النتائج ارتفاع نسبة الإجابات الصحيحة مع ارتفاع مستويات الدخل، وتنخفض كذلك نسبة من أجابوا بـ"لا أعرف" كلّما ارتفع مستوى الدخل.

وأخيراً، يلاحظ أنّ المستطلَعين غير المهتمين بالسياسة هم الأقلّ اطلاعاً ومعرفة بالنظام الانتخابي المعمول به حالياً. وفي الواقع، إنّ احتمال الإجابة الصحيحة هو مرّتان أكبر لدى الأشخاص الذين يهتمون بالسياسة، سواء المستقلين منهم أو الداعمين أو المنتمين إلى تيارات وأحزاب سياسية (راجع معاملات الانحدار في الملحق).

2) الدوائر الانتخابية المعمول بها حالياً

طرح على المستطلَعين سؤال حول عما إذا كانت الدائرة الانتخابية هي على مستوى لبنان دائرة واحدة أو على مستوى المحافظة أو القضاء.

أقلّ من نصف المستطلَعين أعطوا إجابات صحيحة (القضاء)، في حين يعتقد نحو 35% منهم أن الدائرة الانتخابية المعمول بها حالياً هي على مستوى المحافظة.

على عكس ما هو الوضع في السؤال السابق، لم تسجّل على مستوى هذا السؤال تباينات ذات دلالة بحسب الجنس أو العمر. وبشكل عام يميل ذوو الدخل المنخفض إلى إعطاء إجابات صحيحة بنسبة أقلّ، كما يميلون إلى قول "لا أعرف" بنسبة أكثر. كذلك، يبدو أنّ المستطلَعين في الشمال والبقاع والنبطية هم أقلّ ميلاً إلى الإجابة بشكلٍ صحيح.

ومن المثير للاهتمام أنّ الموارنة سجّلوا أعلى نسبة من الإجابات الصحيحة، وهم أكثر ميلاً بمعدل الضعفين للإجابة بشكلٍ صحيح ع ن السؤال المتعلّق بالدائرة الا نتخابية، مقارنة بالمستطلَعين الذين لم يعلنوا عن انتماءاتهم الدينية (راجع معاملات الانحراف في الملحق).

الرسم البياني رقم 13: نسبة الإجابات الصحيحة والخاطئة بحسب الطائفة

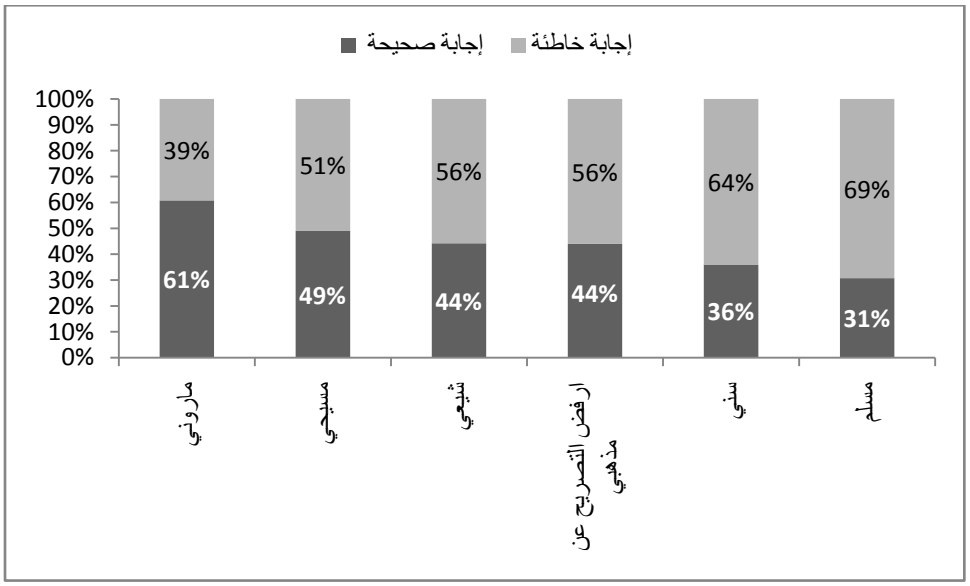

ويشار إلى أنّ المستطلَعين غير المهتمين بالسياسة هم الأقلّ ميلاً إلى امتلاك الإجابة الصحيحة (38%)، في حين يسجّل لدى المستطلَعين المستقلين أعلى نسبة من الذين يدركون أنّ تقسيم الدوائر الا نتخابية هو على مستوى القضاء(53%). وتميل هذه النسبة إلى الانخفاض كلّما ازداد الانخراط السياسي، حيث يتبيّن أنّ أنصار كلّ من تحالفي 8 و14 آذار هم أقلّ ميلاً إلى الإجابة بشكلٍ صحيح مقارنة بالذين لا يدعمون أيّ من هذين التحالفين.

الرسم البياني رقم 14: مدى الإلمام بتقسيمات الدوائر الانتخابية بحسب مستوى الانخراط السياسي

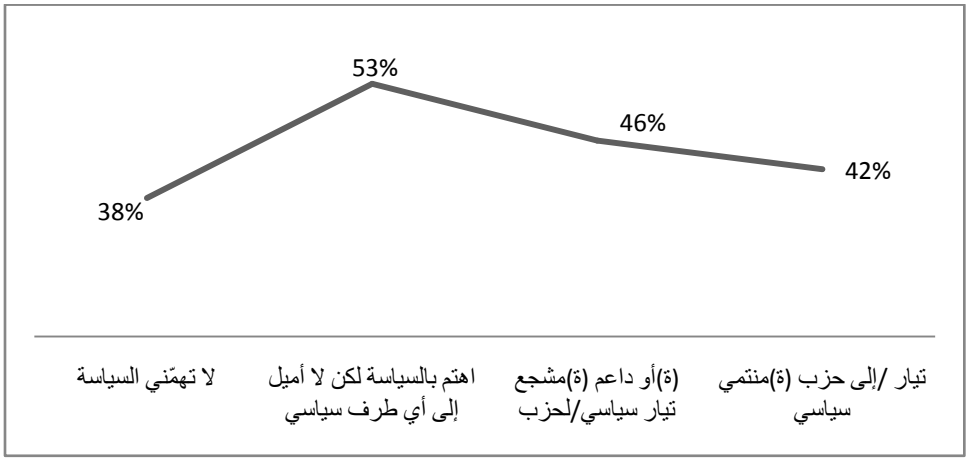

3) الجهة المشرفة على الانتخابات النيابية

طُلب من المستطلَعين تحديد الجهة المشرفة على الا نتخابات حالياً في لبنان من ضمن لائحة من الهيئات والمؤسسات:

- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة الدفاع
- مجلس الوزراء
- البلديات
- لجنة برلمانية
- جهات أخرى (فسح المجال أمام المستطلَع لاقتراح احتمالات أخرى)

وقد تبيّن أنّ معظم المستطلَعين (86%) يعرفون أنّ وزارة الداخلية والبلديات هي الهيئة التي تتولّى الإشراف على سير العملية الانتخابية.

4) احترام سرّية الاقتراع

على الرغم من هزالة الضمانات الخاصة بسرية الاقتراع في لبنان، فإن معظم المستطلَعين يعتقدون أنّ السرية مؤمنة فعلياً. ويعتقد أكثر من 40% من المستطلَعين أنّ سرية الاقتراع مؤمنة إلى حدّ ما، في حين يثق نحو 20% منهم ثقة كاملة بوجود ضمانات لسرية الاقتراع. ويرى نحو 26% من المستطلَعين أنّ سرّية الاقتراع غير مؤمّنة، و12% لا يؤمنون بوجود هذه الضمانات على الإطلاق. وتشير هذه النتائج إلى افتقار الناخبين إلى الوعي حول التقنيات غير القانونية في تشفير وفكّ رموز الأصوات، وب التالي الحاجة إلى إجراء اقتراع رسمي موحّد. ويلاحظ وجود بعض التباينات في النتائج بحسب الجنس، حيث تسجّل لدى الإناث نسبة أكبر ممن لا يؤمنون بوجود ضمانات لسرية الاقتراع (30%) مقارنة بالذكور (24%). وتظهر النتائج أيضاً أنّ المستطلَعين الأكبر سناً يميلون أكثر إلى الثقة بوجود ضمانات لسرية الاقتراع. ففي حين أفاد نحو 17% من المستطلَعين الذين هم دون الـ 25 من عمرهم أنّهم يعتقدون أنّ سرية الاقتراع مؤمنة، ترتفع هذه النسبة في الفئات العمرية الأعلى لتصل إلى نحو 27% في الفئة العمرية 65 سنة وما فوق.

الجدول رقم 20: درجة الثقة بسرية الاقتراع بحسب الفئات العمرية

	الفئات العمرية						
	دون 25 سنة	34-25	44-35	54-45	64-55	65 سنة وما فوق	المجموع
نعم	17%	18%	20%	24%	23%	27%	21%
نعم، إلى حدٍ ما	39%	47%	43%	38%	36%	28%	41%
كلا	32%	25%	26%	25%	24%	27%	26%
إطلاقاً	12%	10%	11%	13%	18%	17%	12%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

ويلاحظ أيضاً أنّ المستطلَعين ذوي المستوى التعليمي المتدني يميلون أكثر إلى الثقة بسرية الاقتراع. فقد بلغت نسبة المستطلَعين الذين لم يتعدّ تحصيلهم العلمي المستوى الابتدائي ويثقون بسرّية الاقتراع نحو 28% مقابل 16% فقط لدى الحاصلين على شهادات جامعية.

الجدول رقم 21: درجة الثقة بسرية الاقتراع بحسب المستوى التعليمي

	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
نعم	28%	24%	20%	16%
نعم، إلى حدٍ ما	32%	38%	46%	42%
كلا	25%	27%	24%	28%
إطلاقاً	15%	12%	9%	14%

وسجّل في كلّ من الجنوب والنبطية أعلى نسبة من المستطلَعين الذين يثقون ثقة كاملة بسرّية الاقتراع، حيث بلغت نحو 41% و35% تباعاً. أمّا في بيروت وجبل لبنان، فتميل مستويات الثقة نحو الانخفاض، مع اعتقاد نحو 14% و16% تباعاً أنّ سرية الاقتراع مؤمنة.

الرسم البياني رقم 15: درجة الثقة بسرية الاقتراع بحسب المحافظة

5) مفهوم التمثيل النسبي

أفاد نحو 10% فقط من أفراد العيّنة المستطلَعين أنهم على دراية تامة بالتمثيل النسبي . وفي حين أفاد نحو 43% أنّهم ملمون إلى حدّ ما بمفهوم النظام الانتخابي النسبي، صرّح ما يقارب 47% عدم إلمامهم بهذا المفهوم.

إنّ نسبة الذكور الذين يعتبرون أنّهم ملمون تماماً بالتمثيل النسبي تفوق نسبة الإناث. وقد أفاد أكثر من نصف عدد الإناث (58%) أنهنّ يفتقرن إلى المعلومات عن التمثيل النسبي مقارنة بنحو 40% من الذكور.

وعبّر معظم المستطلَعين الشباب عن عدم إلمامهم بالتمثيل النسبي، وقد بلغت نسبة المستطلَعين ممن هم دون الـ25 من عمرهم والذين أفادوا أنهم غير ملمّين بنظام التمثيل النسبي نحو 57%، مقابل 36% من المستطلَعين في الفئة العمرية 55 . 64 سنة.

تظهر النتائج أنّه كلّما ارتفع مستوى التعليم، كلّما ارتفعت نسبة المستطلَعين الذين يعتقدون أنّهم ملمّون بمفهوم النسبية. وقد أفاد نحو 60% من المستطلَعين، الذين بلغ تحصيلهم العلمي المستوى الجامعي، أنّهم ملموّن بالتمثيل النسبي، مقابل 35% فقط من المستطلَعين الذين لم يتجاوز تحصيلهم العلمي المستوى الابتدائي.

الجدول رقم 22: مدى الإلمام بنظام التمثيل النسبي بحسب مستوى التحصيل العلمي

	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
كلا	65%	52%	45%	42%	%48
نعم	35%	48%	55%	58%	%52

كذلك الأمر بالنسبة للناشطين سياسياً، فكلّما كان انخراطهم أكبر، كلّما اعتبروا أنفسهم ملمين بمفهوم التمثيل النسبي. وقد اعتبر نحو 70% من المستطلَعين المنتسبين إلى الأحزاب السياسية أنّهم على دراية بالنظام النسبي، مقابل 34% فقط من المستطلَعين غير المهتمين بالسياسة.

الرسم البياني رقم 16 الإلمام بنظام التمثيل النسبي بحسب النشاط السياسي

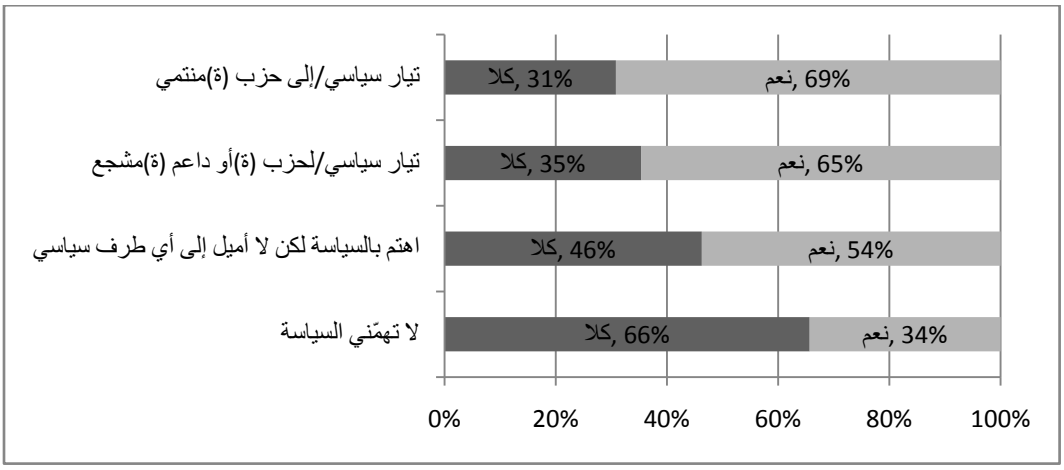

بغية التحقق من معارفهم حول مفهوم النسبية، طُلِب من المستطلَعين تقييم صحة أو خطأ الأقوال الآتية:

- يعتمد النظام النسبي بشكلٍ أساسي على التصويت للوائح وليس لأفراد (صح)
- اللائحة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات تفوز بكلّ المقاعد (خطأ)
- تسمح النسبية بتمثيل دقيق للتحالفات والأحزاب الصغيرة (صح)

نجح نحو 70% من المستطلَعين في تحديد الأقوال الصحيحة من الخاطئة مقابل 30% من المستطلَعين فشلوا في هذا الاختبار. وتجدر الإشارة إلى أنّ 59% من الذكور قد أجابوا عن السؤال بشكلٍ صحيح مقابل 42% فقط من الإناث، وأنّ 43% من المستطلَعين الشباب (ما دون 25 سنة) كانت إجاباتهم صحيحة مقابل 54% من المستطلَعين الذين يفوق عمرهم ال .25 سنة. هذا بالإضافة إلى أنّه كلّما ارتفع مستوى التحصيل العلمي، كلّما ازدادت معارف المستطلَعين حول النسبية. فالحاصلون على الشهادات الجامعية

جاءت إجاباتهم صحيحة بنسبة 60% مقابل 35% و 48% تباعاً من المستطلَعين الذين لا يتعدّى تحصيلهم العلمي المستوى الابتدائي أو المتوسط.

الرسم البياني رقم 17: الإجابات الصحيحة والخاطئة على الاختبار حول النسبية بحسب مستوى التحصيل العلمي

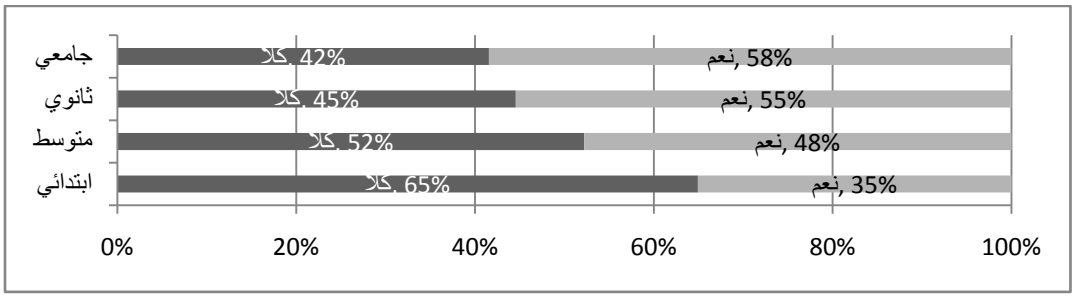

وتظهر النتائج، أيضاً، أنّه كلّما ارتفع مستوى النشاط السياسي، كلّما مال المستطلَعون إلى الإجابة بشكلٍ صحيح. ففي حين أنّ 34% فقط من المستطلَعين غير المهتمين بالسياسة نجحوا في تقديم إجابات صحيحة، أثبت أكثر من 70% من المستطلَعين المنتسبين إلى الأحزاب إلمامهم بمفهوم النسبية، عبر إجابتهم بشكلٍ صحيح عن الأقوال المطروحة.

الرسم البياني رقم 18: الإجابات الصحيحة والخاطئة على الاختبار حول النسبية بحسب النشاط السياسي

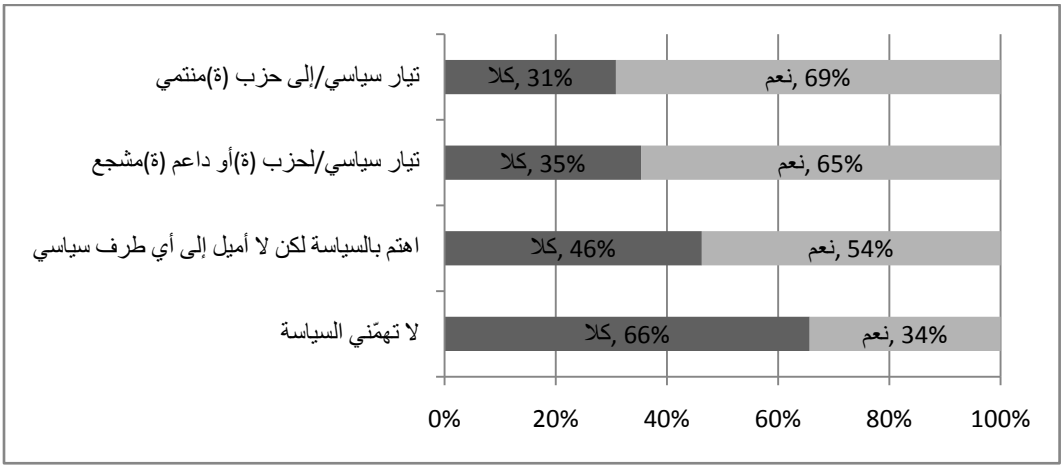

ومن اللافت أنّ 43% من المستطلَعين الذين يعتبرون أنفسهم على دراية بالتمثيل النسبي (544 من أصل 2433) كانت إجاباتهم في هذا الاختبار خاطئة.

ولدى التدقيق في هذه الفئة من المستطلَعين (الذين يعتبرون أنفسهم على دراية بمفهوم النسبية على الرغم من إجاباتهم الخاطئة) بحسب الجنس، تبيّن وجود ميل لدى الذكور نحو المبالغة في تقدير معارفهم حول النسبية. وقد بلغت نسبة الذكور إلى الإناث في هذه الفئة 74% و26% تباعاً، بينما يصل معدّل الذكور إلى الإناث في عيّنة الدراسة 40/60 في المئة. وهذا ما يؤكد ميل الذكور إلى المبالغة في قدراتهم المعرفية الفعلية.

ويظهر توزّع هذه الفئة بحسب المحافظات ميل المقيمين في الشمال إلى المبالغة في تقدير معارفهم، إذ يقيم نحو 40% من هذه الفئة (فئة المستطلَعين الذين يعتبرون أنفسهم على دراية بمفهوم النسبية على الرغم من إجاباتهم الخاطئة) في محافظة الشمال، بينما لا تبلغ نسبة المستطلَعين في الشمال من مجموع العيّنة سوى 16%.

الجدول رقم 23: توزّع المستطلَعين الذين يعتبرون أنفسهم على دراية بمفهوم النسبية على الرغم من إجاباتهم الخاطئة في الاختبار

المحافظة	التكرار	النسبة المئوية
الشمال	241	44
جبل لبنان	175	32
بيروت	46	9
الجنوب	37	7
النبطية	33	6
البقاع	12	2
المجموع	544	100

النقاط البارزة

- يدرك معظم المستطلَعين أنّ النظام الانتخابي المعمول به في لبنان هو نظام أكثري. إلاّ أنّ الإناث هن أقلّ ميلاً إلى الإجابة بشكلٍ صحيح. وكذلك الأمر بالنسبة لفئتي الشباب وكبار السن.
- يدرك ما يقارب نصف المستطلَعين أنّ القضاء يشكّل الدائرة الانتخابية في لبنان.
- على الرغم من هزالة الضمانات في ما خصّ سرية الاقتراع في لبنان، يعتبر معظم المستطلَعين أنّ السرّية مؤمنة.

التصورات بشأن الإصلاحات

لدى سؤال المستطلَعين حول رأيهم بضرورة إجراء إصلاحات في النظام الانتخابي المعمول به راهناً، أفاد نحو 77% منهم أنّ الإصلاحات هي حاجة ضرورية، في حين رأى 23% منهم أنّه لا حاجة لإجراء أيّ إصلاحات. وفي حين لم تلحظ على هذا الصعيد أيّ تباينات بحسب الجنس (76 % من الذكور و77% من الإناث يؤمنون بضرورة إصلاح النظام الانتخابي)، بدا المستطلَعون في الفئة العمرية 65 سنة وما فوق أكثر تردداً مقارنة بالفئات العمرية الشابة. وفي الواقع، تظهر النتائج أنّ نحو 80% من المستطلَعين في الفئة العمرية 35 – 64 هم مع إجراء الإصلاحات مقابل أقلّ من 70% لدى المستطلَعين في الفئة العمرية الأعلى.

الجدول رقم 24: ضرورة إصلاح النظام الانتخابي بحسب الفئات العمرية

	دون 25 سنة	34-25	44-35	54-45	64-55	65 سنة وما فوق	المجموع
نعم	75%	75%	81%	77%	80%	69%	77%
كلا	25%	25%	19%	23%	20%	31%	23%
مجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

سجّلت في الشمال أعلى نسبة من المستطلَعين الذين أفادوا بضرورة إصلاح النظام الانتخابي. ويرى نحو 90% من إجمالي عدد المستطلَعين المقيمين في محافظة الشمال ضرورة إجراء الإصلاحات مقابل 66% من المستطلَعين المقيمين في محافظة الجنوب و70% من المستطلَعين المقيمين في محافظة بيروت.

الجدول رقم 25: ضرورة إصلاح النظام الانتخابي بحسب مكان الإقامة (المحافظة)

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	المجموع
نعم	70%	76%	90%	81%	66%	72%	77%
كلا	30%	24%	10%	19%	34%	28%	23%
مجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

1) النظام الانتخابي النسبي

طُلِب من المستطلَعين الذين أفادوا بضرورة إصلاح النظام الانتخابي (1831 من أصل 2433 مستطلَعاً) اختيار النظام الانتخابي الأمثل بنظرهم من بين لائحة من النظم الانتخابية المحتملة. وبالنتيجة، اختار نحو 28% من المستطلَعين النسبية مع لبنان دائرة واحدة، و 17% منهم اختاروا النسبية مع تقسيمات على أساس الدوائر الانتخابية الكبرى.

الرسم البياني رقم 19 النظام الانتخابي المفضّل (نسب مئوية)

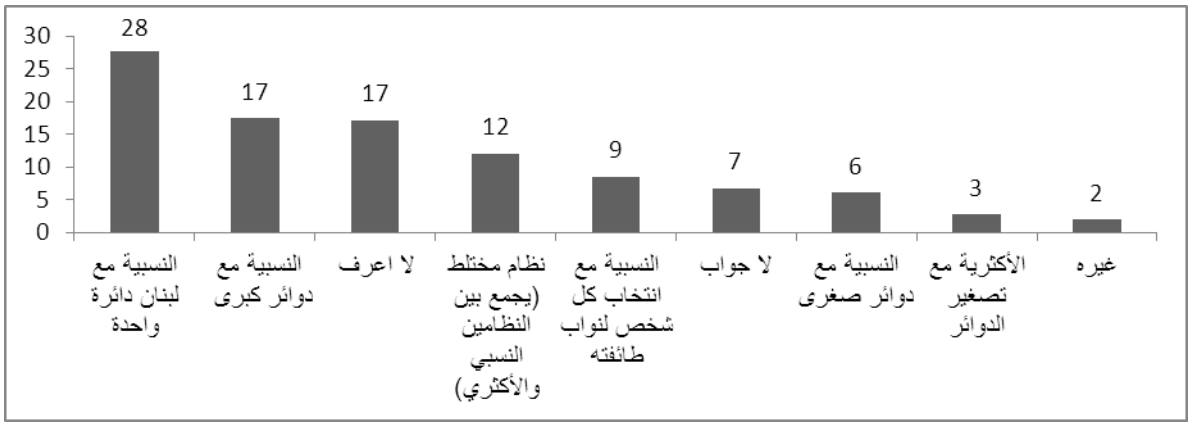

ويلاحظ أيضاً على هذا الصعيد أنّ الموارنة هم أقلّ ميلاً إلى التمثيل النسبي مقارنة بالمستطلَعين من الطوائف الأخرى كافة. وفي الواقع، أكثر من 90% من المستطلَعين الموارنة هم ضدّ النسبية (مع لبنان دائرة واحدة) مقابل 70% فقط من المستطلَعين الشيعة.

الرسم البياني رقم 20: توزّع المحبّذين للتمثيل النسبي مع لبنان دائرة واحدة بحسب الطائفة

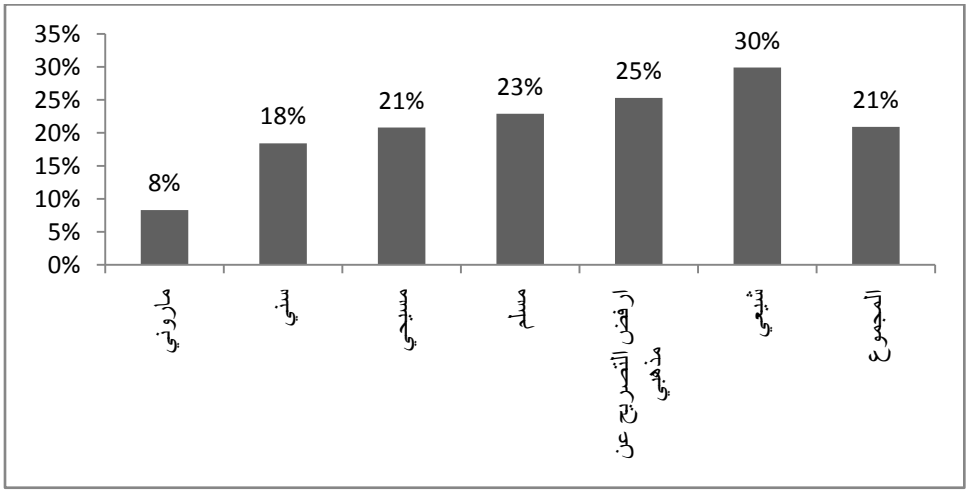

الجدول رقم 26: توزّع المحبّذين لمختلف الأنظمة الانتخابية بحسب الطائفة[16]

الأنظمة الانتخابية	مسلم	مسيحي	سني	ماروني	شيعي	ارفض التصريح عن مذهبي	المجموع
النسبية مع لبنان دائرة واحدة	23%	21%	19%	8%	30%	25%	21%
النسبية مع دوائر كبرى	8%	9%	25%	16%	11%	5%	13%
النسبية مع دوائر صغرى	2%	5%	3%	6%	6%	6%	5%
النسبية مع انتخاب كل شخص نواب طائفته	3%	10%	5%	8%	6%	3%	6%
الأكثرية مع تصغير الدوائر	3%	2%	1%	2%	2%	2%	2%
نظام مختلط (يجمع بين النظامين النسبي والأكثري)	12%	12%	11%	7%	7%	5%	9%
النظام الحالي	32%	21%	18%	26%	25%	33%	25%
غيره، حدد	0%	2%	2%	2%	1%	0%	1%
لا أعرف	13%	14%	10%	17%	10%	12%	13%
لا جواب	4%	5%	5%	8%	3%	9%	5%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

يلاحظ أنّ المستطلَعين المقيمين في البقاع هم أكثر ميلاً إلى التمثيل النسبي مقارنة بالمستطلَعين المقيمين في بيروت (راجع نتائج معاملات الانحدار في الملحق). وتحديداً، تجاوزت نسبة المحبذين للتمثيل النسبي (مع لبنان دائرة واحدة) من إجمالي عدد المستطلَعين المقيمين في البقاع، عتبة 40%، مقابل 21% فقط للمقيمين في بيروت و11% فقط للمقيمين في الشمال.

الرسم البياني رقم 21: توزّع المستطلَعين المحبّذين للتمثيل النسبي مع لبنان دائرة واحدة بحسب مكان الإقامة (المحافظة)

[16] خصصت فئة للمسيحيين، واحدة للموارنة، والثانية لجميع المذاهب المسيحية الأخرى بما في ذلك المسيحيون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم. كما خصصت ثلاث فئات للمسلمين، واحدة للسنة، والثانية للشيعة والثالثة للمذاهب الاسلامية الاخرى بما في ذلك المسلمون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم

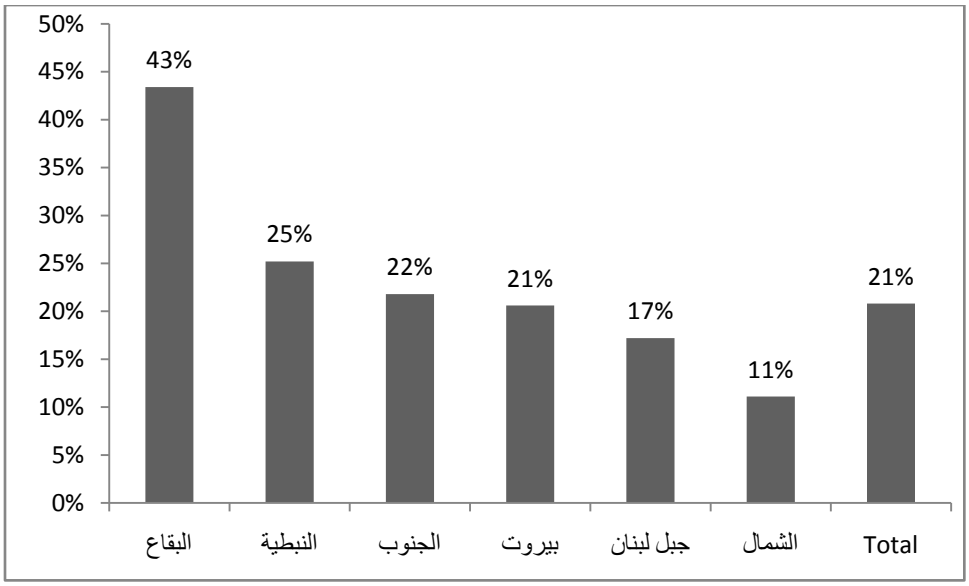

الجدول رقم 27: توزّع المحبّذين لمختلف الأنظمة الانتخابية بحسب المحافظة

الأنظمة الانتخابية	بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	المجموع
النسبية مع لبنان دائرة واحدة	21%	17%	11%	44%	22%	25%	21%
النسبية مع دوائر كبرى	2%	2%	54%	16%	11%	6%	13%
النسبية مع دوائر صغرى	3%	7%	2%	1%	4%	3%	5%
النسبية مع انتخاب كل شخص نواب طائفته	3%	9%	3%	3%	7%	8%	6%
الأكثرية مع تصغير الدوائر	1%	3%	0%	0%	2%	4%	2%
نظام مختلط (يجمع بين النظامين النسبي والأكثري)	26%	5%	7%	10%	9%	8%	9%
النظام الحالي	31%	27%	10%	19%	34%	28%	25%
غيره، حدد	2%	2%	1%	1%	1%	0%	1%
لا أعرف	9%	18%	7%	5%	10%	16%	13%
لا جواب	4%	8%	5%	1%	0%	2%	5%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

وتشير النتائج أيضاً إلى أنّ مستوى التحصيل العلمي والنشاط السياسي عاملان مؤثران إيجاباً ب اتجاه تحفيز التمثيل النسبي (راجع نتائج معاملات الانحدار في الملحق).

الرسم البياني رقم 22: توزّع المستطلَعين المحبّذين للتمثيل النسبي (بغض النظر عن نوع الدوائر وحجمها) بحسب مستوى التحصيل العلمي ومستوى النشاط السياسي

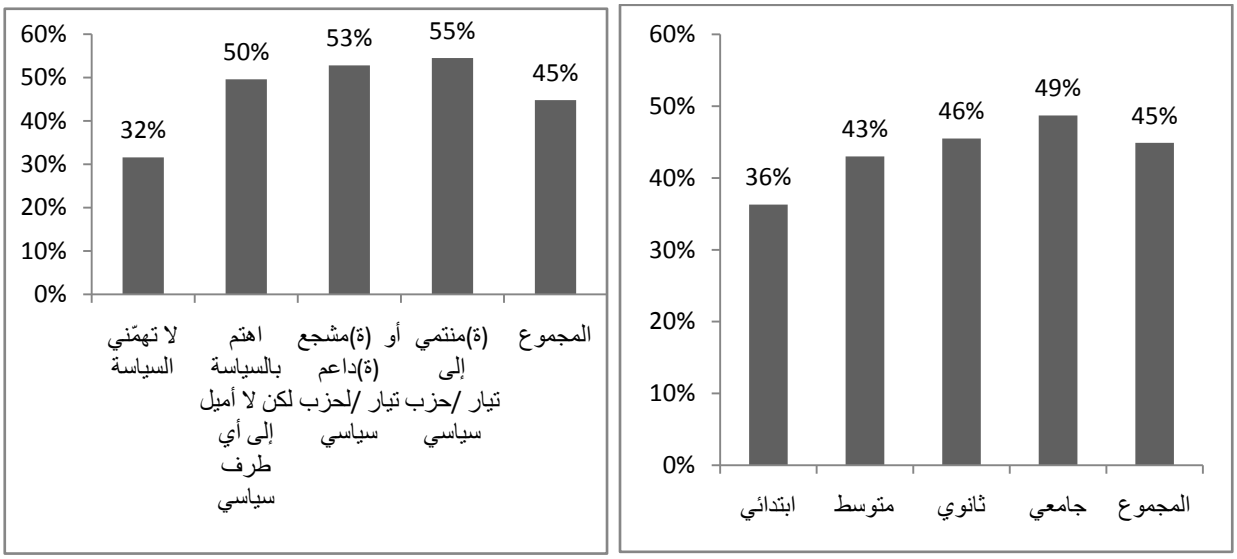

وأخيراً، يميل المستطلَعون . الذين أعطوا إجابات صحيحة على اختبار المعارف حول التمثيل النسبي . أكثر نحو تفضيل النظام الا نتخابي على قاعدة النسبية، مقارنة بالمستطلَعين الذين أعطوا إجابات خاطئة (راجع نتائج معاملات الانحدار في الملحق). ويشير ذلك إلى أنّه كلّما ارتفع مستوى التحصيل العلمي كلّما ازداد احتمال دعم عملية الإصلاح.

2) تقييم مدى أهمية بعض الإصلاحات المحدّدة

طُلِب من المستطلَعين تقييم درجة أهمية مجموعة من الإصلاحات المحتملة المتعلقة بالعملية الانتخابية.

وفقاً لتقييم المستطلَعين، نال استحداث هيئة مستقلّة تتولّى تنظيم الانتخابات والإشراف عليها أعلى نسبة من حيث الأهمية الفائقة من قبل غالبية المستطلَعين (60%). وكذلك الأمر بالنسبة لمسألة تسهيل الاقتراع للمقيمين بعيداً عن مكان سجلات قيدهم، ومسألة السماح بالاقتراع في مكان الإقامة بدلاً من مكان القيد، فقد أدرجت هاتان المسألتان ضمن خانة المسائل ذات الأهمية من قبل 57% من المستطلَعين. ويبدو أنّ الوصول إلى مراكز الاقتراع المحددة للناخبين بحسب القيود يشكّل أحد الإشكاليات الأساسية بالنسبة لغالبية المستطلَعين.

الرسم البياني رقم 23: تقييم درجة أهمية لائحة من الإصلاحات الانتخابية

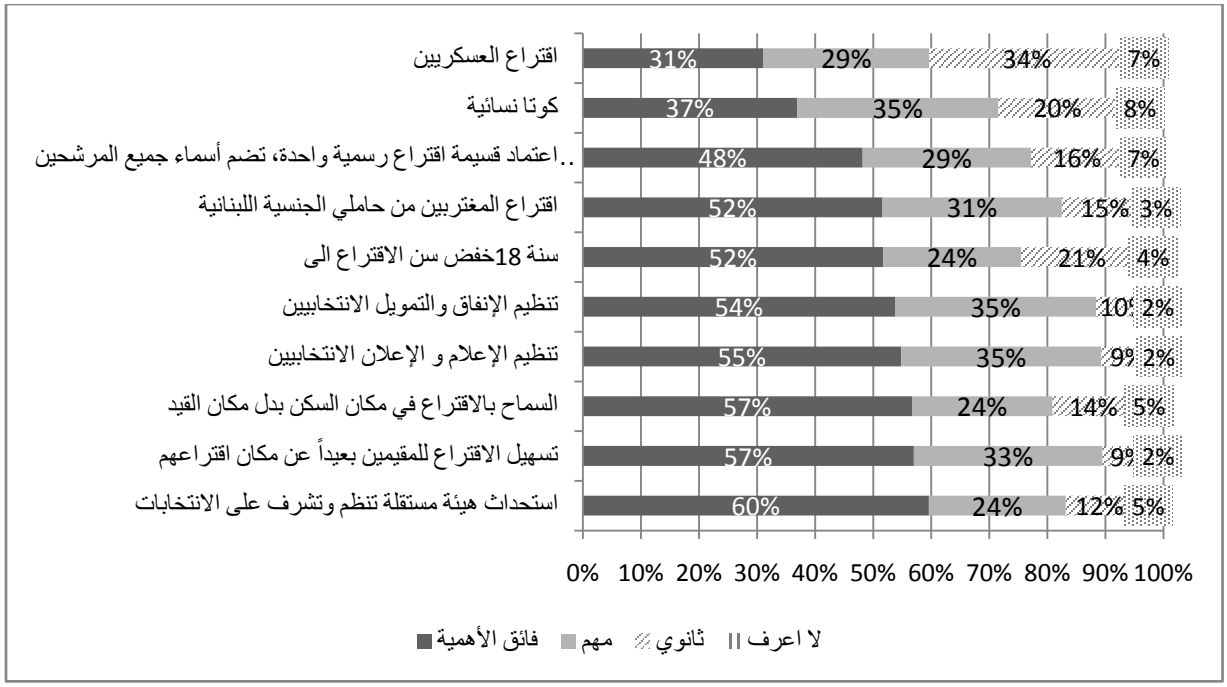

في المقابل، يحتلّ اقتراع العسكريين واعتماد الكوتا النسائية وفقاً للمستطلَعين أدنى المرتبات في سلّم الأهمية. فقد اعتبر نحو 37% فقط من المستطلَعين أنّ اعتماد الكوتا النسائية في المجلس النيابي هو أمر فائق الأهمية، وهي نسبة تقلّ بشكل ملموس عن النسب المتعلقة بالإ صلاحات الأخرى المطلوبة، كتخفيض

سن الاقتراع إلى 18 سنة مثلاً الذي اعتبر أكثر من 50% من المستطلَعين أنه جزء من الإصلاحات المهمة للغاية.

وكما هو متوقع، تميل الإناث أكثر من الذكور إلى إدراج الكوتا النسائية في خانة الإ صلاحات ذات الأهمية الكبرى (راجع نتائج معاملات الانحراف في الملحق). ففي حين أنّ المعدّل العام لدرجة أهمية الكوتا النسائية هو 2،32، ينخفض هذا المعدّل لدى الذكور إلى 2،14، ويرتفع لدى الإناث إلى 2،61.

الجدول رقم 28: تقييم درجة أهمية عدد محدّد من الإصلاحات الانتخابية

الإصلاحات الانتخابية	المعدّل
تسهيل الاقتراع لذوي الحاجات الإضافية	2.59
استحداث هيئة مستقلة تنظم وتشرف على الانتخابات	2.58
تسهيل الاقتراع للمقيمين بعيداً من مكان اقتراعهم	2.52
السماح بالاقتراع في مكان السكن بدل مكان القيد	2.52
تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين	2.49
تنظيم الإنفاق والتمويل الانتخابيين	2.48
اعتماد قسيمة اقتراع رسمية واحدة، تضم أسماء جميع المرشحين عن الدائرة المعنية	2.46
اقتراع المغتربين من حاملي الجنسية اللبنانية	2.42
خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة	2.38
كوتا نسائية	2.32
اقتراع العسكريين	2.11

يميل المقيمون في الشمال والبقاع أقلّ إلى اعتبار الكوتا البرلمانية النسائية من المسائل ذات الأهمية الكبيرة، وذلك ربما يعود إلى انتشار الأفكار المحافظة في المناطق الطرفية مقارنة بالعاصمة. وفي المقابل، سجّلت

لدى المقيمين في جبل لبنان أعلى درجات الأهمية بالنسبة للكوتا النسائية (2.54) وفي النبطية أدناها (1.96).

الرسم البياني رقم 24: تقييم المستطلَعين لدرجة أهمية إدراج الكوتا النسائية في الانتخابات البرلمانية بحسب المحافظة (مكان الإقامة)

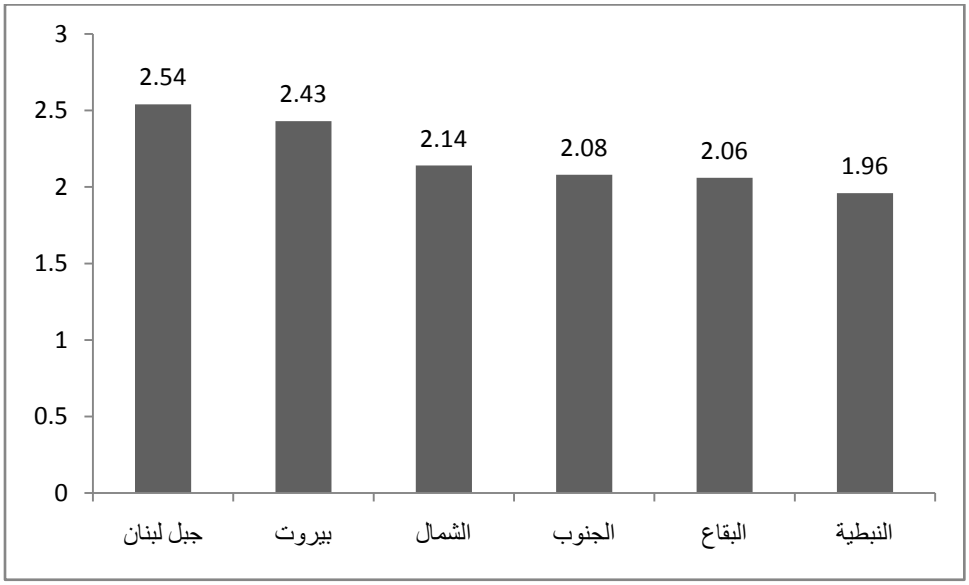

ومن اللافت جداً أن يكون كبار السن أكثر تقدمية بشكلٍ ملحوظ عندما يتعلّق الأمر بالتمثيل النسائي، بينما يميل الشباب ومتوسطو العمر بنسبة أقلّ نحو اعتبار الكوتا النسائية ذات أهمية كبرى. وفي الترتيب العام لدرجات الأهمية، جاءت تصنيفات كبار السن (2.43) والشباب (2.45) متشابهة جدّاً، في حين جاءت تصنيفات فئات متوسطي العمر في أدنى درجات سلّم الأهمية (2.27). ما يؤكّد مرّة أخرى أنّ الفئات الشابة، على عكس التوقعات، ليست أكثر تقدمية من كبار السن.

الجدول رقم 29: تقييم المستطلَعين لدرجة أهمية بعض الإصلاحات الانتخابية بحسب الطائفة[17]

	خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة	اقتراع المغتربين من حاملي الجنسية اللبنانية	كوتا نسائية
مسلم	2.63	2.82	2.31
مسيحي	2.65	2.91	2.47
سني	2.62	2.8	2.2
ماروني	2.61	2.92	2.49
شيعي	2.69	2.65	2.21
أرفض التصريح عن مذهبي	2.72	2.73	2.15
المجموع	2.65	2.8	2.32

3) مفاعيل الإصلاحات الانتخابية

يعتقد معظم المستطلَعين (80%) أنّ الإ صلاحات المتعلقة باستحداث هيئة مستقلّة لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها وضمان مبدأ الحياد والتوازن في التغطية الإعلامية سوف يكون لها تأثير إيجابي على العملية الانتخابية. وفي الواقع، نال هذان التوجهان الإصلاحيان أعلى تقدير في التصنيف العام للمفاعيل الإيجابية (2.95).

ومن اللافت أنّ نحو 56% من المستطلَعين فقط يعتقدون أنّ إدراج الكوتا النسائية (2.64) سوف يكون له أثر إيجابي على العملية الا نتخابية. وفي المقابل، يرى نحو 17% من المستطلَعين أنّ مثل هذا الإ جراء له تبعات سلبية و14% منهم يعتقدون أنّ لا تأثير له على الإطلاق.

[17] خصصت فئتان للمسيحيين، واحدة للموارنة، والثانية لجميع المذاهب المسيحية الاخرى بما في ذلك المسيحيون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم. كما خصصت ثلاث فئات للمسلمين، واحدة للسنة، والثانية للشيعة والثالثة للمذاهب الاسلامية الاخرى بما في ذلك المسلمون الذين لم يصرحوا عن مذهبهم

الجدول رقم 30: مستوى تأثير الإصلاحات المحتملة

	مفعول ايجابي	مفعول سلبي	لا مفعول	لا أعرف	المعدّل
استحداث هيئة مستقلة تنظم وتشرف على الانتخابات	79%	2%	11%	9%	2.95
ضمان مبدأ الحياد والتوازن في التغطية الإعلامية	80%	1%	10%	8%	2.95
السماح بالاقتراع في مكان السكن بدل مكان القيد	76%	5%	10%	9%	2.90
اقتراع المغتربين من حاملي الجنسية اللبنانية	75%	6%	13%	6%	2.80
خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة	68%	15%	12%	6%	2.65
كوتا نسائية	56%	17%	14%	13%	2.64
اقتراع العسكريين	47%	1%	17%	10%	2.42

وكما تبيّن في القسم السابق بشأن أهمية عدد من الإصلاحات المقترحة، حيث بدت إمكانية الاقتراع في مكان السكن بدل مكان الإقامة من المسائل ذات الأهمية بالنسبة لغالبية المستطلَعين، فإنّ 76% من العيّنة المستطلَعة اعتبرت أنّ هكذا إجراء من شأنه أن يؤثّر إيجاباً على العملية الانتخابية. وفي الواقع، أفاد ما يزيد عن 40% من المستطلَعين أنّهم يعرفون أشخاصاً لم يتمكّنوا من الاقتراع في الانتخابات السابقة، لكون مكان إقامتهم يبعد كثيراً عن مكان قيدهم. وفي السياق نفسه، أفاد ما يوازي 38% من المستطلَعين أنّهم يعرفون أشخاصاً لم يتمكنوا من الاقتراع بسبب احتياجاتهم الخاصة (المرض، الإعاقة الجسدية، العمر المتقدّم).

النقاط البارزة

- إنّ ثلث المستطلَعين الذين أقروا بالحاجة إلى إجراء الإصلاحات الانتخابية يؤيدون التمثيل النسبي مع لبنان دائرة انتخابية واحدة.
- يعتقد معظم المستطلَعين أنّ مسألة استحداث لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها، التي صنّفت من قبل غالبية المستطلّعين كمسألة في غاية الأهمية، سوف يكون لها تأثير إيجابي على العملية الانتخابية. وكذلك الأمر بالنسبة لضمان مبدأ الحياد والتوازن في التغطية الإعلامية حيث يعتقد معظم المستطلَعين أنّه سوف يكون لهذا الإجراء أثر إيجابي.

الفصل الرابع: أنماط المستطلَعين بالنظر إلى مواقفهم

أنماط المستطلَعين

بغية التعمّق في التحليل ومعرفة العوامل الاجتماعية المحددة للسلوكيات والمواقف الانتخابية، تمّ توزيع المستطلَعين إلى ستة أنماط بحسب خصائصهم، وذلك وفقاً لبعدين اثنين:

- السلوك الانتخابي بناء على نية المستطلَعين الاقتراع في الانتخابات النيابية المقبلة.
- مستوى النشاط السياسي بدءاً من عدم الاهتمام المطلق بالسياسة، وصولاً إلى العضوية في حزب سياسي.

وقد تمّ اختيار هذين البعدين بالتحديد، لأنّه يرجّح أن يساعدا أكثر من غيرهما من الأبعاد في تحديد سلوكيات ومواقف مختلفة. وبناء عليه، تمّ توزيع المستطلَعين إلى ستّ فئات كما يبيّن الجدول أدناه:

الجدول رقم 31: توزع المستطلَعين إلى ستّ فئات

		مستوى النشاط السياسي			
		عضو في حزب سياسي	داعم لتيار أو حزب سياسي	يهتم بالسياسة، ولكنه مستقلّ	غير مهتمّ بالسياسة
نية الاقتراع في الانتخابات المقبلة	نعم	**الفئة الأولى:** المقترعون الناشطون سياسياً (46%)			**الفئة الثانية:** المقترعون غير الناشطين سياسياً (10%)
	كلاّ	**الفئة الثالثة:** المستنكِفون (12%)			**الفئة الرابعة:** غير المقترعين من غير المكترثين بالسياسة (17%)
	لم يقرّر بعد	**الفئة الخامسة:** المترددون من الناشطين سياسياً (8 %)			**الفئة السادسة:** المترددون من غير المكترثين بالسياسة(8 %)

الفئة الأولى . المقترعون الناشطون سياسياً

تمثّل هذه الفئة المستطلَعين المهتمين بالسياسة والذين لديهم النية بالمشاركة في الانتخابات المقبلة، بدءًا من معلني الحياد إزاء الأطراف السياسية المختلفة وانتهاء بأعضاء الأحزاب السياسية. ويشكّل المقترعون الناشطون سياسياً الفئة الأكبر من المستطلَعين حيث يمثلون نحو 46% من إجمالي العيّنة المستطلَعة، ما يجعلهم يشكّلون العمود الفقري للنظام السياسي الراهن. وتبدو هذه الفئة من المستطلَعين غير متجانسة من حيث العمر والجنس والدخل ومستوى التعليم. وهي تميل أكثر إلى دفة الذكور، إذ بلغت نسبة الذكور من إجمالي عدد المقترعين الناشطين سياسياً نحو الثلثين مقارنة بنسبة الذكور على مستوى العيّنة عموماً، البالغة

نحو 60%. وثمّة ميل أكبر لتركّز هذه الفئة في محافظتي الشمال والبقاع. وكما هو متوقّع، شاركت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المستطلَعين (87%) في الاقتراع في الانتخابات النيابية السابقة. هذا بالإضافة إلى أنهم يشكّلون النسبة الأعلى من مؤيدي قوى 14 آذار (79%) مقارنة بنسبتهم من مؤيدي قوى 8 آذار (66%).

الفئة الثانية . المقترعون غير الناشطين سياسياً

تمثّل هذه الفئة نحو 10% من العيّنة. وفي حين أنّ معدّل الذكور إلى الإناث في فئة المقترعين الناشطين سياسياً قد بلغ 2 إلى1، ينخفض هذا المعدّل في فئة المقترعين غير الناشطين سياسياً إلى 1:1، ما يؤشر إلى أنّ حضور الإناث هو أعلى بين المقترعين غير المهتمين أساساً بالسياسة. ويتجلّى هذا الاستنتاج أيضاً بالنسبة الأكبر من المستطلَعين غير الناشطين سياسياً ضمن هذه الفئة. وقد سجّلت في محافظة جبل لبنان أدنى نسبة من المقترعين غير الناشطين سياسياً مقارنة بباقي المحافظات. وتتماشى هذه النتيجة مع حصة هذه الفئة الأدنى نسبياً بين الموارنة. ويلاحظ أيضاً أنّ المقترعين غير الناشطين سياسياً هم أكثر حضوراً بين مؤيدي قوى 8 آذار (6،8%) مقارنة بمؤيدي قوى 14 آذار (3%).

الفئة الثالثة . المستنكفون

يشكّل المستنكِفون نحو 12% من إجمالي العيّنة. وبخلاف الفئتين الأولى والثانية، تبدو هذه الفئة متوازنة على مستوى الجنس وهي تشتمل، وبشكلٍ متساوٍ، على الفئات العمرية كافة. ومن اللافت أنّ فئة المستنكِفين تتضمّن أعلى نسبة من المستطلَعين ذوي المداخيل المتوسطة وأدنى نسبة من ال مستطلَعين ذوي المداخيل العالية. وتتماشى هذه النتيجة، إلى حدّ ما، مع الدور السياسي النمطي للطبقة الوسطى بحسب ما تشير إليه الأدبيات، حيث تبدو هذه الطبقة أكثر قدرة من الطبقات الفقيرة على التعبير عن معارضتها كونها لا تملك، كما هو حال الطبقات الميسورة، ما تجازف به من مصالح مع النظام السياسي القائم. وقد سجّلت في

الشمال، وهي المحافظة الأكثر فقراً في لبنان، أدنى نسبة من المستنكفين (4%) مقارنة بنحو 11% في جبل لبنان و 18% في الجنوب. أما في ما يتعلّق بالطوائف، فقد سجّلت لدى المستطلَعين الشيعة أعلى نسبة من المستنكفين (15%) مقارنة بنحو 7% لدى الموارنة. وقد تعتبر هذه النتيجة انعكاساً للفرق بين طائفة يهيمن عليها بشكلٍ واضح تيار سياسي واحد، وطائفة أخرى يستقطبها تياران سياسيان على القدر نفسه من القوّة.

الفئة الرابعة . غير المقترعين من غير المكترثين بالسياسة

تمثّل هذه الفئة نحو 17% من العيّنة. وهو يشتمل على أعلى نسبة من الإناث (20%) مقارنة بالذكور (15%). ويلاحظ أنّ المستطلَعين في هذه الفئة هم أصغر سناً من المستطلَعين في الفئات الأخرى، إذ ينتمي نحو 25% من المستطلَعين الذين هم دون 25 سنة من عمرهم إلى هذه الفئة مقابل 15% فقط من متوسطي العمر وكبار السن. وينعكس هذا التمثيل المرتفع للشباب ضمن هذه الفئة بنسبة أكبر من ال مستطلَعين غير الناشطين في العمل وكذلك من المستطلَعين ذوي المداخيل المنخفضة (الذين هم على الأرجح من الطلاب أو من الوافدين الجدد إلى سوق العمل). وتضمّ محافظة جبل لبنان أعلى نسبة من ال مستطلَعين غير المكترثين بالسياسة والذين ليست لديهم نية الاقتراع (22%)، في حين سجّلت أدنى النسب في محافظة الشمال (10%). وهذا الأمر يؤكّد كذلك الطابع الشبابي لهذه الظاهرة. وبالفعل، فإنّ نسبة المستطلَعين دون الـ25سنة من عمرهم في جبل لبنان هي مرتين أكبر من نسبتهم في الشمال (15% مقابل 7%). وأخيراً، من اللافت أنّ أعلى نسبة من المستطلَعين غير المهتمين بالسياسة والذين ليست لديهم نية الاقتراع قد سجِّلت وبفارق كبير لدى المستطلَعين الذين لم يصرّحوا عن هويتهم الدينية. فقد أفاد نحو 35% من هؤلاء عن عدم اهتمامهم بالسياسة وعدم نيتهم بالاقتراع، مقابل 17% من الموارنة، و 15% من السنة، و 11% من الشيعة. وهذا أيضاً ما يؤكّد الرباط الوثيق بين الهوية الطائفية والا هتمام بالسياسة اللبنانية: فكلّما كان الفرد أقلّ ارتباطاً بهويته الطائفية، كلّما كان احتمال عدم مشاركته بالحياة السياسية أكبر. وهذه ظاهرة تميل إلى التراجع على ما يبدو مع تقدّم العمر.

الفئة الخامسة. المترددون من الناشطين سياسياً

تمثّل هذه الفئة نحو 8% من العيّنة. هي تتشابه بشكلٍ وثيق مع العيّنة الإجمالية من حيث توزعها بحسب العمر، والجنس، والدخل، ومستوى النشاط، والتوزّع الجغرافي. ويبدو أنّ النسبة الأكبر من المترددين الناشطين سياسياً هي بين الموارنة (10%) مقارنة بنحو 7% بين الشيعة و 5% بين السنة. هذا علاوة على أنّ نسبة هذه الفئة من المستطلَعين هي أعلى نسبياً بين مؤيدي قوى 8 آذار (9%)، مقارنة بنسبتهم بين مؤيدي قوى 14 آذار (6%).

الفئة السادسة. المترددون من غير المكترثين بالسياسة

تمثّل هذه الفئة نحو 8% من إجمالي العيّنة، وهي تتشابه بشكلٍ وثيق مع الفئة الرابعة أي المستطلَعين غير المهتمين بالسياسة وليس لديهم نية الاقتراع. وبالآتي، يلحظ حجم التمثيل الوازن للإناث في هذه الفئة، حيث إنّ نسبة الإناث هي ضعف نسبة الذكور (11% مقابل 5،5%). كما يلحظ تمثّل الشباب بحصة أكبر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، سواء أكانوا من المستطلَعين غير الناشطين في العمل أو من ذوي المداخيل المنخفضة. وبالفعل، فإنّ نحو 30% من المستطلَعين في هذه الفئة يندرجون ضمن فئة الدخل الأكثر انخفاضاً. وأخيراً، إنّ احتمال أن يكون المستطلَعون الذين لم يصرّحوا عن انتمائهم الطائفي منتمون إلى هذه الفئة هو أعلى مقارنة بباقي المستطلَعين الذين صرّحوا عن هوياتهم الطائفية (11% مقابل نحو 6% من الموارنة والسنة والشيعة).

READING KEY[18]	الفئة الأولى المقترعون الناشطون سياسياً	الفئة الثانية المقترعون غير الناشطين سياسياً	الفئة الثالثة المستنكفون . غير المقترعين	الفئة الرابعة غير المقترعين من غير المكترثين بالسياسة	الفئة الخامسة المترددون الناشطون سياساً	الفئة السادسة المترددون من غير المكترثين بالسياسة
النسبة المئوية	46	10	12	17	8	8
التوزّع بحسب الجنس	نسبة أعلى من الذكور	نسبة أعلى من الإناث	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من الإناث	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من الإناث
العمر[19]	مشابه للعيّنة	مشابه للعيّنة	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من الشباب	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من الشباب
التعليم	لا تباينات على صعيد مستوى التحصيل العلمي					
النشاط في العمل	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من غير الناشطين	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من غير الناشطين	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من غير الناشطين
الدخل	مشابه للعيّنة	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من متوسطي الدخل/ نسبة أدنى من أصحاب المداخيل العالية	نسبة أعلى من ذوي المداخيل المنخفضة	مشابه للعيّنة	نسبة أعلى من ذوي المداخيل المنخفضة
الطائفة	نسبة أدنى من غير المصرحين، ونسبة أعلى من السنة والموارنة والشيعة	نسبة أدنى من الموارنة	نسبة أعلى من الشيعة ونسبة أدنى من الموارنة	نسبة أعلى من غير المصرّحين عن انتمائهم الطائف	نسبة أعلى من الموارنة	نسبة أعلى من غير المصرحين عن انتمائهم الطائفي
مكان الإقامة (المحافظة)	نسبة أعلى من المقيمين في	نسبة أعلى من المقيمين في	نسبة أدنى من المقيمين	نسبة أعلى من المقيمين في جبل	مماثلة للعيّنة	نسبة أعلى من المقيمين في جبل

[18] التوزع مقارنة بالعينة الاساسية

	الشمال والبقاع	النبطية / ونسبة أدنى من المقيمين في جبل لبنان	في الشمال	لبنان/ ونسبة أدنى من المقيمين في الشمال		لبنان وبيروت/ ونسبة أدنى من المقيمين في الشمال
الانتماء السياسي	نسبة أعلى من المؤيدين لقوى 14 آذار	نسبة أعلى من المستطلَعين المحايدين	نسبة أعلى من المستطلَعين المحايدين	نسبة أعلى من المستطلَعين المحايدين	نسبة أعلى من المؤيدين لقوى 8 آذار	نسبة أعلى من المستطلَعين المحايدين
نسبة المقترعين في الانتخابات السابقة	87	78	46	25	54	44

الجدول رقم 32: أنماط المستطلَعين بالنظر إلى مواقفهم

المواقف السياسية والانتخابية لكل فئة

بعد تحديد مواصفات الفئات الست من المستطلَعين لجهة خصائصهم الاجتماعية – الديمغرافية، يستعرض هذا القسم بإيجاز أوجه التباين والتشابه المختلفة بين الفئات الست في ما يتعلّق بالثقة بالمؤسسات الوطنية، والرضى عن الزعماء السياسيين والروحيين، والحاجة إلى إصلاح النظام الا نتخابي، ومدى الإلمام بنظم التمثيل النسبي، والمعايير المعتمدة لاختيار المرشحين خلال الانتخابات النيابية.

على الرغم من أنّ تصنيف الأولويات الوطنية من قبل فئات المستطلَعين جاء متشابهاً، إلاّ أنّه يسجّل بروز بعض التباينات على مستوى الثقة بالمؤسسات السياسية. ويميل المقترعون الناشطون سياسياً إلى تسجيل درجات ثقة أعلى نسبياً من تلك المسجّلة لدى باقي فئات ال مستطلَعين. وعلى سبيل المثال، يبدو أنّ المستطلَعين في هذه الفئة يميلون أكثر من ال مستطلَعين في باقي الفئات، إلى التعبير عن ثقتهم بالمجلس النيابي والحكومة والجيش والقوى الأمنية. وفي المقابل، إنّ المستطلَعين من غير المقترعين (غير المكترثين بالسياسة والمستنكفين) صنفوا بشكلٍ منهجي هذه المؤسسات في أدنى سلم درجات الثقة. وتشير هذه النتائج ربما إلى أنّ السلوك الانتخابي هو بشكلٍ من الأشكال مرتبط بدرجة الثقة بالمؤسسات الوطنية.

الرسم البياني رقم 25: تصنيف درجات الثقة بحسب فئات المستطلَعين

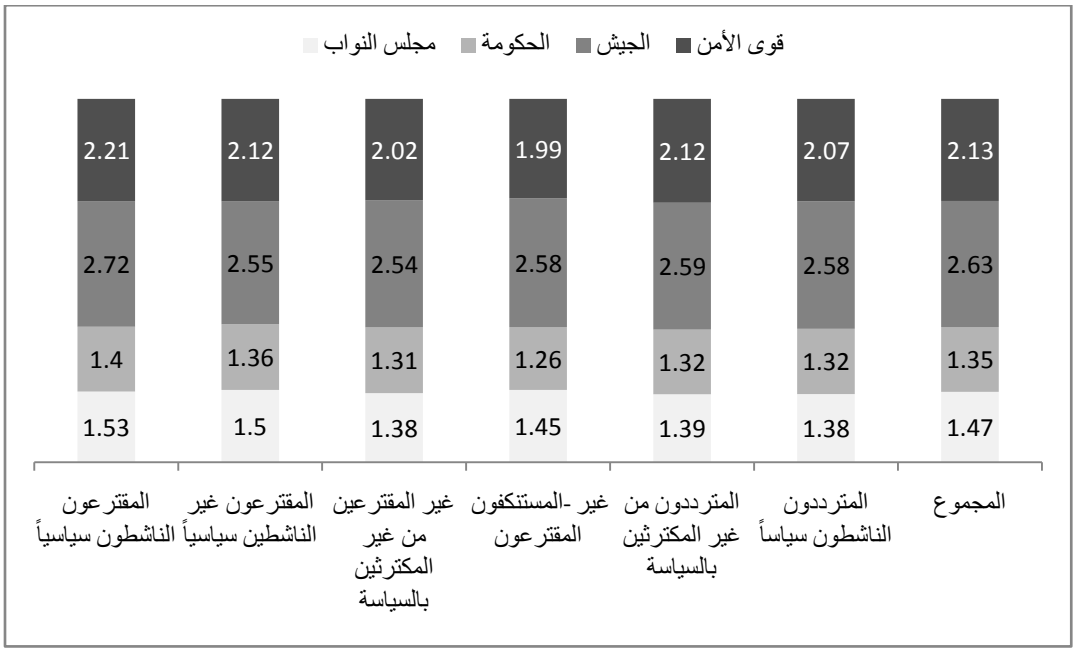

وتظهر التناقضات بشكل أكثر وضوحاً عندما يتعلّق الأمر بمستوى الرضى عن الزعماء السياسيين والروحيين. وبالفعل، جاء تقييم جميع فئات المستطلَعين لزعماء طوائفهم السياسيين والروحيين أعلى من تقييمهم لزعماء الطوائف الأخرى، حيث سجّلت مستويات رضى عن زعماء الطائفة التي ينتمي إليها المستطلَع أعلى بنحو 30 نقطة من مستوى الرضى عن زعماء الطوائف الأخرى. وهذا الأمر يمكن أن يستدّل به كمقياس لمدى ترسّخ الطائفية كوسيلة لإنتاج اصطفافات الفئات الاجتماعية.

ومن المثير للاهتمام، أنّ هذا التناقض يتجلّى لدى الناخبين الناشطين سياسياً الذين صنّفوا الزعماء السياسيين للطوائف التي ينتمون إليها في أعلى مستويات الرضى (1.8)، في حين جاء تقييمهم للزعماء السياسيين في الطوائف الأخرى في أدناها (1.3).

الرسم البياني رقم 26: مستوى الرضى عن زعماء الطوائف السياسيين والروحيين بحسب فئات المستطلَعين

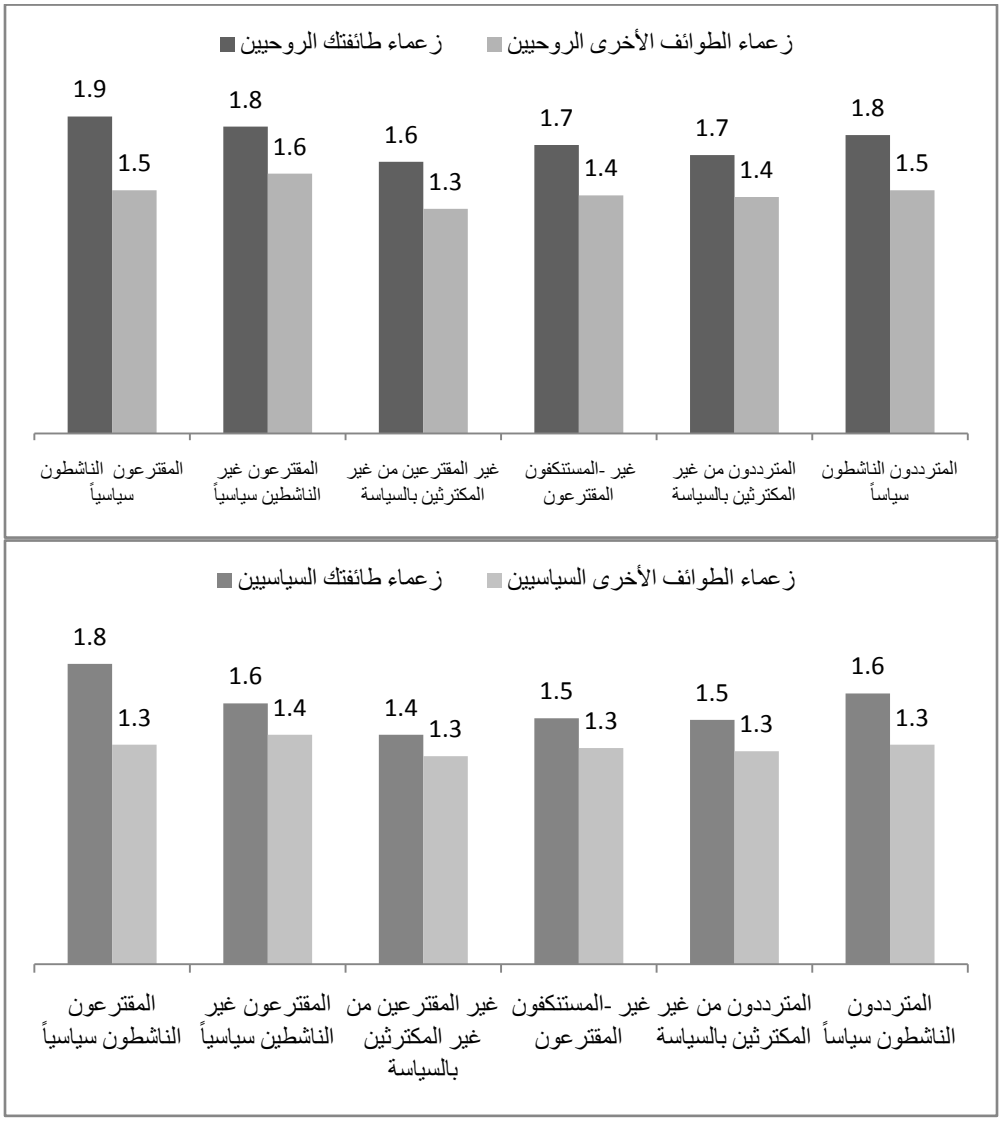

ويرى نحو ثلاثة أرباع المستطلَعين ضرورة إجراء إصلاحات في النظام الانتخابي، ولم تسجّل أي تباينات تذكر بين فئات المستطلَعين على هذا الصعيد. ومن بين النظم الانتخابية المقترحة، حظيَ النظام النسبي مع لبنان دائرة واحدة بأكبر حصة من التأييد (28%)، مع تسجيل أعلى نسبة تأييد لدى فئة المستنكفين، ما قد يشير إلى أنّ من شأن مثل هذا الإصلاح الأساسي فقط إعادة هذه الفئة إلى المشاركة في العملية الانتخابية. ومن المثير للاهتمام أنّ أدنى نسبة تأييد حصل عليها هذا الخيار سجّلت لدى فئتي ال مستطلَعين غير المكترثين بالسياسة، سواء غير المقترعين أو المترددين، وهذا ما قد يفسَّر بعدم الاهتمام وعدم الإلمام بالنظام الانتخابي الحالي والإصلاحات المقترحة. وفي الواقع، سجّلت لدى هاتين الفئتين أعلى نسبة من إجابة "لا أعرف" (30%). وأخيراً، سجّلت لدى فئة الناخبين الناشطين سياسياً نسبة من التأييد للنظام النسبي مع دوائر انتخابية كبرى تفوق المتوسط العام، وهي الأعلى (26%) مقارنة بباقي الفئات.

وفي الإطار نفسه، أفاد نحو نصف المستطلَعين عن عدم إلمامهم بمفهوم التمثيل النسبي، ما يؤشّر إلى الحاجة الملحّة للمزيد من جهود التوعية على هذا الصعيد. وترتفع هذه النسبة بشكلٍ جذري لدى الفئات الثلاث من المستطلَعين غير المهتمين بالسياسة لتبلغ نحو 70% لدى المستطلَعين في فئة "غير المقترعين من غير المهتمين بالسياسة" وفئة "المترددين من غير المهتمين بالسياسة"، الذين أفادوا عن عدم إلمامهم بمفهوم النسبية. ويبدو أنّ هذه التصوّرات تشكّل انعكاساً دقيقاً نسبياً للواقع. وبالفعل، جاءت نتائج الفئات المختلفة من ال مستطلَعين حيال الاختبار حول المعارف المتعلقة بالعملية الا نتخابية والنظام الانتخابي، منسجمة مع تصورات المستطلَعين المتعلّقة بهذه المعارف. وبالتالي، احتلّ الناخبون الناشطون سياسياً الذين أفاد نحو 70% منهم عن إلمامهم – سواء "الإلمام التام" أو "الإلمام إلى حدّ ما" – بمفهوم التمثيل النسبي، المرتبة الأولى في اختبار المعارف (3.44). وفي المقابل، حصل المستطلَعون في فئتي "غير المقترعين من غير المهتمين بالسياسة" والمترددين من غير المهتمين سياسياً" على أدنى المرتبات.

وأخيراً، بدا المستطلَعون بجميع فئاتهم على القدر نفسه من اليأس حيال آفاق التغيير بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة (الرسم البياني أدناه). كما توافقوا على درجة أهمية الإصلاحات المختلفة، بما فيها الكوتا النسائية وقسيمة الاقتراع الرسمية المطبوعة مسبقاً، وعبروا عن المستوى نفسه من الاستياء حيال الممارسات السلبية في العملية الانتخابية.

الرسم البياني رقم 27: التصورات حول مدى الإلمام بالتمثيل النسبي ونتائج اختبار معارف المستطلَعين

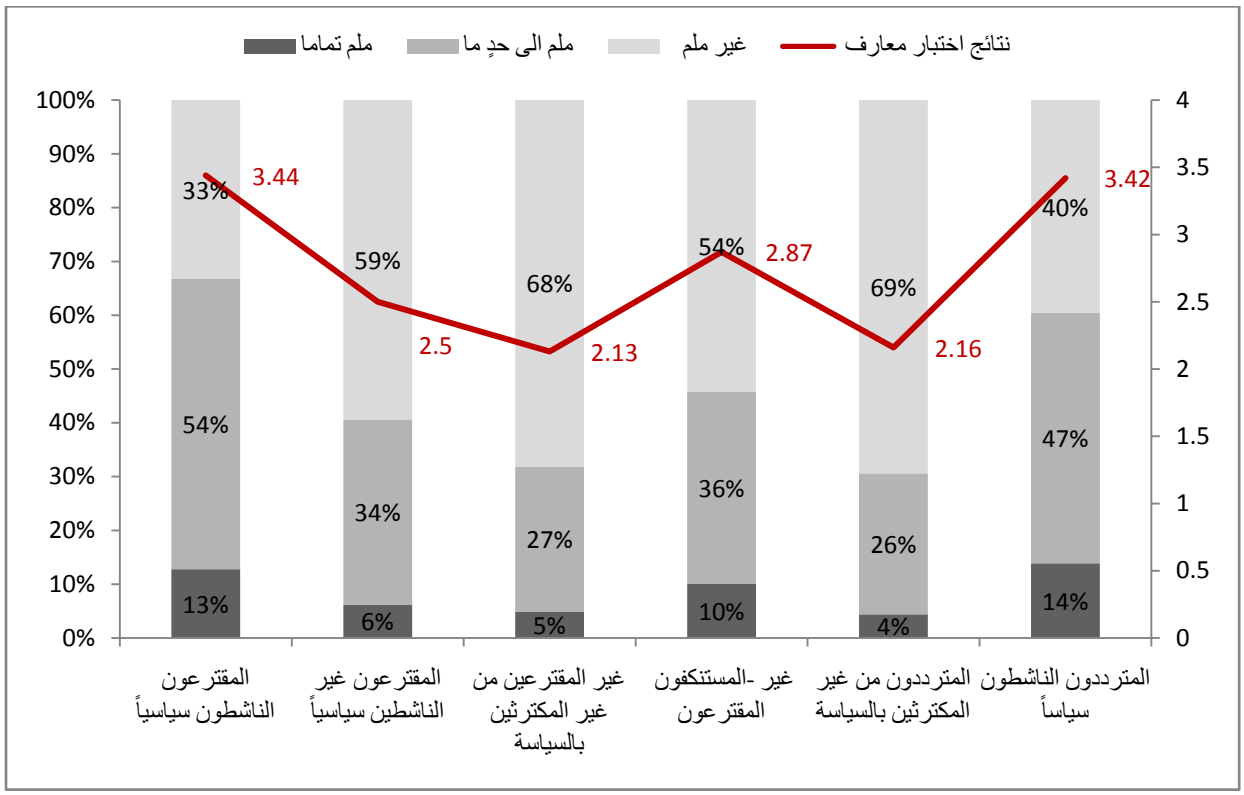

الرسم البياني رقم 28: التوقعات حول الآثار الإيجابية للانتخابات المقبلة بحسب فئات المستطلَعين

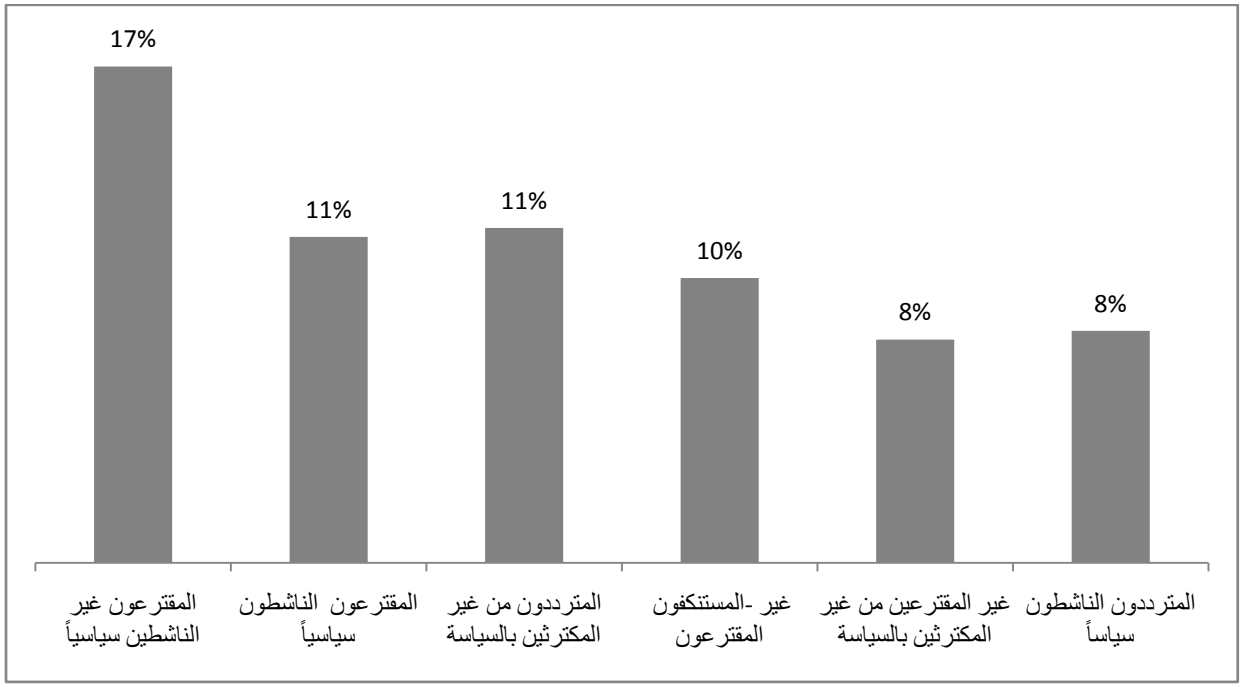

أخيراً، وفي ما يتعلّق بمعايير اختيار المرشحين، ومن أجل التمييز بين المجموعات المختلفة من هذه المعايير المستخدمة لاختيار المرشحين خلال الا نتخابات النيابية، أجرِيت عملية تحليل للعوامل (factorial analysis)، بالاستناد إلى الجواب (عن مستوى درجة الاهمية) الذي قدّمه المستجوب على كل من الأسئلة الواردة في الجدول أدناه[20]، أفضت "عملية تحليل العوامل" إلى نتائج معبّرة وذات دلالة، وأهمها استخلاص ثلاثة عوامل أساسية تتدرج تحت كل منها مجموعة من الأسئلة/المعايير التي حازت المعدلات الأعلى (من ضمن لائحة الأسئلة العشرة الواردة أدناه). وأظهر التحليل أن **العامل الأول** يشمل الأسئلة الأربعة الأالى

[20] مراجعة السؤال 33 من الاستمارة الواردة في الملحق

(كونها حصلت على المعدلات الأعلى) والتي ترتبط كلها بموضوع قدرة المرشح على تقديم الخدمات. أما العامل الثاني الذي يضم السؤالين السابع والتاسع (ذات المعدلات الأعلى ضمن الأسئلة العشرة) المتعلقين

بالأداء المهني للمرشح المفترض انتخابه. وشمل العامل الثالث الأسئلة خمسة وعشرة (كونها حصلت على المعدلات الأعلى) تدور حول الخصائص الفطرية للمرشح.

الجدول رقم 33: عملية تحليل عوامل المعايير المستخدمة لاختيار المرشحين

#	الأسئلة / المعايير المستخدمة لاختيار المرشحين	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
1	الاعتقاد بقدرة المرشح على تقديم تسهيلات/تعويضات مالية	.675	-.372	-.120
2	الاعتقاد بقدرة المرشح على تقديم خدمات شخصية	.652	-.588	-.100
3	مقابل خدمات شخصية سابقة حصلت عليها	.645	-.578	-.062
4	الاعتقاد بقدرة المرشح على تقديم خدمات إنمائية للمنطقة	.604	.171	-.524
5	الانتماء العائلي للمرشح	.481	.000	.690
6	الانتماء السياسي للمرشح	.474	.047	.253
7	المستوى التعليمي للمرشح	.453	.617	-.083
8	الثقة بقدرة وأداء المرشح	.451	.585	-.137
9	برنامج المرشح الانتخابي	.389	.699	-.112
10	المواصفات الشخصية للمرشح	.294	.224	.658

استناداً إلى هذه النتائج، تم تسمية هذه العوامل الثلاثة كما يأتي:

1) العامل الأول هو "القدرة على الخدمة"، التي تدلّ على قدرة المرشّح على تقديم الخدمات ذات الطابع الإنمائي و/أو الشخصي؛
2) العامل الثاني هو "الأداء المهني"، المتعلّق بمهارات المرشّح وبرنامجه الانتخابي؛
3) العامل الثالث هو "الخصائص الفطرية"، في إشارة إلى السمات الشخصية للمرشّح وخلفيته العائلية.

وقد تم تشبيك (crosstabulation) نتائج العوامل الثلاثة مع فئات المستطلَعين الست. وتشير الرسوم البيانية الثلاثة ادناه إلى المعدلات الإيجابية او السلبية التي أعطتها كل من فئات المستطلَعين ازاء كل من العوامل الثلاثة. وإذا كان المعدل إيجابياً على مستوى عامل معين، فإن ذلك يعني أن المجيب يأخذ في الاعتبار هذا العمل. وإذا كان سلبياً، فإن ذلك يعني أن المجيب لا يأخذ هذا العامل في الاعتبار.

وجاء تصنيف القدرة على الخدمة والخصائص الفطرية، بشكلٍ بارز، إيجابياً من قبل المقترعين، سواء الناشطين سياسياً منهم أو غير الناشطين، وسلبياً من قبل المستطلَعين غير المقترعين والمترددين. وهذا الأمر يدّل على أنّ ما يحرّك الناخبين هو إمّا المصالح الشخصية أو الاستلطاف الشخصي على حساب الموضوعية في تقدير مستوى المهنية في الأداء كالبرنامج الا نتخابي للمرشّح على سبيل المثال. هذا بالإضافة إلى أنّه في حين صنّف المقترعون الناشطون سياسياً "القدرة على الخدمة" في أعلى سلّم الأولويات، بدا المقترعون غير الناشطين سياسياً ميّالين إلى إعطاء الأولوية لصفات المرشّح الشخصية. وتجدر الإشارة إلى أنّ تقييم ال مستطلَعين غير المقترعين (سواء غير المكترثين بالسياسة أو المستنكفين) لفئات المعايير الثلاث جاء سلبياً، مما قد يؤشّر على مدى الاستياء من النظام بشكلٍ عام.

الرسم البياني رقم 29: عملية تحليل عوامل المعايير المستخدمة لاختيار المرشحين بحسب فئات المستطلَعين

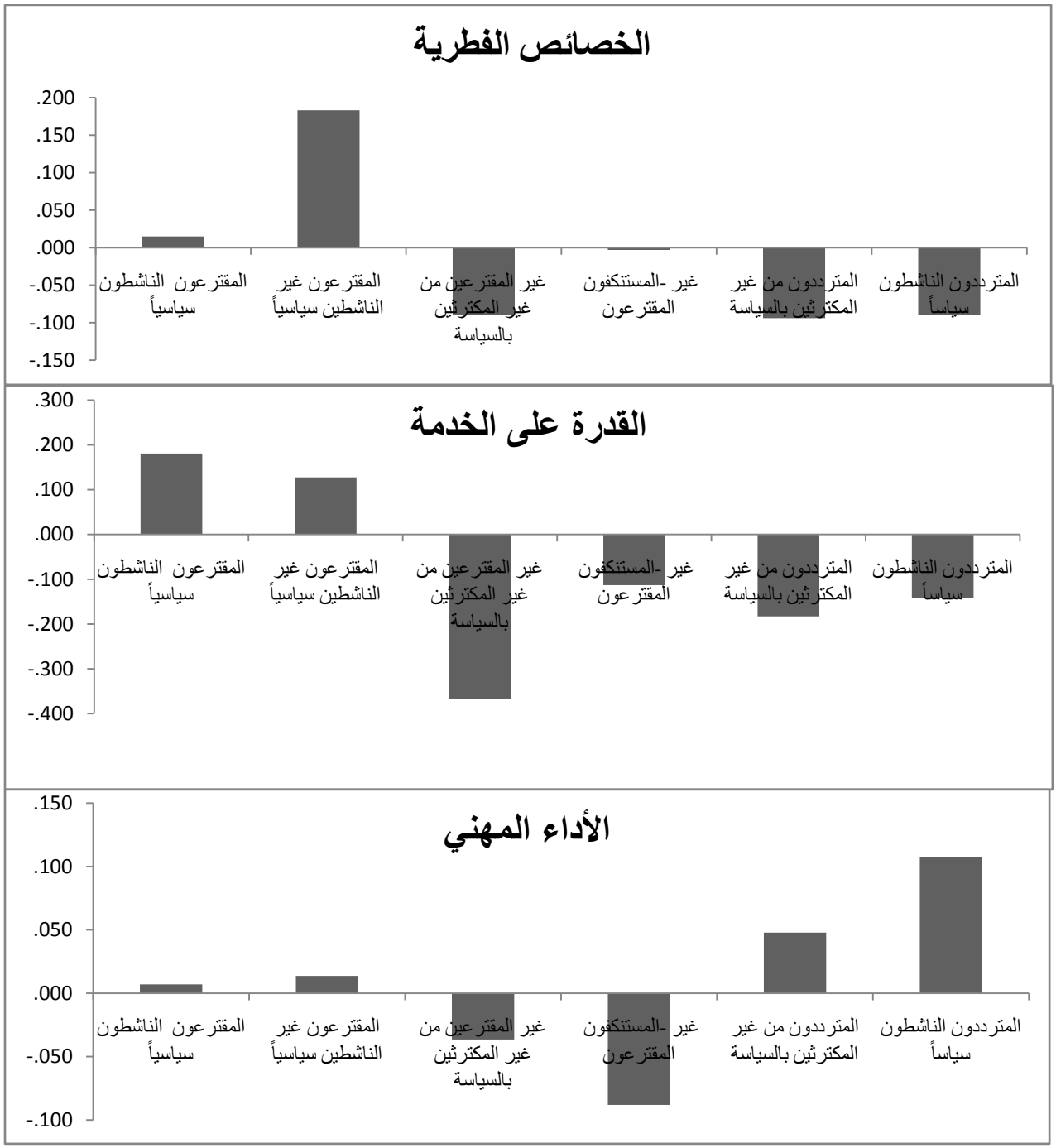

▪ الخلاصة

تظهر نتائج المسح وخصائص فئات المستطلَعين المختلفة صورة جمهور الناخبين الذي يتملّكه شعور بالاستياء وخيبة الأمل تجاه العملية السياسية والمؤسسات. فمستويات ثقة الشعب اللبناني بكلِ المؤسسات الحكومية تبدو متدنية جداً، ما يشير إلى فساد العملية الديمقراطية. وبالفعل، إنّ المؤسسة الوحيدة التي لا تزال تحظى بثقة كلّ الفرقاء اللبنانيين هي الجيش اللبناني الذي يمثّل الدعامة الأخيرة التي تمنع انهيار الدولة بالكامل. فمن المعلوم انه كلما ازداد ترهل المؤسسات السياسية وتعمقت الانقسامات وارتفعت معدلات الفساد ، ينحى الناس باتجاه الاحتماء بالمؤسسة العسكرية بصفتها تعبر بطريقة ما عن الاندماج الوطني وعن ترفع عن الخلافات السياسية

وعلى الرغم من سيادة الشعور بعدم الثقة وعدم الرضى عن المؤسسات كافة التي تشكّل دعائم النظام السياسي، يلجأ المستطلَعون، على ما يبدو، إلى استخدام منهجيات مختلفة في تعاملهم مع شعورهم بالاستياء. وفي الواقع، فإن نحو نصف المستطلَعين هم من الناخبين الناشطين سياسياً الذين اختاروا أن يبقوا منخرطين في العملية الانتخابية. ويميل هؤلاء بدرجة أعلى إلى أن يكونوا من الذكور والناشطين في العمل، وبالتالي من المستثمرين في الصلات الاجتماعية التي تحيك النسيج الطائفي والسياسي. وعلاوة على ذلك، فإنّ نسبة المستطلَعين الذين أفادوا بأنّهم اقترعوا في الا نتخابات السابقة (65%) هي مماثلة لنسبة المستطلَعين الذين عبروا عن نيتهم بالمشاركة في الانتخابات المقبلة (66%)، بغض النظر عن أيّ إصلاح قد يتحقق أو ربما لن يتحقق.

وثمّة 10% من المقترعين غير الناشطين سياسياً، وهم يتشكّلون من الأفراد الذين لا يهتمون بالسياسة ولكنهم على الرغم من ذلك يشاركون في الانتخابات ويتبعون في نهاية المطاف من يمسك بزمام الأسرة. ومن اللافت أنّ نحو 30% من المستطلَعين يبقون خارج العملية الانتخابية، إمّا لأنهم يرفضون المشاركة في ظلّ شروط العملية الانتخابية الراهنة (فئة المستنكفين، 12%)، أو لأنهم بكل بساطة لا يكترثون بالسياسة عموماً (فئة غير المقترعين من غير المكترثين بالسياسة، 10%). ويسجّل لدى النساء والشباب من الجنسين والفئات الهشّة اقتصادياً ميل أكبر بكثير لعدم الانخراط في العملية السياسية، وذلك ربما يعود إلى تصوّرهم أنّ ليست هناك مكاسب أو منافع محتملة لمشاركتهم في هذه العملية. وأخيراً، بلغت نسبة المترددين في المشاركة في الانتخابات المقبلة نحو 16%، ومن ضمنهم نحو النصف سبق أن اقترع في الانتخابات الماضية.

وفي ما يتعلّق بالإصلاحات المقترحة على النظام الانتخابي، صرّح نحو 10% فقط من المستطلَعين عن إلمامهم التام بمفهوم التمثيل النسبي، ونحو 43% أفادوا عن إلمامهم إلى حدّ ما بهذا المفهوم. هذا مع العلم أنّ ما يوازي نصف المستطلَعين الذين يرون أنهم ملمّون بالنسبية، أعطوا إجابات خاطئة في اختبار الأسئلة المتعلقة بالتمثيل النسبي. وهذا ما يشير إلى وجود هامش واسع للتوعية، نظراً إلى حقيقة أنّ النسبية هي إصلاح من المرجّح أن يتحقق وبالتالي أن يغيّر نظام التمثيل الديمقراطي بأكمله في لبنان.

كما يمكن استخلاص الأمور الآتية:

أوّلاً: على الرغم من أن الأمور الحياتية الرئيسية، والهواجس الامنية والاقتصادية والمعيشية احتلت سلم أولويات المواطنين، إلا أن الدراسة أظهرت أن موضوع تغيير الطبقة السياسية بقى أولوية بالنسبة لمعظمهم. فقد وضع أغلب المواطنين عملية التغيير هذه في سلم الاولويات التي تلي الشؤون الحياتية المباشرة، والتي لا تتأمن الا من خلال اجراء وتأمين حدوث انتخابات ديمقراطية وتمثيلية صحيحة. كما انه من اللافت ان النسب المتقاربة بين الحريات وتغيير الطبقة السياسية، يعني بشكل أو بآخر تقارب وتقاطع الموضوعين بالنسبة للمواطنين.

ثانياً : ان موقف المواطنين من المؤسسات والسلطة، لم يؤدّ الى تعديل السلوك الانتخابي الذي لا يزال القسم الكبير منهم مرتبطاً بطريقة عضوية بالسياسيين وغير مستعد على ما يبدو للقطع معهم، ما يشير الى نوع من التسليم بالواقع أو انهم غير مستعدين للانخراط في مسار تغييري. وتظهر هذه المسألة بشكل جليّ في نظرة المواطنين الى وظيفة ودور النواب. ويستدل من الارقام، أنه على الرغم من أنّ الغالبية العظمى من المواطنين يدركون ما هي الوظائف الرئيسية للنواب، كإقرار قانون انتخابي جديد وإصدار قانون مدني للأحوال الشخصية، إلا أن أكثر من نصف عدد المواطنين يعتبرون أنّ وظيفة النائب تشمل تأمين فرص العمل وتسهيل إنجاز المعاملات. الأمر الذي يعكس عدم اعتبارهم أنّ مثل هذه الأعمال هي وجه من وجوه المحسوبية أوالمحاباة. وتظهر التناقضات بشكل واضح في حالة الاشخاص غير الناشطين سياسياً او غير المهتمين، والذين على الرغم من ذلك، يشاركون في الانتخابات، إلا أنهم يتبعون في نهاية المطاف الحالة والزبائنية والعائلية القائمة. أضف الى ذلك أ نّ إحدى الروابط الأساسية التي يبدو أنها تسهم بإدامة النمط الراهن للعلاقات بين مختلف فئات الناخبين وبين زعمائهم السياسيين هي الطائفية. وقد تجلّت هذه الظاهرة بشكلٍ واضح لدى المستطلَعين الذين صنّفوا بشكلٍ منهجي مستوى رضاهم عن الزعماء السياسيين للطائفة التي ينتمون إليها في مرتبة أعلى من الزعماء السياسيين للطوائف الأخرى.

ثالثاً: يتبين أن القسم الأكبر من المواطنين غير مستعدين للانخراط الجدي في معركة سياسية، او حتى أخذ موقف سياسي رافض لهذا المسار الذي تعتمده الطبقة السياسية في لبنان. ويبدو أن مرد ذلك يعود الى التركيبة الزبائنية وشبكة الفساد والخدمات التي بناها قسم كبير من الطبقة السياسية، ما كوّن نوعاً من العلاقة غير المتكافئة بين المواطن وبين من يمثله ومن ينتخب. حتى إنه يمكن القول إن الدراسة بيّنت كما لو أن الأدوار باتت معكوسة، حيث إن العلاقة باتت وكأن المواطن يمارس واجبه تجاه السياسيين الذين يؤمنون له الخدمات الأساسية التي من المفترض ان يحصل عليها من دون الحاجة الى وسائط. ولذلك يصبح من غير المستغرب أن تسجّل الدراسة أن لدى النساء والشباب من الجنسين والفئات المهمشّة اقتصادياً ميل أكبر بكثير

لعدم الانخراط في العملية السياسية، وذلك ربما يعود إلى تصوّرهم أن ليست هناك مكاسب أو منافع محتملة لمشاركتهم في هذه العملية.

رابعاً: على الرغم من عمق الانقسام السياسي في لبنان، وما شهده من استقطابات حادة، وارتفاع نسبة الاقتراع في الانتخابات الماضية، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة بين المواطنين والعملية السياسية. فقد أظهرت أرقام المسح أنّ أكثر من ثلث المواطنين غير مهتمين بالسياسة على الإطلاق، وهي نسبة تعكس شعوراً عاماً من عدم الثقة بالسياسة والسياسيين. هذا إلى جانب أنّ نحو ربع المواطنين يتابعون السياسة، ولكنهم لا يميلون إلى أيّ من الأحزاب والتيارات اللبنانية الموجودة راهناً. كما يلاحظ أنّ نسبة لا تتعدى ثلث المواطنين منحازة بشكل تام لأطراف سياسية بعينها، ونحو عشر المواطنين يحملون بطاقة عضوية في الأحزاب السياسية اللبنانية. ما يعني أن أكثر من نصف المواطنين هم بشكلٍ أساسي مستقلّون على الصعيد السياسي، وثلثهم يبقون خارج العملية الانتخابية، إمّا لأنهم يرفضون المشاركة في ظلّ شروط العملية الانتخابية الراهنة، أو لأنهم بكل بساطة لا يكترثون بالسياسة عموماً. ما يعني ان عمل الجمعية وحلفائها يجب ان يتوجه الى هذه الفئات التي، بابتعادها عن السياسة، تعبر بشكل أو بآخر عن رفض للواقع السياسي القائم. ويمكن ان تكون مهتمة بالمبدأ بأي مشروع إصلاحي انتخابي يعيد الاعتبار للعملية الديمقراطية.

خامساً: لقد أكدت الدراسة الموقف الذي يلاحظ وجود ترابط بين كل من التحصيل العلمي وزيادة الانخراط السياسي من جهة، ومستويات الرضى عن النواب من جهة أخرى. فقد تبيّن أن حاملي الشهادات الجامعية هم أكثر ميلاً إلى الرضى عن نوابهم من الذين لا يتعدّى تحصيلهم العلمي المرحلة الابتدائية. كما تبين أنّ الدخل المنخفض يترافق مع وجود احتمال أعلى من الإجابات غير الصحيحة، وهذا الأمر يتماشى مع تدني درجة الاهتمام بالسياسة المسجّلة لدى المواطنين من ذوي المداخيل الأكثر انخفاضاً. وتظهر النتائج ارتفاع نسبة الإجابات الصحيحة مع إرتفاع مستويات الدخل. وتشكل هذه المسألة أحد المواضيع التي ستعمل

الجمعية عليها من أجل اعداد برامج تدريبية تأخذ بالاعتبار مختلف درجات الإلمام بالنظم الانتخابية بغية الوصول الى أوسع شريحة ممكنة.

سادساً: إن المواطنين المنتمين إلى الأحزاب السياسية، يميلون إلى الرضى عن نواب دائرتهم الانتخابية مرتين أكثر من المواطنين الذين لا يهتمون بالسياسة بشكلٍ عام. وما يؤكد هذا الاستنتاج هو حقيقة أنّ المواطنين الذين يعتقدون أنّ تحالف 8 آذار أو تحالف 14 آذار قادران على تحقيق الإنجازات هم أكثر ميلاً إلى الرضى عن نوابهم مقارنة بالمواطنين الذين لا يثقون بأيّ من هذين التحالفين. ومن ضمن مجموع المهتمين بالسياسة لوحظ عدم وجود تباينات كبيرة في النظرة الى السياسيين بحسب الخصائص الاجتماعية– الاقتصادية للمُستطلَعين، حيث لا يوجد في الواقع تباين حقيقي بين المواطنين في الميل إلى دعم أحد التحالفين السياسيين على اختلاف الجنس، أو العمر، أو مستوى التحصيل العلمي، أو مستوى الدخل أو النشاط في العمل. في المجمل، وتشكل هذ الارقام تحدياً بالنسبة للجمعية وللحلفاء من أجل ايجاد المداخل والخطاب والآليات المناسبة التي تسمح بالوصول الى كل الفئات الاجتماعية والى مختلف المستويات العلمية.

سابعاً: سمحت الدراسة بتبيان أمور جديدة ومخالفة للمواقف السائدة في مجال العلاقة بين الواقع الاقتصادي– الاجتماعي للمواطنين وبين مدى اهتمامهم بالشأن العام. فعلى خلاف ما يظنّه الكثيرون، تبيّن ان مستوى الدخل يشكّل حالياً أحد العوامل التي تزيد من احتمال الإنخراط في السياسة. أمّا نسبة من يهتمون بالسياسة، لكن من دون دعم أيّ من الأحزاب السياسية، فهي تنخفض أيضاً كلّما ارتفع صعوداً سلّم الدخل. من جهة، وفي ظل حدة الاستقطاب السياسي القائم، لم تعد المطالب الاقتصادية والاجتماعية في سلم اولويات القوى السياسية الرئيسية اضافة الى ضعف احزاب المعارضة التقليدية الممثلون في البرلمان والتي من المفترض بها الدفاع عن مصالح الفئات الأكثر تهميشاً. ومن جهة أخرى، وعلى عكس الأشخاص من ذوي الدخل المتوسط او المرتفع، فإن العلاقة التي نسجتها الأحزاب السياسية الرئيسية مع المواطنين الأقل

دخلاً قد أدت الى تكبيلهم بعلاقة نفعية مباشرة، ما أدى الى تقليص هامش الحرية السياسية لدى من هم أقل دخلا. كل هذا يؤدي حتما الى ابتعاد اصحاب الدحل المحدود عن العملية السياسية.

ثامناً: ان مسألة المشاركة السياسية للمرأة لا زالت تشكل تحدّياً رئيسياً. فقد احتلت مشاركة المرأة في الحياة السياسية مرتبة متدنية، ما يحمل دلالات ومؤشرات سلبية عن ازدياد مستويات العنف السياسي، والتي من شأنها عادة اخراج المرأة من دائرة الاهتمام السياسي لصالح مقاربة أكثر ذكورية. كما تبين هذه النتائج مجدداً ضرورة العمل على موضوع الكوتا النسائية. ان عملية إشراك المرأة في الحياة السياسية من خلال قرارات سياسية واتخاذ اجراءات خاصة ومؤقتة تزيد من مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي مختلف مراحل العملية الانتخابية. لذلك, وفي ما يتجاوز الحاجة إلى تعميم جهود توعية اللبنانيين حول العملية الانتخابية الجارية راهناً والإصلاحات المقترحة، هناك ضرورة للتركيز بصفة خاصة على التمكين السياسي للنساء. واستناداً إلى نتائج الاستطلاع، تبدو النساء أقلّ معرفة أو أقلّ اهتماماً بالعملية السياسية. ان بذل هذا الجهد . أي تمكين المرأة وتوعيتها سياسياً – ينطوي على فوائد هائلة للنظام السياسي ككل.

تاسعاً: بالنسبة لمشاركة الشباب في الحياة السياسة، تبيّن، أنه على عكس المواقف السائدة، أنّ الشباب يميلون بدرجات أقلّ بكثير للاهتمام بالسياسة: فقد أفاد ما يقارب نصف من هم دون الـ 25 من عمرهم عن عدم اهتمامهم بالسياسة، في حين تنخفض هذه النسبة إلى الثلث في باقي الفئات العمرية. ان نسبة المواطنين المنتمين إلى الأحزاب السياسية لا تتجاوز 7% في الفئة العمرية ما دون 25 سنة، كما أنهم الأقّل استعداداً للاقتراع من المواطنين في الفئات العمرية الأعلى. كما كان من اللافت جداً وعلى عكس المتوقع، أن يكون كبار السن أكثر تقدمية في مواضيع عدة كالمشاركة السياسية للنساء، بينما يميل الشباب ومتوسطو العمر بنسبة أقلّ نحو إعتبار الكوتا النسائية ذات أهمية كبرى. لذلك يتوجب على الجمعية وحلفائها تقييم وتحليل المقاربة السابقة وإيجاد وسائل أكثر فعالية من أجل تعزيز اهتمام الشباب بالشأن العام بشكل عام وبالإصلاحات الانتخابية على وجه التحديد.

ملاحق

ملحق رقم 1 الاستمارة

بتكليف من **الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات** تجري **مؤسسة البحوث والاستشارات** استطلاعاً للرأي يتناول النظرة السائدة راهناً حول ديمقراطية الانتخابات في لبنان والإصلاحات المرجوة. وإذ نلتمس من كم التعاون والمشاركة في هذا الاستطلاع عبر الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الاستمارة، فإننا نؤكد أنّ المعلومات المصرّح عنها كافة، تخضع للسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض إحصائية في جداول وبيانات إحصائية مجمّعة.

ملاحظة للباحث الميداني: إجراء المقابلة مع أسر لبنانية فقط.

معلومات عن الاستمارة

A. المدينة/البلدة: _____ القضاء: _____ المحافظة:_____

B. رقم الاستمارة: _____

C. اسم الباحث(ة) الميداني(ة): _____

D. التاريخ: _____/_____/2014

E. ساعة بدء المقابلة: ___:____

F. اسم وعنوان المجيب: _____

التقرير النهائي – آب/اغسطس 2014

القسم الأول ـ خصائص الأسرة

1. أفراد الأسرة (كل أفراد الأسرة الواردين في إخراج القيد العائلي)	2. الوضع العائلي 1. أعذب 2. متزوج 3. أرمل 4. مطلق / هاجر	3. العلاقة مع رب الأسرة 1. رب/ربة الأسرة 2. زوج/زوجة 3. ابن/ابنة 4. والد/والدة 5. زوج ابنة/ زوجة ابن 6. احد الحموين 7. أحفاد 8. صلة قرابة أخرى 9. لا صلة قرابة 10. خدم	4. الجنس 1.ذكر 2.أنثى	5. سنة الولادة	6. وجود إعاقة 1. حركية 2. سمعية 3. بصرية 4. عقلية 5. اكثر من اعاقة 6. لا اعاقة (انتقل إلى س. 8)	7. بطاقة المعوق 1. نعم 2. كلا	8. المستوى العلمي 1. دورات محو امية 2. روضة 3. ابتدائي 4. متوسط 5. تكميلي مهني BP 6. ثانوي 7. BTثانوي مهني 8. مهني عالي TS 9. جامعي 10. إجازة مهنية LT 11. دراسات عليا 12. دكتوراه	9. الوضع العملي 1. رب عمل 2. عامل لحسابه (بدون عمال دائمين) 3. أجير 4. عاطل عن العمل (سبق له العمل ويبحث عن عمل) 5. يبحث عن عمل للمرة الأولى 6. مساعد عائلي بدون أجر 7. متدرب بدون أجر 8. متفرغة في المنزل 9. لا يرغب في العمل 10. طالب لا يعمل 11. طالب يعمل 12. متقاعد/ صاحب أملاك 13. طفل/ ولد تحت سن الدراسة 14. مريض، لا يستطيع العمل	10. قطاع النشاط الاقتصادي (فقط للعامل) 1. خاص 2. عام 3. مشترك	11. هل هو مسجل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 1. نعم 2. كلا 3. صناديق أخرى	12. هل هو: 1. مقيم دائم في هذا المسكن 2. في مؤسسة خاصة (مدرسة، مستشفى، بيت الطلبة) 3. في مسكن آخر داخل لبنان 4. في مكان عمله (ورشة 5. عند أقرباء أو أصدقاء 6. ثكنة (جيش،...) 7. خارج البلاد للدراسة 8. خارج البلاد للعمل 9. خارج البلاد لسبب آخر	13. هل تنطبق عليه شروط العيّنة 1. نعم 2. كلا (لبناني؛18 ؛ موجود حالياً في المنزل)
1)											
2)											
3)											
4)											

14. عدد أفراد الأسرة المقيمين حالياً في المنزل (س. 10 = مقيم دائماً في هذا المسكن): _____

15. المعيل الأساسي (رقم الفرد): _____

16. رقم الفرد الذي تم اختياره ضمن العيّنة_____ 16.1: مهنته: _____

17. **إجمالي دخل الأسرة الشهري (بما يشمل الأجور، التحويلات المالية، مداخيل من نشاطات أخرى، الخ) بالليرة اللبنانية؟** اقرأ الخيارات للمجيب

1)	أقل من 675 ألف ل. ل.	
2)	1000[.[675 ألف ل. ل.	
3)	1.5[.[1 مليون ل. ل.	
4)	2[.[1.5 مليون ل. ل.	
5)	3[.[2 مليون ل. ل.	
6)	مليون ل. ل.4.[.[3	
7)	مليون ل. ل.[4.5[	
8)	مليون ل. ل. [5.6[	
9)	6 ملايين ل. ل. وما فوق	

القسم الثاني: النظرة العامة

18. **ما مدى أهمية الموضوعات الآتية بالنسبة لك؟** 1 = ثانوي ؛ 2=مهم ؛ 3 = فائق

الأهمية

1)	استقرار الوضع الأمني	☐
2)	الحريات	☐
3)	الفساد	☐
4)	تغيير الطبقة السياسية	☐
5)	فرص العمل	☐
6)	التقاعد	☐
7)	الصحة	☐
8)	التعليم	☐
9)	الكهرباء	☐
10)	المياه	☐
11)	شبكة الطرقات	☐

12)	النقل العام/المواصلات	⌊__⌋
13)	النمو الاقتصادي	⌊__⌋
14)	القدرة الاقتصادية الفردية	⌊__⌋
15)	السكن	⌊__⌋
16)	البيئة	⌊__⌋
17)	مشاركة المرأة في السياسة	⌊__⌋
18)	حقّ الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في ممارسة حقهم السياسي	⌊__⌋

19. ما مدى ثقتك بأداء المؤسسات الآتية؟ 1 = لا أثق ؛ 2= أثق إلى حدٍ ما ؛ 3= أثق تماماً

1)	مجلس النواب	⌊__⌋
2)	الحكومة	⌊__⌋
3)	القضاء	⌊__⌋
4)	الجيش	⌊__⌋
5)	قوى الأمن	⌊__⌋
6)	الجمعيات الحقوقية غير الحكومية	⌊__⌋
7)	الأحزاب والتيارات السياسية	⌊__⌋
8)	النقابات المهنية	⌊__⌋
9)	النقابات العمالية	⌊__⌋

20. إلى أيّ مدى أنت راضٍ(ية) عن أداء كل من 1= غير راضٍ(ية)؛ 2=راض(ية) إلى حدٍ ما ؛ 3= راضٍ(ية) تماماً

1)	نواب دائرتك الانتخابية	⌊__⌋
2)	المجلس البلدي في بلدتك(دائرتك الانتخابية)	⌊__⌋
3)	المجلس البلدي في منطقة سكنك	⌊__⌋
4)	المخاتير في بلدتك (دائرتك الانتخابية)	⌊__⌋
5)	زعماء طائفتك السياسيين	⌊__⌋
6)	زعماء الطوائف الأخرى السياسيين	⌊__⌋
7)	زعماء طائفتك الروحيين	⌊__⌋
8)	زعماء الطوائف الأخرى الروحيين	⌊__⌋

21. لكل من هذه المسائل التي سوف أذكرها لك، الرجاء تحديد ما إذا كانت تشكل جزءاً من وظائف النائب وإذا ما كنت تتوقع(ين) إنجازات ما من النواب على هذا الصعيد؟

	وظائف النائب	انجازات محتملة	
(1)	تنمية محلية (مشاريع، طرقات، الخ.)	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(2)	تأمين وظائف	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(3)	تسهيل معاملات	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(4)	استحداث نظام تقاعد جديد	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(5)	إصلاح النظام الصحي	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(6)	تحسين مستوى التعليم	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(7)	تحسين وضع الكهرباء	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(8)	تحسين شبكة المياه	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(9)	معالجة مشاكل بيئية	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(10)	إقرار قانون انتخابات جديد	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(11)	إصدار قانون مدني للأحوال الشخصية	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐
(12)	غيره، حدد _____	1.نعم ☐ 2.كلا ☐	1.نعم ☐ 2.كلا ☐

22. برأيك ما هو الطرف السياسي الأكثر قدرة على تحقيق إنجازات تصب في المنفعة العامة؟ لا تقرأ الخيارات للمجيب

(1)	تيار المستقبل	☐
(2)	التيار الوطني الحر	☐
(3)	حركة أمل	☐
(4)	حزب الله	☐
(5)	الحزب الاشتراكي	☐
(6)	حزب الكتائب	☐
(7)	القوات اللبنانية	☐
(8)	تحالف 8 آذار	☐
(9)	تحالف 14 آذار	☐
(10)	لا أحد	☐
(11)	غيره، حدد _____	☐

23. إلى أيّ طائفة أو مذهب تنتمي(ن)؟ لا تقرأ الخيارات للمجيب

(1	مسلم(ة)	(2	مسيحي(ة)
(3	سني(ة)	(4	ماروني(ة)
(5	شيعي(ة)	(6	كاثوليكي(ة)
(7	مسلم(ة)_ مذهب آخر	(8	أرثوذكسي(ة)
(9	درزي(ة)	(10	مسيحي(ة) – مذهب آخر
(11	أرمني(ة) كاثوليكي(ة)	(12	غيره، حدد _____
(13	أرمني(ة) أرثوذكسي(ة)	(14	مذهبي مشطوب من سجلي
(15	أرفض التصريح عن مذهبي		

24. كيف تصنف(ين) نشاطك السياسي؟

(1	منتمي(ة) إلى حزب/تيار سياسي	
(2	مشجع(ة) أو داعم(ة) لحزب/تيار سياسي	
(3	ناشط(ة) في المجتمع المدني وأهتم بالسياسة لكن لا أميل إلى أي طرف سياسي	
(4	أهتم بالسياسة لكن لا أميل إلى أي طرف سياسي	
(5	لا تهمّني السياسة	

25. إذا 1 أو 2، ما هو؟ _____

القسم الثالث ـ الانتخابات

26. مكان القيد. البلدة: _____

27. مكان القيد. القضاء: _____

28. هل اقترعت في الانتخابات النيابية السابقة؟

نعم ☐ اذهب إلى الرقم 30 كلا، اخترت عدم الاقتراع ☐ اذهب إلى الرقم 30

كلا، لم أتمكن من الاقتراع ☐ كلا،لا تهمني الانتخابات ☐ اذهب إلى الرقم 30

29. في حال لم تتمكن(ي) من الاقتراع، ما هو السبب الرئيسي آنذاك؟ لا تقرأ الخيارات للمجيب

(1	عدم بلوغي سن الاقتراع (21 عاماً)	
(2	كنت خارج لبنان	
(3	كنت موقوفاً على ذمة التحقيق	

(4)	أنتمي إلى السلك العسكري	
(5)	كنت مريضاً في المستشفى (أو المنزل)	
(6)	صعوبة الاقتراع بسبب احتياجات إضافية	
(7)	بعد مركز الاقتراع عن مكان السكن	
(8)	لم يكن اسمي وارداً على لوائح الشطب	
(9)	غيره، حدد _____	

30. هل تنوي(ن) الاقتراع في الانتخابات النيابية المقبلة؟

نعم ☐ كلا اذهب إلى الرقم 32 ☐ لم أقرر بعد اذهب إلى الرقم 32 ☐

31. إذا نعم، ما هو السبب الرئيسي؟ لا تقرأ الخيارات للمجيب

(1)	دعماً للتيار/ للحزب الذي أنتمي إليه أو أشجعه	
(2)	في مقابل خدمات سابقة قدمها المرشح	
(3)	لمنع وصول تيار أو حزب منافس إلى الحكم	
(4)	نظراً إلى أن الاقتراع واجب	
(5)	المقاطعة غير مجدية	
(6)	تفادياً لمزيد من العواقب السلبية	
(7)	الانتخابات فرصة للتغيير الديمقراطي	
(8)	غيره، حدد _____	

32. إذا كلا أو لم تقرر بعد، ما هو السبب الرئيسي لترددك أو عدم اقتراعك؟ لا تقرأ الخيارات للمجيب

(1)	لن أستطيع لنفس السبب الوارد أعلاه في سؤال رقم 27	
(2)	لا يمثلني أي من المرشحين	
(3)	المعركة لانتخابية في دائرتي محسومة مسبقاً	
(4)	اعتراضاً على قانون الانتخابات إذا بقي على ما هو عليه	
(5)	عدم نزاهة الانتخابات	
(6)	اعتراضاً على النظام السياسي برمّته	
(7)	الانتخابات لن تغيّر شيئاً في وضع البلد	
(8)	غيره، حدد _____	

33. **بالنسبة لك، ما مدى أهمية المعايير الآتية في اختيارك المرشحين؟**1= ثانوي؛ 2= مهم؛ 3 = فائق الأهمية

1)	الثقة بقدرة وأداء المرشح	☐
2)	الانتماء السياسي للمرشح	☐
3)	الانتماء العائلي للمرشح	☐
4)	برنامج المرشح الانتخابي	☐
5)	المواصفات الشخصية للمرشح	☐
6)	المستوى التعليمي للمرشح	☐
7)	مقابل خدمات شخصية سابقة حصلت عليها	☐
8)	الاعتقاد بقدرة المرشح على تقديم خدمات شخصية	☐
9)	الاعتقاد بقدرة المرشح على تقديم خدمات إنمائية للمنطقة	☐
10)	الاعتقاد بقدرة المرشح على تقديم تسهيلات/تعويضات مالية	☐
11)	غيره، حدد _____	☐

34. **النظام الانتخابي الحالي (الذي جرت على أساسه الانتخابات السابقة) في لبنان هو:** اقرأ الخيارات للمجيب

1)	نسبي	
2)	أكثري	
3)	مختلط بين أكثري ونسبي	
4)	غيره، حدد _____	
5)	لا أعرف	

35. **تجري الانتخابات النيابية حالياً (حسب الانتخابات السابقة) على مستوى:** اقرأ الخيارات للمجيب

1)	لبنان دائرة واحدة	

2)	المحافظة	
3)	القضاء	
4)	لا أعرف	

36. هل تعتقد(ين) أن هناك حاجة لتعديل أو استبدال نظام الانتخابات الحالي؟

نعم ☐ كلا ☐ اذهب إلى الرقم 39

37. في حال نعم، ما هو برأيك النظام الأنسب بين الخيارات المطروحة حالياً؟ اقرأ الخيارات للمجيب

1)	النسبية مع لبنان دائرة واحدة	
2)	النسبية مع دوائر كبرى	
3)	النسبية مع دوائر صغرى	
4)	النسبية مع انتخاب كل شخص نواب طائفته	
5)	الأكثرية مع تصغير الدوائر	
6)	نظام مختلط (يجمع بين النظامين النسبي والأكثري)	
7)	غيره، حدد _____	
8)	لا أعرف	
9)	لا جواب	

38. في حال كلا، لماذا؟ لا تقرأ الخيارات للمجيب

1)	الحفاظ على التوازن الطائفي	
2)	الحفاظ على توزيع المقاعد الحالي بين التيارات المختلفة	
3)	الخشية من أن يكون النظام الانتخابي الجديد أسوأ من الحالي	
4)	لا أرى فرقاً بين النظام الحالي والأنظمة البديلة	
5)	لا أمل من اعتماد نظام جديد	
6)	غيره، حدد _____	
7)	لا أعرف	
8)	لا جواب	

39. ما مدى إلمامك بمفهوم النسبية؟

1)	ملم تماماً	
2)	ملم إلى حدٍ ما	
3)	غير ملم أذهب إلى الرقم 41	

40. سوف أتلو عليك عدداً من الجمل حول النظام النسبي، حدد(ي) ما إذا كانت صحيحة أو خاطئة؟

		صح	خطأ	لا أعرف
1)	يعتمد النظام النسبي بشكل أساسي على التصويت للوائح وليس للأفراد			
2)	اللائحة التي تنال أكبر عدد من الأصوات تفوز بكل المقاعد			
3)	تسهّل النسبية التمثيل الدقيق للأحزاب والائتلافات الصغيرة			

41. هل تعتبر(ين) أن سرية الاقتراع مؤمنة حالياً:

نعم ☐ نعم، إلى حدٍ ما ☐ كلا ☐ إطلاقا ☐

42. من هي الجهة المشرفة على الانتخابات حالياً؟ اقرأ الخيارات للمجيب

1)	وزارة الداخلية والبلديات	
2)	وزارة الدفاع	
3)	مجلس الوزراء	
4)	البلديات	
5)	لجنة نيابية	
6)	غيره، حدد _____	

43. برأيك، ما مدى أهمية إجراء الإصلاحات التالية في نظام الانتخابات؟

= ثانوي ؛ 2= مهم ؛ 3 = فائق الأهمية 4= لا أعرف

1)	كوتا نسائية	☐
2)	تسهيل الاقتراع لذوي الحاجات الإضافية	☐
3)	تسهيل الاقتراع للمقيمين بعيداً من مكان اقتراعهم	☐
4)	خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة	☐

5)	اقتراع العسكريين	☐
6)	اقتراع المغتربين من حاملي الجنسية اللبنانية	☐
7)	تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين	☐
8)	تنظيم الإنفاق والتمويل الانتخابيين	☐
9)	استحداث هيئة مستقلة تنظم وتشرف على الانتخابات	☐
10)	اعتماد قسيمة اقتراع رسمية واحدة، تضم أسماء جميع المرشحين عن الدائرة المعنية	☐
11)	السماح بالاقتراع في مكان السكن بدل مكان القيد	☐

44. ما هو برأيك مفعول اعتماد الإصلاحات الانتخابية الآتية؟

		مفعول سلبي	لا مفعول	مفعول ايجابي	لا أعرف
1)	كوتا نسائية				
2)	خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة				
3)	اقتراع العسكريين				
4)	اقتراع المغتربين من حاملي الجنسية اللبنانية				
5)	استحداث هيئة مستقلة تنظم وتشرف على الانتخابات				
6)	السماح بالاقتراع في مكان السكن بدل مكان القيد				
7)	ضمان مبدأ الحياد والتوازن في التغطية الإعلامية				

45. هل تعرف(ين) أحداً تعذّر عليه الاقتراع بسبب حاجات إضافية (مرض، إعاقة جسدية، سن متقدمة)؟

نعم ☐ كلا ☐

46. هل تعرف(ين) أحداً لم يقترع بسبب سكنه بعيداً عن مكان اقتراعه؟

نعم ☐ كلا ☐

47. انطلاقاً من الانتخابات النيابية السابقة، ما مدى استيائك من الأمور الآتية؟

1= غير مستاء(ة) ؛ 2= مستاء(ة) إلى حدٍ ما ؛ 3 = شديد(ة) الاستياء

1)	كثرة صور المرشحين على الطرقات وفي الأماكن العامة	☐
2)	تفاوت الإنفاق الانتخابي بين المرشحين	☐
3)	غياب شفافية الإنفاق عموماً	☐
4)	شراء الأصوات	☐
5)	عدم التساوي في الوقت والمساحة المخصصين لكل مرشح في وسائل الإعلام	☐
6)	تقصير الإعلام في التوعية الانتخابية	☐
7)	عدم تضمين قضايا النساء في البرامج الانتخابية	☐
8)	صعوبة العملية الانتخابية لذوي الإعاقات السمعية والبصرية والذهنية	☐
9)	محاولات ترهيب الناخبين عند أبواب مراكز الاقتراع	☐
10)	الفرز الطائفي وعلى أساس الجنس لمراكز الاقتراع	☐
11)	عدم وجود عدد كبير من المرشحات النساء	☐
12)	إمكانية الوصول لكل المواطنين على اختلاف قدراتهم لمراكز الاقتراع.	☐
13)	غيره، حدد _____	☐

48. هل تتوقع(ين) أن تُحدث الانتخابات المقبلة تغييراً حقيقياً في الطبقة السياسية؟

1)	نعم	
2)	نعم بشرط إصلاح قانون الانتخابات	
3)	كلا	
4)	لا أعرف	

49. هل تعتقد(ين) أن تأجيل الانتخابات النيابية والتمديد للمجلس الحالي مبرران؟

1)	نعم	
2)	نعم إلى حدٍ ما	
3)	كلا	
4)	لا أعرف	

50. إذا 1 أو 2، ما هو التبرير؟ لا تقرأ الخيارات للمجيب

1)	أسباب أمنية	
2)	عدم اتفاق الأطراف المعنية على قانون انتخاب	
3)	ضغوط وعوامل خارجية	
4)	غيره، حدد _____	

51. هل تتوقع(ين) أن يعاد تأجيل الانتخابات النيابية والتمديد للمجلس النيابي مرة ثانية؟

1)	نعم	
2)	كلا	
3)	لا أعرف	

52. هل تتوقع(ين) حصول الانتخابات الرئاسية؟

1)	نعم	
2)	كلا	
3)	لا أعرف	

G. ساعة انتهاء المقابلة: _____:_____